56

2018

العدد السنوي

الربع الرابع

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المراقب الاقتصادي عدد 56 / 2018
Economic Monitor Issue 56/2018

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

إسلام ربيع - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © أيار 2019
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي. http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف: +972-2-2415251
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني :info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق راس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: +972-2-2946946
فاكس: +972-2-2946947
الموقع الالكتروني: www.pcma.ps
بريد الكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم جزئي من:

بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

أيار، 2019

المحتويـــــات:

- **الناتج المحلي الإجمالي** 2
- **سوق العمل** 3
  صندوق 1 - الفجوة بين الإنتاجية والأجور في الاقتصاد الفلسطيني
- **المالية العامة** 9
  صندوق 2 - تقييم أداء الموازنة العامة 2018: بين المستحق والفعلي
- **القطاع المالي المصرفي** 12
  صندوق 3 - الترابط بين الجهاز المصرفي وقطاعات المتعاملين في فلسطين
- **القطاع المالي غير المصرفي** 16
  صندوق 4 - التأجير التمويلي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- **مؤشرات الاستثمار** 19
  صندوق 5 - غرامات المحاكم العسكرية الإسرائيلية: 60 مليون شيكل في 3 سنوات
- **الأسعار والتضخم** 21
  صندوق 6 -توقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين
- **التجارة الخارجية** 25
  صندوق 7 - خدمات وكالة الأونروا والتحول في تمويل عملياتها
- **مفاهيم وتعاريف اقتصادية** 29
  البضائع العامة
- **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2014 - 2018** 31

العام 2018 في سطور:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** تراجع معدل النمو الحقيقي في فلسطين بمقدار يزيد على نقطتين مئويتين في 2018 مقارنة مع 2017 (من 3.1% الى 0.9%). وتوزع النمو المتواضع في 2018 بين نمو في الضفة بمعدل 3.1% (مقارنة بـ 4.3% في 2017) وانخفاض بمعدل 7% في القطاع. وعند أخذ زيادة السكان بالاعتبار يتبين أن حصة الفرد من الدخل في فلسطين ظلت على حالها تقريبا بين العامين (3,021 دولار)، وتوزعت بين 4,188 دولار في الضفة (بارتفاع 0.8% عن العام الماضي) مقابل 1,431 دولار فقط في القطاع (متراجعة بمعدل 9.5%).
- **البطالة:** مازالت البطالة مرتفعة للغاية في فلسطين، ووصل معدلها إلى 30.8% في 2018، بزيادة مقدارها 2.4 نقطة مئوية عن مستواها في 2017. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة المعدل بشكل ملحوظ في القطاع (من 44.4% إلى 52.0%) مقابل انخفاضه بنقطة مئوية واحدة في الضفة (الى 17.6%). وما زال نحو ثلث العاملين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً يبلغ 748 شيكل بالمتوسط، وهو ما يعادل نحو نصف الحد الأدنى للأجر الشهري الذي وضع موضع التطبيق مطلع العام 2013.
- **المالية العامة:** ارتفعت الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة) في الموازنة بنسبة طفيفة (1.1%) في 2018 مقارنة بالعام السابق، نتيجة ارتفاع الجباية المحلية بنسبة 10% مقابل انخفاض ايرادات المقاصة بمعدل يقرب من 7%. من جهة أخرى انخفض الإنفاق الجاري بنسبة 6.6% ليصل إلى نحو 4 مليار دولار. وأدى هذا الى انخفاض عجز الموازنة (الجارية والتطويرية) الى نحو 1,080 مليون دولار، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الى 7.5%، وهو أقل بنحو نقطة مئوية واحدة عن العام 2017. وانخفضت المساعدات الدولية في 2018 بمقدار 7% عن مستواها في العام السابق وبلغت نحو 672.5 مليون دولار. أي أن الفجوة التمويلية في الموازنة بلغت نحو 400 مليون دولار. وقامت الحكومة بسد هذه الفجوة عبر مراكمة المزيد من المتأخرات وزيادة الإقتراض من المصارف المحلية (159 مليون).
- **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في العام 2018 تضخماً سالباً بنسبة 0.19% مقارنة مع 2017، أي أن القوة الشرائية للشيكل ارتفعت بنحو 0.19% خلال العام 2018 مقارنة بالعام السابق. ونتج هذا أساسا عن ارتفاع قيمة الشيكل تجاه الدولار وهو ما انعكس في استقرار (أو انخفاض) أسعار المستوردات.
- **ميزان المدفوعات:** ازداد العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني في 2018 ووصل الى 1,659 مليون دولار، بزيادة مقدارها 96 مليون عن العام السابق، وبنسبة تعادل 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا نتيجة زيادة الواردات (بمقدار 3 نقاط مئوية من الناتج المحلي، إلى 58%) وانخفاض التحويلات الخارجية بنسبة 2% عن العام السابق.

ملاحظة: غالباً ما نقوم بتقريب النسب في المراقب إلى أقرب عدد صحيح، باستثناء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدّلات الفائدة.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1- الناتج المحلي الإجمالي[1]

الربع الرابع: شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافّة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، ارتفاعاً بنحو 3.1% خلال الربع الرابع 2018 مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3,594.9 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتوزّع هذا النمو بين 3.4% في الضفة الغربية و2.1% في قطاع غزة. كما شهد الناتج المحلي نمواً بنحو 3.4% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق (انظر الشكل 1-1).

أدّى الارتفاع في الناتج المحلي في الربع الرابع، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى ارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 2.4% في ربع السنة الرابع 2018 مقارنة مع الربع السابق. وبمقدار 0.8% مقارنة مع الربع المناظر من 2017 (انظر الجدول 1-1).

المقارنة السنوية: وصل الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في العام 2018 إلى نحو 13.8 مليار دولار (بأسعار 2015 الثابتة). ويمثل هذا نمواً بمقدار 0.9% عن العام 2017. وجاء النمو الكلي نتيجة نمو بمعدل 3.1% في الضفة مقابل تراجع بمعدل 7% في قطاع غزة. أمّا فيما يتعلق بحصّة الفرد من الناتج المحلي في فلسطين فلقد تراجعت بنحو 1.7% ووصلت إلى نحو 3,021.4 دولار في 2018 (انظر جدول 1-2).

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

	الربع الرابع 2017	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2018
فلسطين	**772.4**	**760.5**	**778.9**
- الضفة الغربية	1,055.2	1,056.5	1,085.2
- قطاع غزة	386.4	357.1	362.0

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

جدول 1-2: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

	2017	2018	معدّل النمو
الناتج المحلي الإجمالي* (مليون دولار)	**13,686.4**	**13,810.3**	**0.9**
- الضفة الغربية	10,715.9	11,034.4	3.1
- قطاع غزة	2,970.5	2,766.9	-7.0
حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* (دولار)	**3,072.4**	**3,021.4**	**-1.7**
- الضفة الغربية	4,154.2	4,188.3	0.8
- قطاع غزة	1,852.2	1,431.4	-9.5

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

يوضح الشكل 1-1 اتساع الفجوة بين مساهمة الضفة ومساهمة القطاع في الناتج المحلي لفلسطين خلال العقد الماضي. وتبلغ حصة قطاع غزة الآن أقل من خُمس الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين. أما الفجوة بين حصّة الفرد السنوية من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغت 2,757 دولار في العام 2018، وهذه أعلى بمقدار 455 دولار عن مستواها 2017 (أنظر الجدول 1-2). أيّ أنّ حصّة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي باتت في 2018 حوالي ثلث حصّة الفرد في الضفة الغربية، أو نحو 34% فقط.

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في أربع متناظرة* (مليون دولار بأسعار 2015 الثابتة)

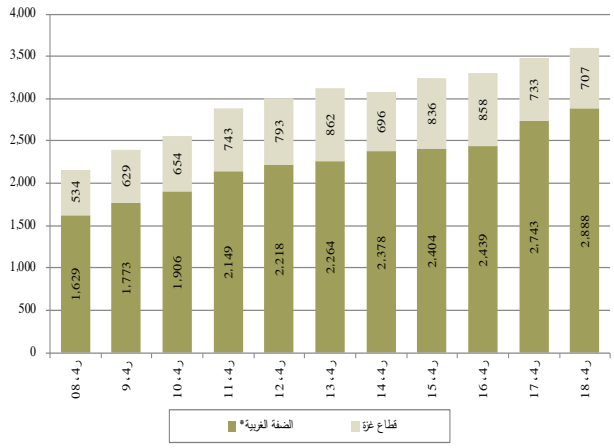

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

بنية الناتج المحلي الإجمالي

الربع الرابع: انخفضت حصّة الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.6 نقطة مئوية بين الربع الرابع 2018 والربع الثالث 2018 نتيجة انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية والإنشاءات. بالمقابل ارتفعت حصة الإدارة العامة والدفاع بنحو 0.7 نقطة مئوية.

شكل 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

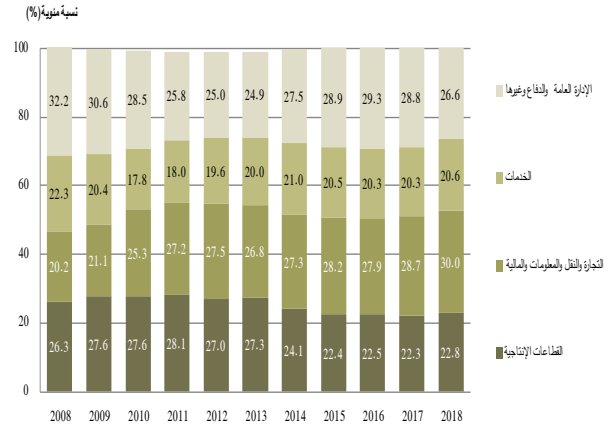

المقارنة السنوية: ارتفعت حصّة أنشطة التجارة والنقل والمعلومات والمالية بنحو 1.3 نقطة مئوية بين 2017 و2018، مقابل انخفاض في حصة قطاع الإدارة بنحو 2.2 نقطة مئوية. وعند النظر الى التحول في البنية القطاعية خلال العقد الماضي (انظر الشكل 2-1) يتضح أن هناك نزعة لانخفاض حصة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد (الزراعة والصناعة والتشييد) في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، من 26.3% الى

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2007-2018. رام الله، فلسطين.

22.8%. كذلك حدث انخفاض في حصة قطاعات الإدارة، مقابل توسع كبير في حصة قطاعات التجارة والنقل والمالية.

الإنفاق على الناتج المحلي

الربع الرابع: بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الرابع 2018 والرابع 2017 نحو 118.4 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 3.4% كما ذكرنا). وتحقق هذا نتيجة ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي النهائي (صافي الخاص والعام) والاستثمار والتصدير بمقدار 409.6 مليون دولار. وتم سد حاجة أكثر من 70% من هذه الزيادة في الطلب عبر تدفق الواردات، التي ارتفعت بمقدار 292.3 مليون دولار كما يوضح الجدول 1-3.

جدول 1-3: توزع الزيادة في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الرابع 2017 والربع الرابع 2018 (مليون دولار)

الزيادة في الاستهلاك الخاص	310.7
الزيادة في الاستثمار	-42.8
الانخفاض في الاستهلاك العام	28.6
الزيادة في الصادرات	84.7
الزيادة في الواردات (-)	-292.3
الزيادة في الناتج المحلي	***118.4**

* ملاحظة: الجمع تقريبي بسبب بند السهو والخطأ.

المقارنة السنوية: توزعت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بين 2017 و2018، والتي بلغت 124 مليون دولار، بين ارتفاع في الاستهلاك الخاص والاستثمار بمقدار 357.6 مليون دولار. ولقد تم تمويل الجزء الأكبر من هذه الزيادة عبر ارتفاع فائض الواردات على الصادرات بمقدار 311.4. ويدلل هذا على اتساع الهوة بين استخدام الموارد وإنتاجها محلياً. وتمثل هذه الفجوة أبرز مظاهر العجز في الاقتصاد الفلسطيني: أنّ تمويل التوسع في الاستهلاك يتم عبر زيادة العجز تجاه العالم الخارجي أساسا. ويستفاد من الشكل 1-3 أنّ الاستهلاك (الخاص والحكومي) والاستثمار ارتفعا بنسبة 32% بين 2010 و2018، بالمقابل ارتفع فائض الواردات على الصادرات بمقدار 21% خلال نفس الفترة. ومع حلول العام 2018 وصل إجمالي ما يستخدمه الاقتصاد الفلسطيني لأغراض الاستهلاك والاستثمار والتصدير نحو 158% لما يقوم الاقتصاد بإنتاجه محلياً.

شكل 1-3: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

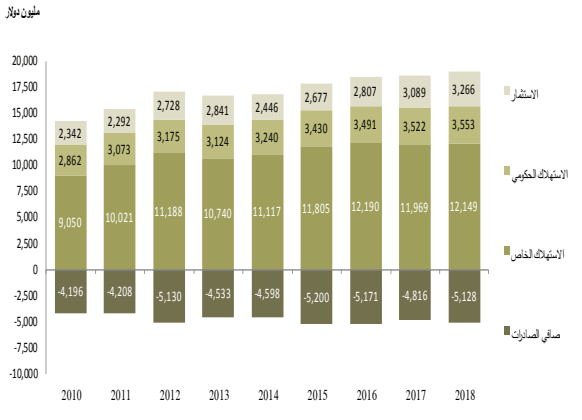

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

2- سوق العمل[1]

القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. بلغت القوة البشرية في فلسطين نحو 3,010 ألف شخص في الربع الرابع 2018. أمّا القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والذين يبحثون عن عمل، فلقد بلغ 1,417 ألف. وتتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل. وعلى ذلك فإنّ الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي في الربع الرابع 2018.

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الرابع 2018)، ألف شخص

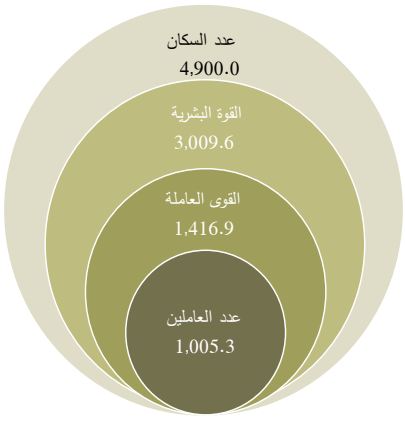

الربع الرابع *2018*

يلاحظ من الشكل (2-1) أنّ نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني (أي نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية) تبلغ نحو 47% في فلسطين. وتعبّر هذه النسبة عن مدى انخراط السكان فوق عمر 15 سنة في سوق العمل. ونسبة المشاركة في سوق العمل في فلسطين قريبة من المعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%. ولكنّها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية، فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية. وهذا بالأساس يعود إلى انخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل في فلسطين (كما تم نقاشه بالتفصيل في الصندوق رقم 2 في المراقب الاقتصادي الربعي عدد 51).

أعداد وتوزيع العمالة

الربع الرابع: ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 4.6% بين الربع الثالث 2018 والربع الرابع 2018 ووصل إلى 1,005.3 ألف. وتوزع هؤلاء بين 61% في الضفة و26% في القطاع و13% (أو نحو 132ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أمّا بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب قطاع العمل في الربع الرابع 2018، فإنّ نحو خُمس العاملين كانوا يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 37% في قطاع غزة (انظر الشكل 2-2 في الصفحة التالية).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الرابع 2018

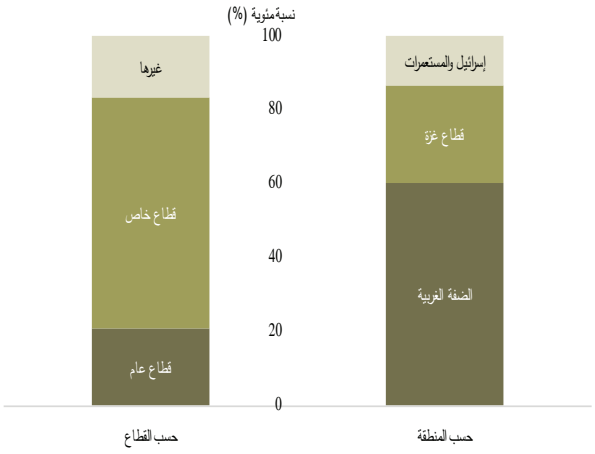

يعرض الشكل 2-3 التوزع القطاعي للعاملين (بما فيهم العاملين في إسرائيل والمستعمرات) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الرابع 2018. بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات نحو 36% (29% في الضفة الغربية و56% في قطاع غزة). كما بلغت حصّة البناء والتشييد 21% من العاملين في فلسطين (24% في الضفة ولكن أقل من 3% في القطاع)، في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في المنطقتين، حوالي 21%. كذلك تقاربت نسب التشغيل بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الزراعة، حوالي 6%. أما نسبة العاملين في قطاعي المحاجر والصناعة التحويلية فلقد بلغت 16% في الضفة بينما لم تتعد النسبة 6% في قطاع غزة.

المقارنة السنوية: ارتفع عدد العاملين بمقدار 0.7% بين العام 2017 والعام 2018 ووصل إلى 956 ألف عامل. ولم يطرأ تغير ملحوظ على النسب السنوية لتوزّع العاملين حسب مكان العمل أو حسب القطاعات، وهي بمجملها قريبة من النسب في الربع الرابع والتي أشرنا إليها أعلاه. الملفت للنظر أنّ معدل الزيادة في القوى العاملة في فلسطين بين العامين بلغت 5% تقريبا مقارنة مع نمو لا يتجاوز 0.7% للعاملين، وهذا بالطبع سينعكس في ارتفاع معدل البطالة السنوي.

البطالة

الربع الرابع: بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 412 ألف شخص في الربع الرابع 2018. وبلغ معدل البطالة (أي عدد العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) 29.1% في الربع الرابع 2018، وهو أقل بنحو 2.6 نقطة مئوية عن مستواه في الربع السابق. وتحقق معظم الانخفاض من تراجع البطالة في قطاع غزة من نحو 54.9% الى نحو 50.5% (انظر الجدول 2-1).

المقارنة السنوية: ارتفع معدل البطالة في العام 2018 بمقدار 2.4 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2017 ووصل إلى 30.8%. بلغ معدل البطالة 17.6% في الضفة الغربية و52.0% في قطاع غزة. إذ ارتفع معدل البطالة في القطاع بنحو 7.6 نقاط مئوية. ومعدل البطالة في قطاع غزة هو من بين أعلى معدلات البطالة في العالم، خاصة في أوساط الإناث، حيث وصل إلى 74.5%. وهذا يعني أنّه من بين كل عشر إناث جاهزات ومستعدات للعمل، ثلاث منهن فقط يعملن (انظر الجدول 2-1).
والبطالة في فلسطين متركزة بشكل خاص بين الشباب. بلغ

جدول 2-1: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

		الربع الرابع 2017	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2018	2017	2018
الضفة الغربية	ذكور	14.5	14.0	13.2	15.6	14.7
	إناث	27.6	32.1	28.2	32.1	30.2
	المجموع	16.9	17.3	16.1	18.7	17.6
قطاع غزة	ذكور	37.7	46.3	42.5	36.6	43.5
	إناث	66.7	78.0	70.6	69.1	74.5
	المجموع	45.0	54.9	50.5	44.4	52.0
فلسطين	ذكور	22.9	25.5	23.5	23.2	25.0
	إناث	45.3	54.0	48.3	48.2	51.2
	المجموع	27.7	31.7	29.1	28.4	30.8

شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي في الربع الرابع 2018 (نسبة مئوية %)

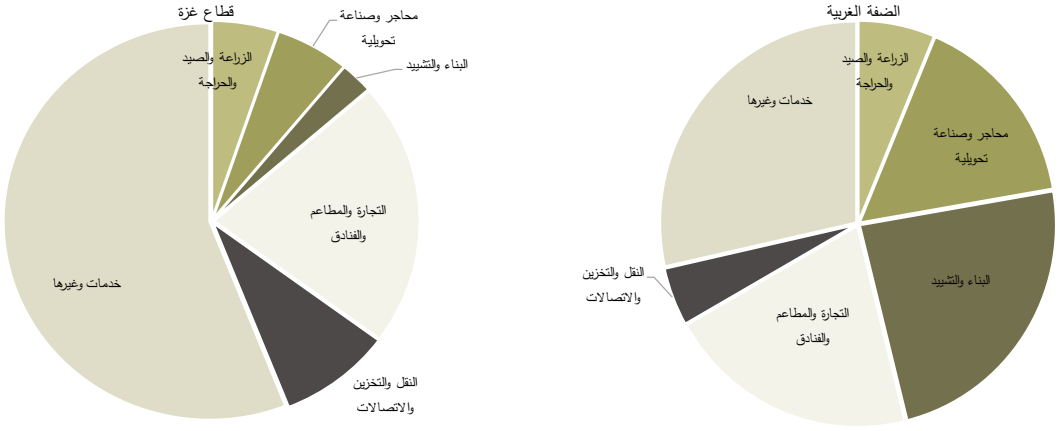

معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 43% مقارنة بـ 19% للفئة العمرية (35-44 سنة)، و15% للفئة العمرية (45-54 سنة) كما يوضح الشكل 2-4.[2]

من ناحية أخرى، يلاحظ البطالة تنخفض مع ارتفاع التعليم في أوساط الذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5). وهذا يعود أساساً إلى الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل عند ارتفاع تعليمهن مقارنة بالذكور.[3]

الأجور

الربع الرابع: بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين من فلسطين 122.7 شيكل في الربع الرابع 2018. ولكنّ هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً، أولاً بين متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة أخرى. وثانياً، بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة. وثالثا بين متوسط ووسيط الأجر (انظر الجدول 2-2).

جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الرابع 2018) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	**112.2**	**100.0**
قطاع غزة	67.0	50.0
إسرائيل والمستعمرات	237.5	230.8
المجموع	**122.7**	**100.0**

تُشير الأرقام إلى أنّ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ أكثر من ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة، وثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. كما أن متوسط أجر العامل في الضفة يعادل أكثر من مرة ونصف متوسط أجر العامل في القطاع. لا بل إنّ الهوّة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط، نظراً لأنّ الأجر المتوسط يخفي التباين الكبير بين ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (أنظر الشكل 2-6). والأجر الوسيط له دلالة أفضل من الأجر المتوسط، لأنّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه. ويلاحظ أن وسيط الأجر في الضفة يعادل ضعف وسيط الأجر في القطاع.

المقارنة السنوية: ارتفع متوسط الأجر اليومي في العام 2018 مقارنة بالعام 2017 بمقدار 9.2 شيكل. إذ ارتفع في الضفة بمقدار 7.6 شيكل، وبمقدار 3.7 شيكل و16.2 شيكل في قطاع غزة وإسرائيل والمستعمرات على التوالي، كذلك ارتفع الأجر الوسيط اليومي في فلسطين من 96.2 شيكل الى 100 شيكل بين العامين 2018 و2017 (أنظر الجدول 2-3 في الصفحة التالية).

شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الرابع 2018)

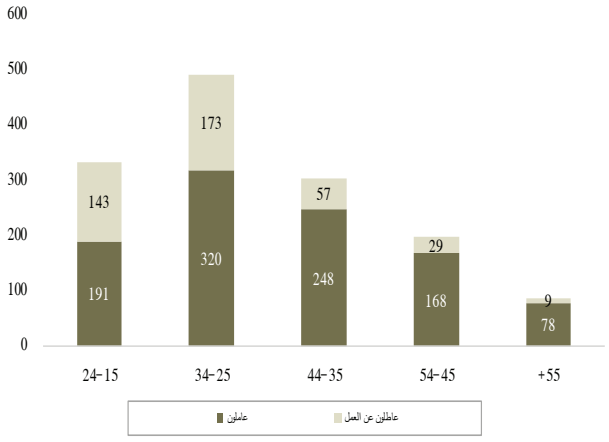

شكل 2-5: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (الربع الرابع 2018)

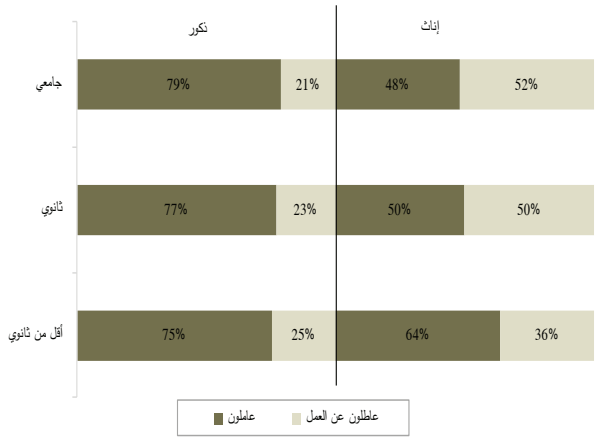

شكل 2-6: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين

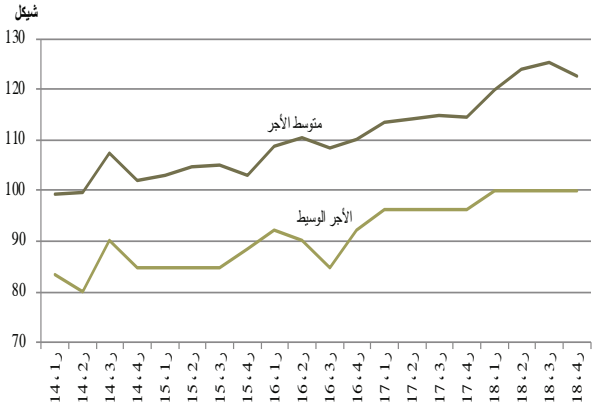

2- راجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم الى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب.

3- راجع الصندوق رقم 1 في العدد 53 من المراقب الاقتصادي الذي يبرهن على أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلمات ليس سببها انخفاض تشغيلهن مقارنة بالذكور (أي ليس بسبب زيادة التعليم) ولكن يعود إلى الرغبة العالية لدى المتعلمات المشاركة في سوق العمل.

جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (2017-2018) (شيكل)

مكان العمل	2017		2018	
	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	**101.8**	**96.2**	**109.4**	**100.0**
قطاع غزة	**59.4**	**40.0**	**63.1**	**46.2**
إسرائيل والمستوطنات	**226.9**	**200.0**	**243.1**	**250.0**
المجموع	**113.8**	**96.2**	**123.0**	**100.0**

الحد الأدنى للأجور

الربع الرابع: بلغت نسبة الذين يتقاضون أجرا شهريا أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الرابع 2018 نحو 31% (41% بين الإناث، و28% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 748 شيكل.

أمّا عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 12% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجرا أقل من الحد الأدنى مقابل 76% في قطاع غزة (أنظر الجدول 2-4).

المقارنة السنوية: انخفض عدد المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى من 126 ألف نهاية 2017 الى 105 ألف نهاية 2018 (بنسبة 17%، موزعا بين 22% في الضفة و14% في القطاع). وتركز معظم الانخفاض هذا بين الذكور، اذ لم ينخفض عدد الإناث إلا بمقدار ألف انثى فقط.

عمالة الأطفال

الربع الرابع: انخفضت عمالة الأطفال (10-17 سنة) في الربع الرابع 2018 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق بشكل طفيف (3.3% مقارنة مع 3.1% من اجمالي عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم (10-17 سنة)). وتوزعت النسبة بين 4.5% في الضفة الغربية مقابل 1.6% في قطاع غزة.

المقارنة السنوية: ظلت نسب عمالة الأطفال على حالها تقريباً دون تبديل، في كل من الضفة والقطاع، بين نهاية 2017 و2018.

جدول 2-4: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر والذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات)، الربع الرابع 2018

	عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)			عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (ألف شخص)			معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكل)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	203	48	251	13	18	31	1,145	952	1,033
قطاع غزة	85	18	103	69	9	78	656	468	634
فلسطين	**288**	**66**	**354**	**82**	**27**	**109**	**734**	**790**	**748**

صندوق 1: الفجوة بين الإنتاجية والأجور في الاقتصاد الفلسطيني

يتناول هذا الصندوق العلاقة بين تطور انتاجية العمل وزيادة الأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال الفترة بين 2004 و2016. ويستثني الصندوق العمال العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي والمستعمرات، كما يستثني العاملين في القدس التي تم الحاقها باسرائيل منذ العام 1967، نظراً لأنّ هدف الصندوق هو رصد تطور متغيري الانتاجية والأجور داخل الاقتصاد الفلسطيني، بمعزل عن تأثير أجور العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي والقدس.

تعّرف الإنتاجية في الاقتصاد بأنها الفعالية التي يتم بواسطتها تحويل عوامل الإنتاج (مثل العمل، ورأس المال البشري، ورأس المال المادي) إلى سلع وخدمات. ومؤشر الانتاجية هو مقياس لكفاءة استغلال الموارد المادية والبشرية في الدول المختلفة. ونمو الإنتاجية هو العامل الأكثر أهمية في تحديد التطور والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في كافة الدول. وتوصلت دراسة حديثة للبنك الدولي إلى أنّ نصف التباين في مستوى الدخل الفردي بين الدول يعود إلى التباين في الإنتاجية.[1] وهناك عوامل كثيرة ومتشابكة تؤثر على نمو الإنتاجية، أهمها اثنان: أولاً، التقدم التقني الذي يؤدي الى زيادة الإنتاج أو تحسين نوعية المنتجات لقاء ذات الكمية من عوامل الإنتاج. ثانياً، تطوير كفاءة وفعالية الإنتاج بتأثير التحسن في بيئة الإنتاج (البيئة المؤسساتية والاقتصادية والجغرافية). وهناك نوعان من الإنتاجية في الاقتصاد، إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية (TFP)، وهي تقيس فعالية استغلال كافة عوامل الإنتاج معا في الاقتصاد، وانتاجية العمل، أي فعالية استغلال قوة العمل. والصندوق الحالي سوف يركز على الأخيرة فقط.

تقاس إنتاجية العمل بقيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (أو القيمة المضافة) التي يتم انتاجها في كل ساعة عمل. بكلمات اخرى، إنتاجية العمل لبلد ما، في سنة معينة، هي عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوماً على إجمالي عدد ساعات العمل لكافة العاملين في ذلك البلد خلال تلك السنة. وكلما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي لقاء كل ساعة عمل، دل ذلك على كفاءة أعلى وقدرة أفضل على الانتاج.[2]

1 World Bank (2018): Productivity Revisited: http://documents.worldbank.org/curated/en/578861548876206044/pdf/134222-PUB-9781464813344.pdf

2 OECD. (2017). OECD compendium of productivity indicators 2017. Paris: OECD Publishing: https://read.oecd-ilibrary.org/economics/oecd-compendium-of-productivity-indicators-2018_pdtvy-2018-en#page11

تحدد النظرية الاقتصادية أنّ أجور العمل يجب أن تتطابق، في الظروف المثلى، مع الإنتاجية الحدية للعمل. كما أنّ زيادة إنتاجية العمل يجب أن تنعكس في زيادة معادلة في الأجور. إذ أنّ غياب التوازن بين نمو إنتاجية العمل وزيادة الأجور يعني أن حصة العمال من الناتج المحلي الإجمالي تتضاءل في حين تزداد حصة الأرباح. وتؤكد النظرية أيضاً على أنّ التوازي بين زيادة الإنتاجية والأجور له انعكاسات إيجابية، ليس على عدالة توزيع الدخل والتخفيف من حدة الفقر فحسب، ولكن أيضاً لضمان اخلاص العمال في عملهم ولتحفيزهم على تطوير قدراتهم وتحقيق مزيد من التقدم في العمل. ولقد عانت الدول المختلفة، والغنية بشكل خاص، من انقطاع العلاقة بين نمو الإنتاجية وزيادة الأجور في العقود الأخيرة. وانعكس هذا في تدهور توزيع الدخل في هذه البلدان، بحيث تراجع التوزيع الى المستويات المقلقة للغاية التي سادت مطلع الثورة الصناعية. فلقد انخفضت حصة العمل من الدخل القومي بين 1990 و2009 في 26 دولة من 30 دولة من الدول المتطورة. كما أنّ متوسط حصة العمل من الناتج المحلي انخفضت في مجموعة دول العشرين بنسبة 0.3% في كل سنة بين 1980 و2000.[3]

تطور إنتاجية العمل والأجور في فلسطين

بالانتقال الآن إلى الحالة الفلسطينية، يوضح الشكل 1 أن إنتاجية العمل في الاقتصاد الفلسطيني خلال (2004-2016) ارتفعت بنسبة 15.6% في حين تراجعت الأجور الحقيقية (أي الأجور الإسمية مقسومة على تضخم الأسعار) بنسبة 25% خلال نفس الفترة. كما يوضح الشكل أنّ التباين بين النزعتين بدأ في العام 2007 واستمر حتى نهاية الفترة. وعلى الرغم من أنّ هذه الفجوة موجودة في اقتصادات أخرى، إلا أنّ مدى اتساع هذه الفجوة، نتيجة ارتفاع أحد المتغيرين وانخفاض الآخر، هو ما يميز الاقتصاد الفلسطيني عن غيره من الدول.

وكما ذكرنا سابقاً تعاني معظم الدول من قصور نمو الأجور مقارنة مع زيادة الإنتاجية، ولكن نادراً ما ترافق الارتفاع في الإنتاجية مع انخفاض في الأجور الحقيقية كما هو الحال في فلسطين. شهد مؤشرا الانتاجية والأجور ارتفاعاً في معظم الاقتصادات الأخرى، ولكن بمعدلات متفاوتة لصالح الإنتاجية. على سبيل المثال، ارتفعت انتاجية العمل في الدنمارك خلال 1995-2009 بنسبة 28% بينما زادت الاجور بنسبة 10%. وفي نفس الفترة زادت الانتاجية بنسبة 32% في الولايات المتحدة مقابل ارتفاع في الاجور الحقيقية بنسبة 21%.[4]

ولفهم هذه الظاهرة بشكل أفضل يتوجب النظر عن كثب إلى القطاعات الاقتصادية لاستيضاح أماكن تركز هذه المشكلة، كخطوة أولى على طريق دراسة مسبباتها بأبحاث معمقة ومعالجتها سياساتياً.

شكل 1: تطور إنتاجية العمل والأجور الحقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة: 2004 - 2016 (رقم قياسي، 2004= 100)

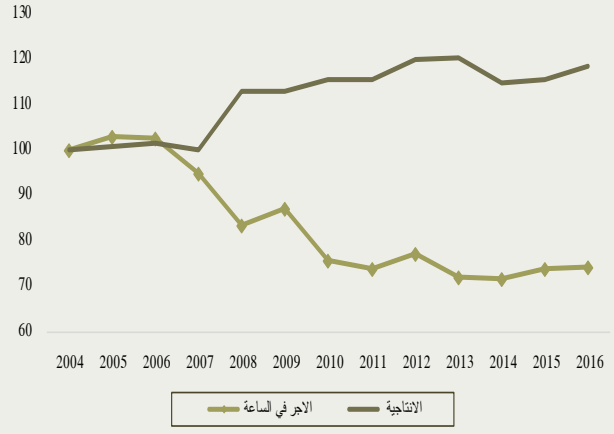

المصدر: حسابات المراقب بناءاً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

القطاعات الانتاجية - الزراعة والصناعة

يبين الشكل 2 أنّ انخفاض الأجور كان أقل من تدهور الإنتاجية في قطاع الزراعة قبل عام 2007، ولكن الارتفاع الحاد نسبياً في الإنتاجية حتى 2009 ترافق مع انخفاض الأجور. شهدت الأجور حركة تصاعدية طفيفة بعد ذلك ولكن بدرجة ابطأ بشكل ملحوظ من زيادة الإنتاجية. وعند أخذ الفترة كاملة بالاعتبار، يلاحظ أن انتاجية العمل في الزراعة ارتفعت بين 2004-2016 بنسبة 46% بينما تراجعت الاجور بنسبة 15%. ولكن تراجع الأجور في هذا القطاع كان أدنى من التراجع المتوسط في الاقتصاد ككل (أي من 25%).

شكل 2: تطور إنتاجية العمل والأجور الحقيقية في الزراعة والصناعة في فلسطين 2004 - 2016 (رقم قياسي، 2004= 100)

المصدر: حسابات المراقب بناءاً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

3 OECD & ILO (2015): The Labour Share in G 20 Economies: https://www.oecd.org/g20/topics/employment-and-social-policy/The-Labour-Share-in-G20-Economies.pdf

4 Meager, N & S. Speckesser (2011) Wages, productivity and employment: A review of theory and international data. https://ec.europa.eu/social/search.jsp?advSearchKey=Wages%2C+productivity+and+employment&mode=advancedSubmit&langId=en

أما قطاع الصناعة فيعكس صورة مغايرة، حيث شهدت الأجور تراجعاً ملحوظاً خلال 2008-2012 وهو ما ترافق مع تذبذب وانخفاض في الإنتاجية. ولكن انخفاض الإنتاجية بعد ذلك التاريخ ترافق مع ارتفاع في الأجور. أمّا إذا أخذنا الفترة كاملة بعين الاعتبار، نلاحظ أنّ انخفاض الانتاجية بنسبة 13% ترافق مع انخفاض في الأجور بنسبة 18%. أي أن المتغيرين كانا يتحركان بنفس الاتجاه في قطاع الصناعة بالمتوسط خلال كامل الفترة.

الخدمات

أمّا بخصوص قطاعات الخدمات، من الملفت للنظر أنّ الفرق شاسع بين نمو الإنتاجية وزيادة الأجور. ففي قطاع الفنادق والمطاعم، انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة كبيرة (38%) بينما نمت الانتاجية بنسبة 57%. إلا أنّ الإنتاجية والأجور استقرتا منذ عام 2014. وهذا يعني بأنّ نسبة أعلى من العائد على الإنتاج في هذا القطاع باتت تعود إلى رأس المال وعلى حساب حصة العمال (الشكل 3). أما في القطاعات الخدمية الأخرى فقد انخفضت الانتاجية والأجور بداية ثم ارتفعتا معاً، وخاصة بعد العام 2013. أما خلال كامل الفترة شهدت الاجور انخفاضاً بنسبة 21% بينما ارتفعت الانتاجية بنسبة 8%. وهو ما يعني أن توزيع العائد على الإنتاج تحول لصالح رأس المال هنا أيضاً.

قطاع البناء وقطاع الاتصالات والنقل والتخزين

الملفت للنظر في قطاع البناء أن الإنتاجية والأجور الحقيقية تماشت معاً. اذ ارتفع المؤشران بين عامي 2004 – 2009 ومن ثم استقرا حتى عام 2013 لينخفضا بعد ذلك (الشكل 4). وهذا يعني بأنّ الأجور في هذا القطاع تحركت بشكل وثيق مع تحولات الانتاجية، صعوداً وهبوطاً. ولكن، وعلى الرغم من الحركة المتناغمة في هذا القطاع، إلا أنّ الفجوة بين المتغيرين مازالت قائمة. فبين عامي 2004 و2016 ارتفعت الانتاجية في هذا القطاع بنسبة 19% بينما انخفضت الاجور بنسبة 6%، وهي أقل نسبة انخفاض بين القطاعات جميعاً.

أما فيما يتعلق بقطاع الاتصالات والنقل والتخزين، فهو أيضاً يعكس فجوة كبيرة بين النمو في الأجور والنمو في الإنتاجية. فقد زادت الانتاجية بنسبة 46% بينما انخفضت الاجور 10%. إلا أنه ومنذ العام 2014، بدأت كل من الاجور والانتاجية في التزايد معاً. وهذا يعني بأن جزءاً أكبر من مكاسب ارتفاع الإنتاجية بات يعود الى العمال خلال هذه الفترة.

خاتمة

يكشف هذا الصندوق عن سعة الفجوة بين نمو الانتاجية والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. كما يشير الى التفاوت الملحوظ في حركة هذين المؤشرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة،

شكل 3: تطور إنتاجية العمل والأجور الحقيقية في قطاع الخدمات في فلسطين، 2004 – 2016 (رقم قياسي، 2004= 100)

المصدر: حسابات المراقب بناءاً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

شكل 4: تطور إنتاجية العمل والأجور الحقيقية في البناء والاتصالات في فلسطين، 2004 – 2016 (رقم قياسي، 2004= 100)

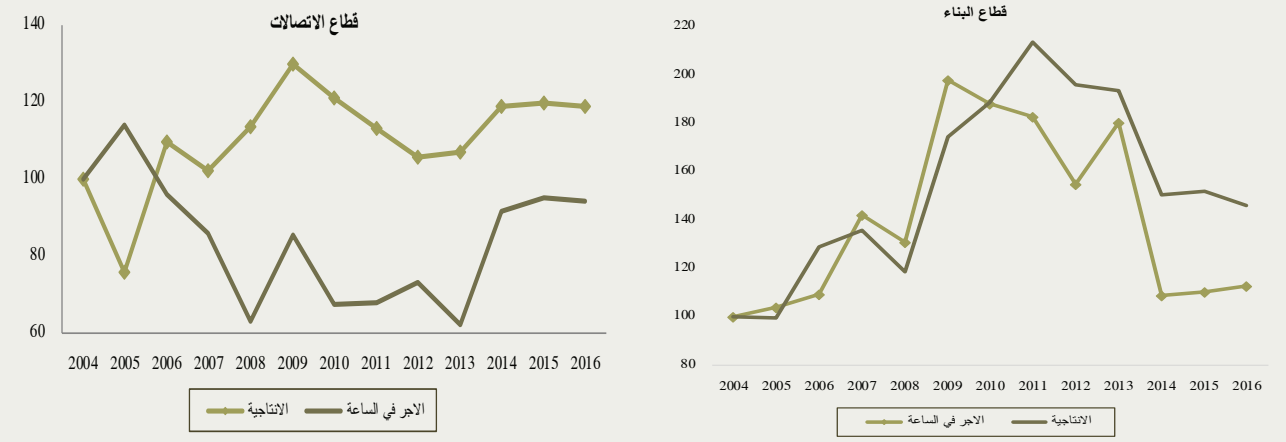

المصدر: حسابات المراقب بناءاً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

إذ أنّ التباين شديد في كل من الزراعة والخدمات بأنواعها، ولكنه أقل في الصناعة والبناء. وهذا يدلل على الحاجة لدراسة الإنتاجية القطاعية للعمل بشكل أكثر تفصيلاً لفهم مصدر هذا التفاوت ومسبباته. إضافة لذلك هناك عوامل أخرى مهمة كمعدل البطالة، يجب أخذها بعين الاعتبار عند دارسة العلاقة بين نمو الإنتاجية ونمو الأجور.

من ناحية أخرى ان الفجوة بين حركة الإنتاجية والأجور أمر مثير للقلق، اذ أن ضعف العلاقة بينهما يعني أنه يصعب تحفيز العمال لتطوير كفاءاتهم والعمل بجد لأن اجورهم لا ترتفع مع زيادة انتاجيتهم. ومن جهة أخرى فإن تطور انتاجية العمل الذي لا ينعكس في زيادة الأجور يعني أن الجزء الأكبر من مكاسب الانتاجية يعود لرأس المال وليس للعمال. وهو ما ينعكس في زيادة حصة رأس المال من الدخل القومي وفي التوتر الاجتماعي والسياسي. هذا فضلا عن تأثير ذلك على الطلب الفعلي في الاقتصاد وعلى حوافز الاستثمار والنمو على المدى الطويل.

د. سامية البطمة، جامعة بيرزيت

3- المالية العامة[1]

الإيرادات العامة

الربع الرابع: شهد الربع الرابع من العام 2018 انخفاض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 19% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 23% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ ما يقارب 3.3 مليار شيكل.[2] ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع إيرادات المقاصة بنحو 32% مقارنة بالربع السابق والمناظر، لتبلغ ما يقارب 1.6 مليار شيكل. كما انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنحو 6% مقارنة بالربع السابق، ولكنها جاءت أعلى بنسبة 4% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.1 مليار شيكل. وقد جاءت هذه التطورات متسقة مع الإيرادات الضريبية التي تراجعت بنسبة 10% مقارنة بالربع السابق، بينما ارتفعت بنحو 5% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 676.3 مليون شيكل، في حين استقرت الإيرادات غير الضريبية عند نحو 337 مليون شيكل. (أنظر الشكل 3-1). بالمقابل ارتفعت المنح والمساعدات الخارجية المقدمة خلال الربع الرابع بنحو 18% مقارنة بالربع السابق، بينما انخفضت بنسبة 6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2017، لتبلغ حوالي 835.5 مليون شيكل (أنظر الجدول 3-1).

جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2017	2018			
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
دعم للموازنة	712.8	157	482.1	522	679.4
منح عربية	205.4	140.1	236.3	303.7	410
من الدول الأخرى	507.4	16.5	245.8	218.3	269.4
التمويل التطويري	178	143.7	87.2	184.1	156.1
اجمالي المنح والمساعدات	890.8	300.7	569.3	706.1	835.5

شكلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 86% من الإنفاق العام الفعلي في الربع الرابع مقارنة بنحو 116% خلال الربع السابق (أساس نقدي). ولكن النسبة تنخفض إلى نحو 71.5% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال الربع (أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 103% في الربع السابق.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)

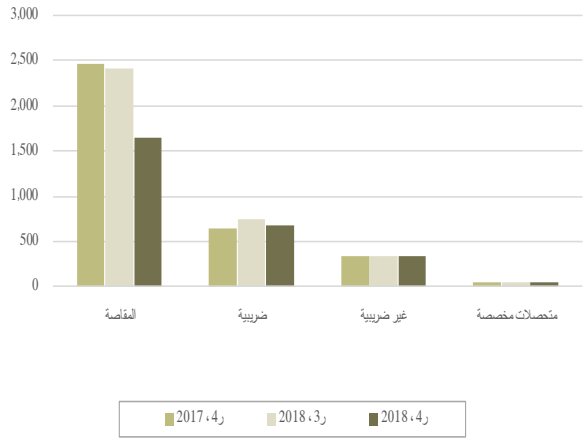

المقارنة السنوية: انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح في العام 2018 بنحو 6% مقارنة مع العام السابق، ليبلغ حوالي 14.8 مليار شيكل. وجاء هذا نتيجة تراجع إيرادات المقاصة بنحو 10% لتبلغ حوالي 8.1 مليار شيكل، وتراجع المنح والمساعدات الخارجية بنحو 7% لتبلغ حوالي 2.4 مليار شيكل. بالمقابل ارتفعت إيرادات الجباية المحلية في العام 2018 بنسبة 9% مقارنة مع العام السابق لتبلغ حوالي 4.8 مليار شيكل. وجاء ارتفاع الايرادات المحلية أساساً بسبب ارتفاع الايرادات الضريبية بنسبة 9% لتبلغ نحو 3 مليار شيكل، كما ارتفعت الايرادات غير الضريبية بنسبة 10% مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 1.5 مليار شيكل. وقد شكلت الإيرادات الضريبية 62% من إيرادات الجباية المحلية في العام 2018، مقابل حصة 32% للإيرادات غير الضريبية.

شكل صافي الإيرادات العامة والمنح نحو 105% من الانفاق الفعلي في العام 2018 مقارنة بنحو 97% في العام 2017 (أساس

1- مصدر البيانات في هذا الجزء من المراقب: هو وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2018: العمليات المالية- الايرادات والنفقات ومصادر التمويل (كانون أول 2018).

2- وصلت قيمة الإرجاعات الضريبية خلال الربع الرابع 2018 إلى نحو 123.4 مليون شيكل مقارنة بنحو 77.8 مليون شيكل في الربع السابق.

نقدي). بالمقابل غطت هذه الإيرادات نحو 92% من الإنفاق العام المستحق (أساس التزام) على الحكومة خلال العام 2018 مقارنة بنحو 85% خلال العام السابق.

النفقات العامة

الربع الرابع: ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الرابع من العام 2018 بنحو 10% مقارنة بالربع السابق، بينما انخفض بنحو 6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2017، ليبلغ حوالي 3.9 مليار شيكل. ونتج هذا عن ارتفاع الإنفاق على بند الأجور والرواتب بنحو 2% مقارنة بالربع السابق، بينما انخفض بنسبة 11% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 1.5 مليار شيكل. في حين ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 10% مقارنة بالربع السابق، بالمقابل انخفضت بنحو 5% مقارنة بالربع المناظر لتبلغ 1.7 مليار شيكل. وانخفض صافي الإقراض بنسبة 18% مقارنة بالربع السابق، بينما ارتفع بنحو 7% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ 247.7 مليون شيكل. أخيراً ازداد الإنفاق التطويري بنحو 74% و2% بين الربعين المتلاحقين والمتناظرين على التوالي، ليصل إلى 403.6 مليون شيكل (أنظر الشكل 3-2).

المقارنة السنوية: انخفضت النفقات العامة بنحو 3% في العام 2018 مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 14.1 مليار شيكل. وتحقق هذا نتيجة الانخفاض الملحوظ في الأجور والرواتب بنسبة 16% لتبلغ حوالي 5.9 مليار شيكل، بالمقابل ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 10% لتبلغ حوالي 6.1 مليار شيكل، وارتفع صافي الإقراض بنسبة 1% ليبلغ حوالي المليار شيكل، أمّا النفقات التطويرية فقد ارتفعت بنحو 9% ووصلت إلى حوالي المليار شيكل في العام 2018.

المتأخرات الحكومية

الربع الرابع: بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الرابع 2018 حوالي 804.3 مليون شيكل، مقارنة بنحو 522.2 مليون شيكل في الربع السابق ونحو 809.8 مليون شيكل في الربع المناظر. وشكلت هذه المتأخرات حوالي 24% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال هذا الربع. وتوزعت المتأخرات خلال هذا الربع بين متأخرات الأجور والرواتب بنحو 94.1 مليون شيكل، ومتأخرات غير الأجور 468.9 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية 237.6 مليون شيكل، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية 19.1 مليون شيكل. ولقد قامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد حوالي 15.4 مليون شيكل من متأخرات المدفوعات المخصصة (أنظر الجدول 3-2).

شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)

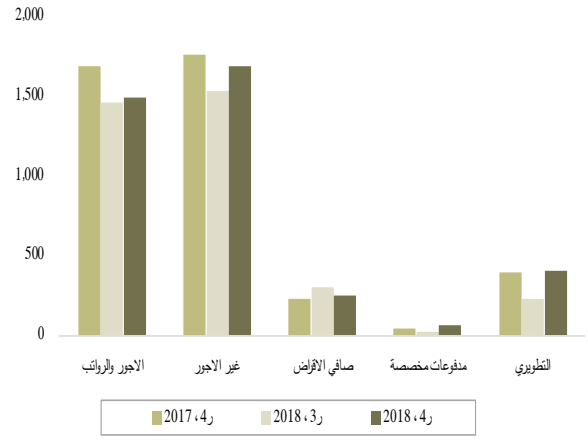

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)

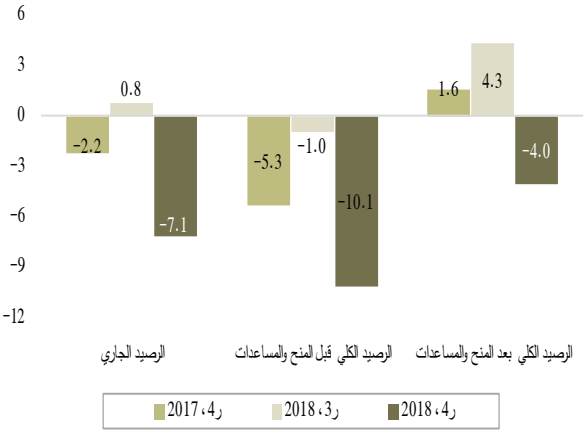

المقارنة السنوية: بلغ إجمالي المتأخرات على الحكومة حوالي 2.1 مليار شيكل في العام 2018، مقارنة مع 2.8 مليار شيكل في العام السابق وهو ما يشكل انخفاضاً بنسبة 25%.

الفائض/العجز المالي

الربع الرابع: أدّت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الرابع 2018، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 1,379 مليون شيكل (أو ما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي). وساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز إلى حوالي 543.5

جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

	2017	2018				2017	2018
إرجاعات ضريبية	(23.3)	12.3	27.6	51.1	19.1	69.7	110.1
الأجور والرواتب	116.8	128.6	134.3	119.8	94.1	568.1	476.9
نفقات غير الأجور	560.3	170.9	159.0	287.7	468.9	1,631.1	1086.5
النفقات التطويرية	155.4	10.9	10.9	35.5	237.6	400.3	294.9
مدفوعات مخصصة	0.6	104.3	(8.7)	28.1	(15.4)	115.0	108.2
إجمالي المتأخرات	809.8	427.0	323.1	522.2	804.3	2,784.2	2,076.6

جدول 3-3: الدين العام (مليون شيكل)

	2017	2018			
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الدين العام المحلي	5,224	4,913.9	4,860	4,785.5	5,034
المصارف	5,171.7	4,863.1	4,809.2	4,734.8	4,983.3
مؤسسات عامة	52.3	50.8	50.8	50.7	50.7
الدين العام الخارجي	3,625.7	3,674.2	3,777.7	3,772.2	3,882.1
الدين العام	8,849.7	8,588.1	8,637.7	8,557.7	8,916.1
الفوائد المدفوعة	57.2	48.5	82	66.9	48.9
الدين العام/ن.م.ا (الاسمي)	%17.5	%16.8	%16.2	%16.1	%16.2

* نسبة الدين العام الى الناتج المحلي تتباين بشكل بسيط عند الحساب بالدولار بسبب أثر سعر الصرف.

مليون شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر الشكل 3-3). أمّا عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فلقد بلغ 1,708 مليون شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 872 مليون شيكل خلال نفس الفترة.

المقارنة السنوية: بلغ العجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات نحو 1.7 مليار شيكل عام 2018 (أو ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بنحو 1.4 مليار شيكل في العام السابق. وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز وتحويله إلى فائض بقيمة 0.7 مليار شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 1.2 مليار شيكل في العام 2017. أمّا عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فقد بلغ 3.8 مليار شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 1.4 مليار شيكل.

الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي نهاية الربع الرابع من العام 2018 بنحو 4% مقارنة بالربع السابق، فيما كان مستقراً مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، ووصل إلى حوالي 8.9 مليار شيكل، ويعادل هذا حوالي 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي.[3] وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 56%، مقابل دين خارجي بنحو 44%. كما بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 48.9 مليون شيكل، معظمها فوائد مدفوعة على الدين المحلي (أنظر جدول 3-3).

3- تجدر الإشارة إلى أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار الأمريكي ارتفعت نهاية الربع الرابع 2018 بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق، فيما جاءت منخفضة بنحو 6.8%، مقارنة بنهاية العام 2017، لتبلغ حوالي 2,369.6 مليون دولار. ويعود التباين في النسب إلى تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل.

صندوق 2: تقييم أداء الموازنة العامة 2018: بين المستحق والفعلي

تعاني الحكومة الفلسطينية بشكل عام من مشاكل مالية تتمثل في ارتفاع الإنفاق العام مقارنة بالإيرادات المتحققة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على التحكم بجزء مهم من هذه الإيرادات (المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية). شهد العام 2018 تراجعاً ملحوظاً في الإيرادات العامة والمنح بنحو 6.2%، مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة تراجع إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية بشكل أساسي. بالمقابل شهدت النفقات العامة الفعلية تراجعاً بنحو 3.2% خلال نفس الفترة. وبالاعتماد على التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية، ارتفع العجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات (على الأساس النقدي) نهاية العام 2018، ليبلغ 1.7 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 1.4 مليار شيكل في العام السابق. أما الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات فقد حقق فائضاً بنحو 0.7 مليار شيكل، مقارنة بفائض بلغ ما يقارب 1.2 مليار شيكل في 2017. بالنسبة إلى الرصيد الكلي على أساس الالتزام، فقد حقق عجزاً بحوالي 3.8 مليار شيكل قبل المنح والمساعدات. قد ساهمت المنح الدولية في تخفيض هذا العجز الى نحو 1.4 مليار شيكل.

شكل 1: الإنفاق الفعلي خلال العام 2018 نسبة للمستحق ونسبة للمستهدف حسب مشروع الموازنة

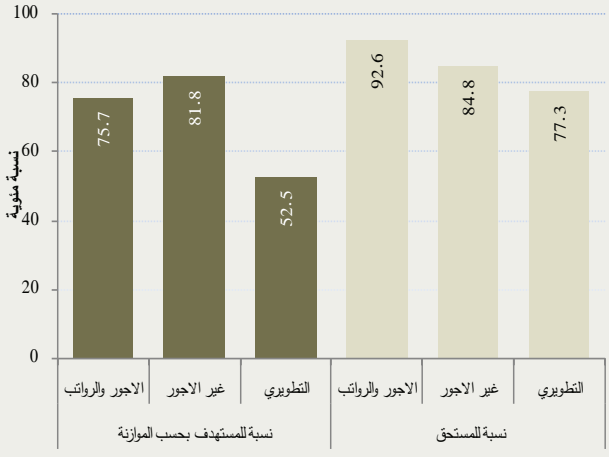

يشير تحليل بيانات وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية إلى أن نسبة الإنفاق العام الفعلي بلغت نهاية العام 2018 نحو 78% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة. وتتباين هذه النسبة بين بنود

الإنفاق، إذ بلغت 52% للإنفاق التطويري، ونحو 76% و82% للإنفاق على كل من بند الأجور والرواتب وبند نفقات غير الأجور على التوالي.

كذلك تشير البيانات إلى أن الحكومة عجزت، خلال العام 2018، عن سداد كامل المبالغ المستحقة عليها، إذ شكل الإنفاق العام الفعلي نحو 8% من المبالغ المستحقة عليها خلال العام. وتمكنت الحكومة من دفع نحو 93% من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة عليها، وكذلك سددت نحو 85% و77% من نفقات غير الأجور والنفقات التطويرية المستحقة عليها (أنظر الشكل 1). وتدلل هذه الأرقام والنسب على استمرار المشاكل التي تواجهها الحكومة في الالتزام بتسديد النفقات المترتبة عليها.

وعلى الجانب الآخر، بلغت نسبة الإيرادات العامة المتحققة خلال العام 2018 نحو 94% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة لهذا العام. وشكلت إيرادات الجباية المحلية نسبة 106% من المستهدف، في حين بلغت هذه النسبة نحو 88% لإيرادات المقاصة، أما المنح والمساعدات الخارجية التي تلقتها الحكومة فقد شكلت نحو 86% من المبالغ المتوقعة في الموازنة العامة للعام 2018 (أنظر الشكل 2).

تظهر النسب السابقة، تفاوتاً واضحاً بين الإنفاق والإيرادات العامة الفعلية مقارنة مع المستهدف بحسب مشروع الموازنة، ومقارنة مع المستحق أيضا. فمن ناحية شكلت النفقات العامة حوالي 78% من الإنفاق المستهدف بحسب الموازنة ونحو 87% من النفقات المستحقة، أي أن هناك متأخرات تراكمت على الحكومة خلال هذا العام وزيادة في الدين العام. بالمقابل شكلت الإيرادات العامة والمنح حوالي 91% من الإيرادات المستهدفة

شكل 2: بنود الإيرادات العامة والمنح في العام 2018 نسبة للمستهدف بحسب مشروع الموازنة

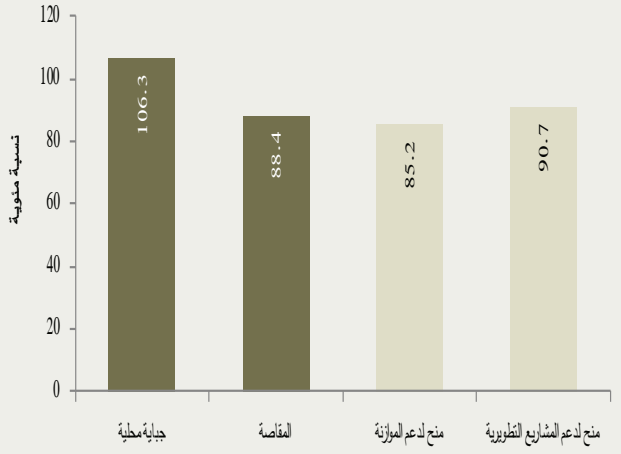

بحسب مشروع الموازنة، و101% مقارنة مع الإيرادات المستحقة خلال العام 2018، أي أن المتحصلات الحكومية كانت أقل من تلك المستهدفة بحسب مشروع الموازنة العامة 2018، ولكن حصلت الحكومة فعليا على كامل الإيرادات التي عليها تحصيلها خلال العام.

وسيم صافي، سلطة النقد الفلسطينية

4- القطاع المصرفي[1]

يعمل في فلسطين أربعة عشر مصرفاً، سبعة منها محلية، وهي تقدم خدماتها من خلال 351 فرعاً ومكتباً، منها 292 في الضفة الغربية و59 في قطاع غزة. شهد الربع الرابع 2018 انخفاض موجودات القطاع المصرفي بنحو 0.3% مقارنة بالربع السابق، بينما سجلت نمواً بنسبة 1.8% مقارنة بالربع المناظر 2017، لتبلغ حوالي 16.1 مليار دولار كما يوضح الجدول 4-1.

التسهيلات الائتمانية

الربع الرابع: شهد الربع الأخير من العام 2018 ارتفاع التسهيلات الائتمانية بنحو 1.7% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 8,437.9 مليون دولار. وجاء هذا التحسن في محفظة التسهيلات الائتمانية بدرجة أساسية نتيجة زيادة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنحو 13.5% لتبلغ 1,315.7 مليون دولار. بالمقابل تراجعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بشكل طفيف (نحو 0.2%) ووصلت إلى 7,122.2 مليون دولار. وعلى صعيد العملة، حافظت المحفظة الائتمانية على هيكلها باستحواذ الدولار على الحصة الأكبر وبنسبة 46%، مقارنة بنحو 37% للشيكل الاسرائيلي، و15% للدينار الأردني (أنظر الشكل 4-1).

سيطرت الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات بحصة بلغت نحو 87% من إجمالي الائتمان. كما شهد الربع الرابع استمرار

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان*	2017	2018	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع
إجمالي الأصول	**15,850.2**	**16,179.4**	**16,128.9**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	8,026.0	8,293.6	8,437.9
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,911.1	3,875.2	3,763.7
محفظة الاوراق المالية والاستثمارات	1,207.6	1,325.4	1,381.7
النقدية والمعادن الثمينة	1,728.2	1,642.6	1,582.6
الموجودات الأخرى	977.3	1,042.6	963.0
إجمالي الخصوم	**15,850.2**	**16,179.4**	**16,128.9**
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية) **	11,982.5	12,194.2	12,227.3
حقوق الملكية	1,891.2	1,863.9	1,911.5
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,135.3	1,178.0	1,033.6
المطلوبات الأخرى	282.5	263.5	271.9
المخصصات والاهتلاك	558.6	680.1	684.5

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).
** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، شباط 2019، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الارباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

هيمنة القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية وبنسبة 83% من إجمالي التسهيلات، مقارنة بنحو 16% حصة تسهيلات الجاري مدين.

وتشير البيانات إلى ارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع العقارات والانشاءات بنسبة 3% لتصل الى نحو 1,606 مليون دولار في الربع الرابع. كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع التجارة بنسبة 1% والصناعة والتعدين بنسبة 2% لتصل إلى 1,558.6 مليون دولار و444.0 مليون دولار على التوالي. كذلك ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم بنسبة 24% لتبلغ 93.1 مليون دولار (أنظر الشكل 4-2).

المقارنة السنوية: ارتفعت التسهيلات الائتمانية بين الربعين المتناظرين بنحو 5%، نتيجة لارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بدرجة أساسية (بنحو 9%) لتبلغ 7,122.2 مليون دولار. في حين تراجعت التسهيلات للقطاع العام بشكل ملحوظ (11%). أما بالنسبة الى هيكل هذه التسهيلات، فقد ارتفعت قيمة القروض بنسبة 6% مقابل تراجع تسهيلات الجاري مدين بنسبة 0.2%. وعلى مستوى العملة، شهدت التسهيلات الائتمانية بالشيكل تراجعا بنسبة 3%، مقابل ارتفاع التسهيلات بالدولار بنسبة 9% وبالدينار والعملات الأخرى بنسبة 15%.

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

يتكون هذا البند من ثلاث مكونات فرعية: أرصدة المصارف الخارجية (وتشكل 52%)، ارصدة المصارف لدى سلطة النقد (38%)، بالإضافة إلى ارصدة المصارف فيما بينها في فلسطين (10%). سجلت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف تراجعاً في الربع الرابع بنحو 3% مقارنة بالربع السابق وبنحو 4% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ 3,763.8 مليون دولار. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنحو 11%.

الودائع

الربع الرابع: الودائع (المصرفية وغير المصرفية) هي المكون الأهم في جانب المطلوبات، بنسبة وصلت الى 82% في الربع الرابع 2018. شهد هذا الربع تراجعاً طفيفاً في إجمالي الودائع بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 13,261 مليون دولار. واستحوذت ودائع الجمهور على نحو 92% من إجمالي الودائع خلال هذا الربع. وتظهر البيانات استمرار تركز ودائع الجمهور في الضفة الغربية (بنسبة 91% من الإجمالي) مقابل 9% فقط لقطاع غزة. كما بلغت حصة القطاع الخاص 95% من هذه الودائع، مقابل 5% للقطاع العام. واستحوذ الشيكل على 36% من ودائع الجمهور، مقابل نحو 38% للدولار، ونحو 23% للدينار الأردني (انظر الشكل 4-3). أخيرا، شكلت الودائع الجارية نحو 37% من اجمالي ودائع الجمهور، فيما بلغت حصة ودائع التوفير والآجلة نحو 34% و29% من الاجمالي على التوالي.

المقارنة السنوية: ارتفع إجمالي الودائع في العام 2018 بنحو متواضع، 1% فقط، مقارنة بالعام 2017. ولم يطرأ تغير جوهري على توزيع الودائع بين القطاع الخاص والعام، أو توزعها بحسب العملات، أو توزعها الجغرافي بين الضفة والقطاع.

شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)

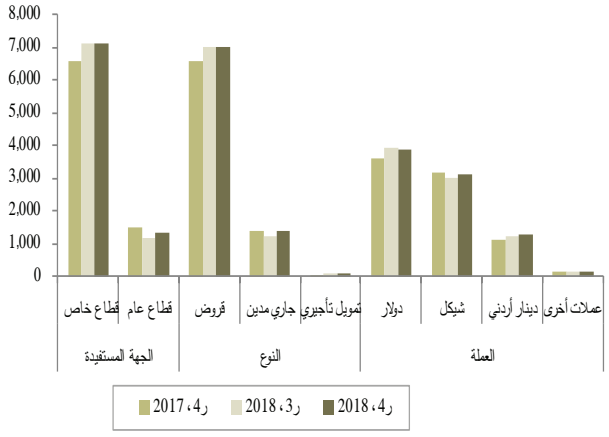

شكل 4-2: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (%)

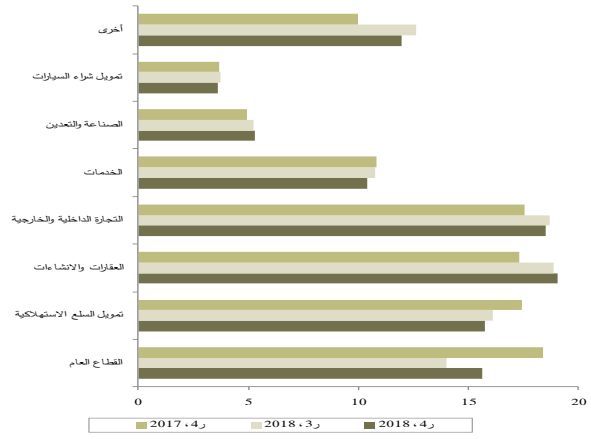

شكل 4-3: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)

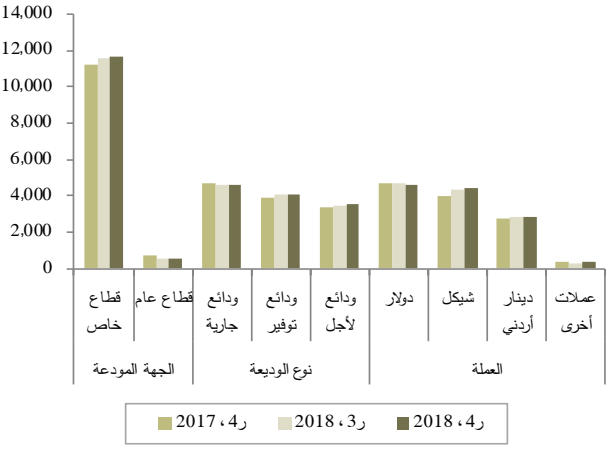

أرباح المصارف

الربع الرابع: سجل صافي الدخل خلال الربع الأخير من العام 2018 نمواً بنحو 5% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ 48 مليون دولار. ويعزى هذا النمو إلى تراجع النفقات التشغيلية بنحو 6%، مقابل تراجع الإيرادات بنسبة 2% (أنظر الجدول 4-2).

المقارنة السنوية: وصل صافي دخل المصارف السنوي الى 178.2 مليون دولار في العام 2018، بنمو يعادل 3.5% مقارنة مع العام السابق. وتحقق هذا نتيجة ارتفاع الإيرادات بمقدار 6.1 مليون دولار فوق زيادة النفقات (أنظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: مصادر الإيرادات والانفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

	2017		2018		
	الربع الرابع	الإجمالي	الربع الثالث	الربع الرابع	الإجمالي
الإيرادات	**168.0**	**650.3**	**176.3**	**172.6**	**693.7**
صافي الفوائد	123.9	466.8	131.7	127.1	506.2
العمولات	30.5	115.9	29.1	28.9	118.0
أخرى	13.6	67.6	15.5	16.6	69.5
النفقات	**125.2**	**478.2**	**130.5**	**124.6**	**515.5**
النفقات التشغيلية والمخصصات	109.6	420.4	120.5	112.7	459.9
الضريبة	15.6	57.8	10.0	11.9	55.6
صافي الدخل*	**42.8**	**172.1**	**45.8**	**48.0**	**178.2**

متوسط أسعار الفائدة على الايداع والاقراض

ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الاقراض بالدولار الامريكي والشيكل في فلسطين في الربع الرابع 2018 بنحو 6.10%، و7.37% مقارنة بالربع السابق، على الترتيب. جاء هذا متزامناً مع ارتفاع سعر الفائدة الرسمي في كل من الولايات المتحدة واسرائيل. وعلى العكس من ذلك، تراجع متوسط أسعار الفائدة على الاقراض بالدينار الاردني خلال نفس الفترة ليبلغ نحو 6.70% متزامناً مع تراجعه أيضاً في الأردن.

على الجانب الاخر، سجل متوسط أسعار الفائدة على الايداع ميلاً للصعود على العملات الثلاث بالتزامن أيضا مع ارتفاعها في الدول المصدرة لهذه العملات. إذ بلغ متوسط فائدة الايداع بعملة الدينار نحو 2.90%، وكما ارتفعت فائدة الايداع بالشيكل لنحو 2.17%، في حين بلغت فائدة الايداع على الدولار نحو 2.56%. أدت هذه التغيرات على متوسط أسعار فوائد الايداع والاقراض نهاية العام 2018 إلى ارتفاع الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع على كل من الدولار والشيكل مقارنة بالربع السابق. اذ ارتفع الهامش بعملة الدولار من 3.43 نقطة مئوية إلى 3.54 نقطة مئوية، وبعملة الشيكل من 5.13 نقطة مئوية إلى 5.20 نقطة مئوية. في حين انخفض الهامش على عملة الدينار الاردني من 4.15 نقطة مئوية إلى 3.80 نقطة مئوية خلال نفس الفترة (انظر الشكل 4-4).

حركة المقاصة

تراجعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بشكل طفيف (0.2%) نهاية الربع الرابع من العام 2018 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,238.8 مليون دولار، وتوزعت بين 93% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. بالمقابل انخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بشكل ملحوظ مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 وبنحو 11%.

شكل 4-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة (%)

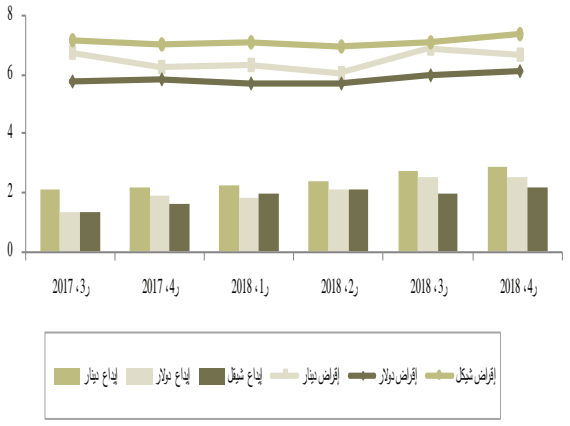

شكل 4-5: نسبة قيمة الشيكات المعادة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)

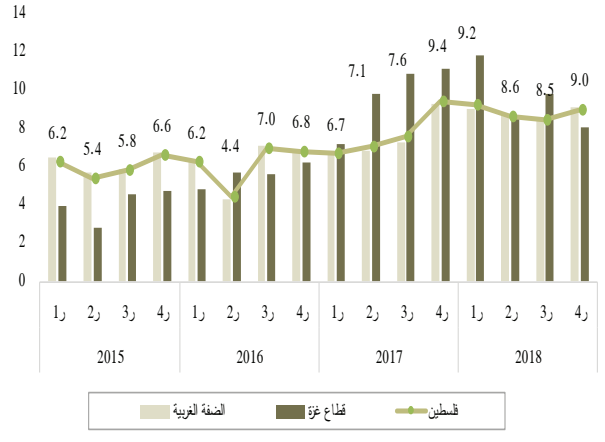

الشيكات المعادة

ارتفعت قيمة الشيكات المعادة بنحو 6% في الربع الرابع مقارنة بالربع السابق، لكنها جاءت أقل بنحو 14% مقارنة بالربع المناظر، لتصل الى 292.4 مليون دولار. وتوزعت هذه بين 94% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وفي السياق ذاته، ارتفعت قيمة الشيكات المعادة، كنسبة من اجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص، خلال الربع الأخير من العام 2018 لتصل إلى 9.0% مقارنة بنحو 8.5% في الربع السابق، ونحو 9.4% في الربع المناظر 2017 (أنظر الشكل 4-5).

شركات الإقراض المتخصصة

يبلغ عدد شركات الاقراض المتخصصة والمرخصة من سلطة النقد ست شركات. ووفر قطاع الاقراض المتخصص نحو 687 فرصة عمل مع نهاية العام 2018. شهد إجمالي موجودات هذه الشركات تراجعاً، للربع الثالث على التوالي، بنسبة 5% في الربع الرابع مقارنة بالربع السابق. كما سجلت تراجعاً مقارنة بقيمتها قبل عام بنسبة 8%، لتبلغ 216.6 مليون دولار. وتوزعت أصول هذه الشركات بين قروض تجارية، بنسبة 75%، وقروض اسلامية بنسبة 9%، وودائع بنسبة 9%. وعلى نفس المنوال تراجعت المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات

الإقراض المتخصصة بنحو 3% في الربع الرابع مقارنة بالربع السابق وبنحو 4% مقارنة بالربع المناظر، لتصل الى حوالي 205.7 مليون دولار. واستحوذت الضفة الغربية على نحو 74% منها، مقابل نحو 26% حصة قطاع غزة (أنظر الجدول 4-3).

أما على المستوى القطاعي، فقد حافظ توزيع محفظة القروض على أنماطه التاريخية، حيث استمرت سيطرة القروض العقارية والتجارية على الحصة الاكبر من هذا الائتمان، بمقدار الثلث تقريباً لكل منهما. ويأتي بعدهما الائتمان للقطاع التجاري بنحو 28%، ثم القطاع الزراعي بحوالي 12%.

جدول 4-3: بيانات مؤسسات الاقراض المتخصصة

	2017	2018			
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
اجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	215.0	215.5	215.4	212.5	205.7
- الضفة الغربية	147.8	149.8	153.1	154.4	151.7
- قطاع غزة	67.2	65.7	62.3	58.1	54.0
عدد المقترضين النشطين	72,209	71,759	70,922	68,942	65,458
عدد الفروع والمكاتب	84	81	81	81	81
عدد الموظفين	652	664	675	680	687

صندوق 3: الترابط بين الجهاز المصرفي وقطاعات المتعاملين في فلسطين

يلعب الجهاز المصرفي دوراً محورياً في دفع عملية التنمية. واستقرار هذا الجهاز هو عامل حاسم لضمان استقرار القطاع المالي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، نظراً لما يتمتع به من علاقات وارتباطات مع القطاعات الاخرى. يوضح الشكل 1 توزيع اصول وخصوم المصارف في فلسطين على قطاعات المتعاملين الخمسة في الاقتصاد الفلسطيني. ويتضح من الشكل أولاً درجة الترابط العالية نسبيا بين الجهاز المصرفي وبقية قطاعات الاقتصاد، وهو ما يعني أنّ أية أزمة طارئة لدى أحد أطراف التعامل يمكن أن تترك آثارا ملموسة على القطاع المصرفي، والعكس صحيح أيضا، أية أزمة في القطاع المصرفي يمكن أن تمتد الى بقية القطاعات. وهذا بدوره يدلل على أهمية استقرار القطاع المصرفي خاصة وأن أصول هذا القطاع تزيد على قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (بنسبة 10% تقريبا). ثانياً، يوضح الشكل أنّ أكثر من نصف أصول المصارف هي على شكل قروض للأفراد والحكومة، وأنّ حوالي ثلث الأصول هي أصول وتوظيفات في الخارج.

تذكر نشرة لصندوق النقد الدولي أنّ القروض للقطاع الخاص في فلسطين كانت تزداد على معدّل سنوي متوسط يبلغ 20% منذ العام 2009.[1] وأنّ معدّل نمو الائتمان هذا يزيد بعدة أضعاف على معدّل النمو السنوي للناتج المحلي. ولم يشهد معدل نمو الائتمان المرتفع هذا تباطئاً على الرغم من الركود الاقتصادي، إذ بلغ 25% في 2016 مقارنة بالعام الذي سبقه. ولكنّ نسبة قروض القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (نحو 41%) ما تزال أدنى مما هي عليه في الدول المجاورة (75% في الأردن و81% في تونس وأعلى من ذلك في لبنان). هذا على الرغم من أنها نسبة مرتفعة عند أخذ الظروف الخاصة التي تسود في فلسطين بعين الاعتبار، خصوصا وأن الاعتمادات متركزة في قطاعات محدودة وموجهة أساساً إلى الاستهلاك والنشاطات غير الإنتاجية.

الشكل 1: توزيع أصول وخصوم الجهاز المصرفي على قطاعات المتعاملين (مليون دولار، نهاية 2017)

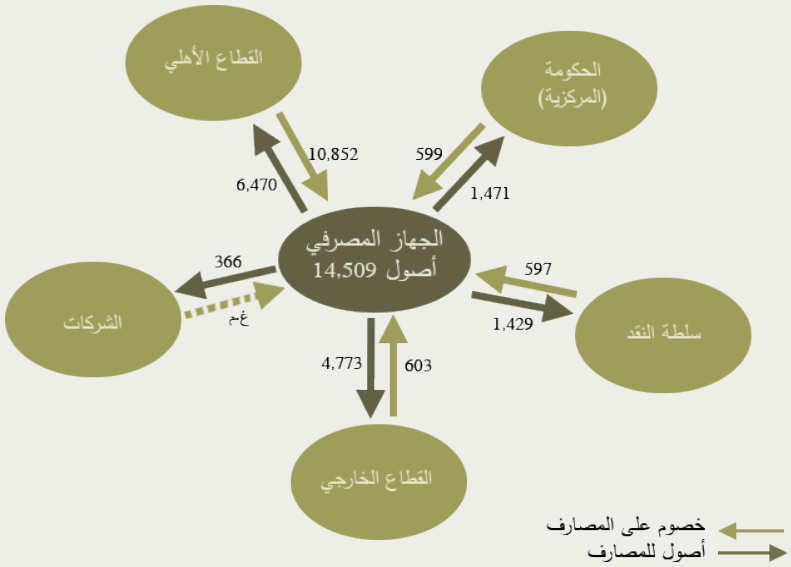

ملاحظة: يبلغ مجموع الأصول الواردة في الشكل 14,509 مليون دولار وهذا أقل من إجمالي قيمة أصول القطاع المصرفي في فلسطين والذي بلغ 15,850 مليون نهاية العام 2017. الهدف من الشكل هو توضيح الأثر الذي يمكن أن تتركه الصدمات في أحد القطاعات على الجهاز المصرفي والعكس أيضا، لذلك تم استثناء بعض الأصول والخصوم الأخرى للجهاز المصرفي.

1-IMF- West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Laisoin Committee, August 31, 2018 (Box 2)

5- القطاع المالي غير المصرفي[1]

قطاع الأوراق المالية

الربع الرابع: لم تشهد القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ارتفاعا ملحوظاً في نهاية الربع الرابع من العام 2018 عما كانت عليه في نهاية الربع السابق لذات العام، ولكنها انخفضت بنسبة 4% مقارنةً مع الربع المناظر من العام السابق. وشهد الربع الرابع تراجعاً في التداول بنسبه 40% مقارنةً مع نهاية الربع السابق، وترافق هذا مع انخفاض في قيم التداول بنسبة 41%. كما حدث انخفاض حاد في عدد وقيم التداول نهاية الربع الرابع مقارنة مع نهاية الربع المناظر بما نسبته 69% و70% على التوالي (انظر الجدول 5-1).

المقارنة السنوية: أُغلق مؤشر القدس عند حاجز 529.4 نقطة مسجلاً انخفاضاً قدره 7.9% عن اغلاقه نهاية العام 2017 والبالغ 574.6 نقطة. وبلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.7 مليار دولار نهاية العام 2018، وهذا يعادل 25.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.[2] ويمثل هذا انخفاضاً قدره 4% عما كانت عليه نهاية العام 2017 (3.9 مليار دولار). ويعزى الانخفاض إلى التطورات المتسارعة التي عصفت بالاقتصاد الفلسطيني من تحديات داخلية وخارجية ووقف للمساعدات الأمريكية، الأمر الذي انعكس سلباً على الاستثمار بالأوراق المالية للمستثمرين. وشهدت مؤشرات بورصة فلسطين مع نهاية العام 2018 انخفاضاً ملحوظاً عما كانت عليه نهاية العام 2017، حيث انخفضت كميات وقيم التداول الى ما نسبته 31.8% و24.6% على التوالي.

من جهة أخرى، بلغ اجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 70,981 متعامل مع نهاية العام 2018 بينهم 4.7% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن (انظر الجدول 5-1).

جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الرابع 2017	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2018	العام 2017	العام 2018
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	79.2	40.9	24.7	271.2	185.1
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	136.8	69.6	40.9	469.1	353.5
القيمة السوقية	3,891.5	3,718.7	3,734.9	3,891.5	3,734.9
عدد الصفقات	13,206	9,073	5,761	53,205	35,030
اجمالي عدد المتعاملين	71,811	71,128	70,981	71,811	70,981
- فلسطيني	68,467	67,761	67,616	68,467	67,616
- مواطن أجنبي	3,344	3,367	3,365	3,344	3,365

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية العام 2018 (مليون دولار)

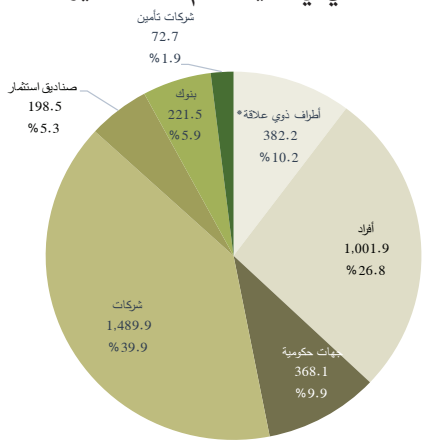

*أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

يوضح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أنّ حصّة الشركات بلغت 39.9% (بقيمة 1,489.9 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 26.8% (بقيمة 1,001.9 مليون دولار).

قطاع التأمين

الربع الرابع: بلغت أقساط التأمين المكتتبة نهاية الربع الرابع 2018 نحو 59.3 مليون دولار، منخفضةً بنسبة 13% عن نهاية الربع الثالث. ولم تشهد المحفظة التأمينية نمواً مقارنةً بالربع المناظر من العام السابق. من جهة أخرى انخفضت صافي التعويضات المتكبدة للقطاع نهاية الربع الرابع بمعدل 17% و15% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي.

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الرابع 2017	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2018	2017	2018
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	59.3	68.6	59.3	255.4	279.4
اجمالي استثمارات شركات التأمين	248.9	246.2	249.3	248.9	249.3
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(42.5)	(43.4)	(36.0)	(148.9)	(159.0)
صافي الأقساط المكتسبة/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	%96.8	%90.5	%94.4	%86.0	%86.0
صافي التعويضات المتكبدة/ صافي الأقساط المكتسبة	%74.1	%69.9	%64.3	%67.8	%66.1

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2019.
2- تم استخدام الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للعام 2017 نظرا لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي قيمة تراكمية.

المقارنة السنوية: شهدت المحفظة التأمينية مع نهاية العام 2018 نمواً بنسبة 9% مقارنةً مع نهاية العام 2017، وجاء هذا في سياق التذبذب الطبيعي، إضافة إلى أثر دخول شركة تأمين جديدة إلى قطاع التأمين الفلسطيني (شركة تمكين الفلسطينية للتأمين) بداية العام 2018، وهي شركة تعمل وفقاً لصيغة التأمين التكافلي. ولم تشهد استثمارات قطاع التأمين نمواً بين العامين، في حين ارتفع صافي التعويضات المتكبدة بنسبة 7% ووصل إلى 159 مليون دولار (أنظر الجدول 5-2).

يوضح الشكل 5-2 أنّ محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات (بنسبة 66% من إجمالي المحفظة التأمينية)، يليها التأمين الصحي (12%). كما يلاحظ من الشكل 5-3 أنّ هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاث، من أصل عشر شركات عاملة في القطاع، على نحو 58% من اجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني.

قطاع التأجير التمويلي

الربع الرابع: سجل أداء شركات التأجير التمويلي نمواً ملحوظاً في نهاية الربع الرابع من العام 2018، حيث بلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 30.3 مليون دولار أمريكي بواقع 517 عقد، وهذا يمثل ارتفاعاً نسبته 35.7% و34.6% في قيم وعدد العقود على التوالي وذلك مقارنةً بالربع السابق، ويمثل ارتفاعاً نسبته 9.5% و21.6% في قيم وعدد العقود على التوالي وذلك مقارنةً بالربع المناظر من العام 2017 (انظر الجدول رقم 5-3).

جدول 5-3: إجمالي قيمة عقود وعدد عقود التأجير التمويلي

	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)		عدد عقود التأجير التمويلي	
	2017	2018	2017	2018
الربع الأول	19.3	20.7	367	362
الربع الثاني	20.0	18.8	296	382
الربع الثالث	17.5	22.3	280	384
الربع الرابع	27.6	30.3	425	517
المجموع	**84.4**	**92.1**	**1,368**	**1,645**

المقارنة السنوية: بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما بنهاية العام 2018 (13) شركة. ويلاحظ نمو قطاع التأجير التمويلي وتوسع قاعدة الأصول المؤجرة مع نهاية العام 2018، حيث بلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 92.1 مليون دولار أمريكي بواقع 1,645 عقد، مرتفعةً بما نسبته 9% و20.2% في قيمة وعدد العقود على التوالي مقارنةً مع العام 2017. ويعزى هذا النمو في محفظة التأجير التمويلي إلى مباشرة الشركات حديثة الترخيص (تم ترخيص ثلاث شركات جديدة في العام 2017) لنشاط التأجير التمويلي، والتنوع من حيث دخول منتجات جديدة تم تمويلها وهي ألواح الطاقة الشمسية، إضافة الى زيادة المعرفة وقدرة الشركات على الوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين وخاصةً في

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية العام 2018

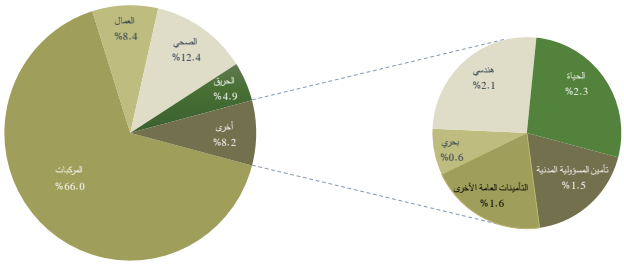

شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية العام 2018

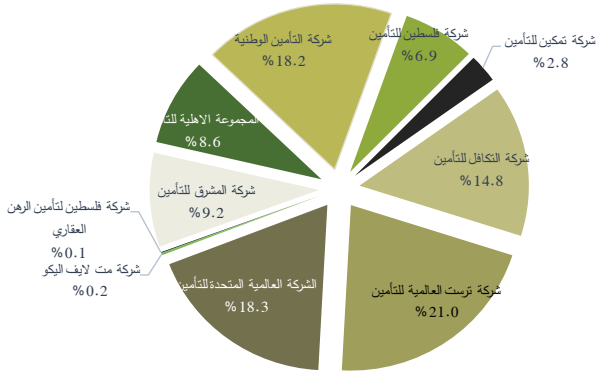

المحافظات الأخرى غير محافظة رام الله والبيرة، كما أنّ زيادة الوعي بقطاع التأجير التمويلي لدى المجتمع كان لها دور في ارتفاع ونمو محافظ التأجير التمويلي (أنظر الجدول 5-3).

وكما في السنوات السابقة مازال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 40%، ثم في مدينة نابلس بنسبة 15% تليها الخليل بنسبة 14%، وتشكل بقية المحافظات مجتمعة ما مجموعه 31% من اجمالي عدد العقود. وما زالت المركبات تشكل الحصّة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي حيث شكلت ما نسبته 78% من إجمالي قيمة العقود مقارنةً مع ما نسبته 88% في العام 2017. ويعود السبب في استمرار التركز في المركبات إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوي وإعادة حيازتها، أمّا الشاحنات والمركبات الثقيلة شكلت ما نسبته 12% مقارنة مع 8.9% من العام السابق، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها) فبلغت نسبتها 10% مقارنةً مع 3% من العام السابق.

صندوق 4: التأجير التمويلي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني. ويوماً بعد يوم تتضح أهمية الدور الذي تلعبه هذه المنشآت في الاقتصاديات النامية، كونها تستحوذ على حصص كبيرة من الانتاج إضافةً إلى اتساع رقعة انتشارها وقدرتها على توفير فرص العمل. كما أنّ هيكلة المنشآت الصغيرة والمتوسطة تجعل حركتها في السوق أكثر مرونة من الشركات الكبيرة وتحميها من العديد من المخاطر.

تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل لتطوير وتوسيع أعمالها. وعدم قدرتها على الحصول على التمويل الكافي قد يُقيد عملها ويحد من قدرتها على النمو ويهدد استمراريتها. وهذه المنشآت لا تستطيع الحصول على الأموال من خلال الأسواق المالية أسوةً بالشركات الكبيرة. ولهذا تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي من المالك نفسه أو من الأرباح المحتجزة أو الاقتراض من العائلة والأقارب، ولكن هذه الطرق محدودة وتنضب سريعاً.

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات في الحصول على التمويل من المصارف التجارية أكثر من الشركات الكبيرة. إذ تحتاط المصارف في منح التمويل لها وتطلب ضمانات مرتبطة مع درجة المخاطرة المتوقعة. وفي فلسطين تحديداً غالبا ما تكون نسب التحوط أعلى بظل الظروف التي تعيشها البلاد من احتلال وعدم سيطرة على المعابر، وغياب السلطة على المناطق (ج)، ووجود منظومة قانونية من حقب تاريخية مختلفة.

التأجير التمويلي

تقوم فكرة التأجير التمويلي على أنّ الثروات تتحقق باستخدام الأصول لا بامتلاكها. ويتمثل هذا بأن يقوم المؤجر بامتلاك الأصل بناء على رغبة المستأجر، ويمنح المؤجر حق الحيازة والاستخدام والانتفاع للمستأجر مقابل دفعات شهرية. وينتهي التأجير التمويلي إما بامتلاك الأصل من قبل المستأجر أو ارجاعه لعدم رغبته بممارسة خيار الشراء. ويختلف التأجير التمويلي عن نشاطات التمويل الأخرى المتوفرة من حيث أنه يقوم بتمويل الأصول فقط، سواءً المنقولة أو غير المنقولة. وتكون هذه الأصول ضامنة لنفسها. وآلية عمله تخفف من المخاطر التي قد يواجهها الممول (المؤجر)، إذ تبقى الملكية له طوال فترة التعاقد، ولا يتم نقلها إلا بعد الايفاء بكافة الالتزامات.

التأجير التمويلي هو أحد الخيارات التمويلية المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتطوير أعمالها، وتحديث أصولها ورفع قدراتها الانتاجية دون الحاجة الفعلية لتوفير ضمانات اضافية، أو وجود تاريخ ائتماني، بل هو على العكس يساعد على بناء التاريخ الائتماني للمستأجر. كما أنّ التأجير التمويلي يقبل الدفعات المتغيرة بحيث يوافق ما بين الدفعات المستحقة على عقد التأجير التمويلي مع التدفقات النقدية للمستأجر. ويناسب ذلك الأعمال والنشاطات الموسمية، مثل الأعمال الزراعية.

يعتمد قرار منح التمويل من شركة التأجير التمويلي على جدوى المشروع وقدرته على الاستمرار، وليس فقط على الضمان أو التاريخ الائتماني للعميل. ولذلك تعد شركات التأجير نفسها شريكاً في هذه المشاريع. ويمكن أنّ يكون هذا مدخلاً للمشاريع الريادية. ومن الملاحظ أن نسب التعثر على عقود التأجير التمويلي ليست عالية حيث تحاول المنشآت قدر المستطاع أنّ لا تتعثر على الأصل التي يقوم عملها عليه.

بلغت حصة عقود التأجير التمويلي للشركات في العام 2018 نحو 25%من إجمالي عقود التأجير التمويلي مقابل 75% للأفراد. بينما بلغت القيمة الإجمالية للاستثمار في عقود التأجير التمويلي للشركات 55% من القيمة الكلية للعقود. وتشمل الأصول ضمن عقود التأجير التمويلي على المركبات، والمعدات الثقيلة (الجرافات وخلاطات الباطون والبلدوزر وغيرها)، وخطوط الإنتاج، والماكينات. وقد أجرينا تحليلاً بسيطاً لعقود التأجير التمويلي على المركبات ووجدنا أن نسبة عقود التأجير للأغراض الإنتاجية يقارب 40% من عدد العقود، وبالتالي تكون النسبة الكلية من عدد العقود الموجهة للنشاطات المنتجة أعلى من 25% فعليا.

التحديات أمام التأجير التمويلي

يواجه نشاط التأجير التمويلي عدداً من التحديات بما يخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أولها تدني المعرفة والاطلاع على خصائص وطبيعة نشاط التأجير التمويلي. من ناحية ثانية فإن أغلب الشركات التي تقدم خدمات التأجير التمويلي متخصصة في المركبات، مما أدى إلى انطباع خاطئ بأن التأجير التمويلي هو نشاط مختص بالمركبات دون الأنواع الأخرى من الأصول. ويرتبط بمشكلة تدني المعرفة بنشاط التأجير التمويلي تدني الثقة، حيث الأفراد عادة تملك الأصول عند القيام بدفع الثمن على أقساط، أما تسديد الثمن دون وجود ملكية فيثير المخاوف والشكوك. هذا على الرغم من أنّ قواعد التأجير التمويلي تؤكد على أنّ المستأجر يملك الأصل اقتصادياً منذ اليوم الأول لسريان العقد، وهو يتحمل بالتالي كافة المخاطر المتعلقة بالأصل ويستفيد من كافة المنافع المتولدة عنه. يُضاف إلى التحديات عدم اكتمال المنظومة القانونية والتشريعية والإجراءات بما يخص عمل التأجير التمويلي، وخصوصاً غياب تشريعات التعامل مع نشاط التأجير التمويلي لدى دوائر الضريبة والجمارك ومما يزيد من تعقيد العملية هو عدم سيطرة الفلسطينيين على المعابر.

تعمل هيئة سوق رأس المال في الوقت الحالي على تذليل بعض التحديات والصعوبات. وتخطط الهيئة لإقامة عدد من الورش في الغرف التجارية الصناعية والزراعية للتوعية والتعريف بنشاط التأجير التمويلي، إضافة إلى شرح ميزاته وطريقة عمله وحقوق المستأجر في عقود التأجير. أمّا فيما يخص تأكيد حقوق المستأجر في ملكية الأصل، فمنذ اليوم الأول لتنفيذ عقود التأجير التمويلي للمركبات تقوم وزارة النقل والمواصلات بتثبيت اسم المستأجر في الرخصة، ويتم تسجيل اسم المستأجر والمؤجر في سجل الأموال المنقولة، الذي أطلقته وزارة الاقتصاد الوطني لاحقاً لصدور القرار بقانون بشأن ضمان الحق في المال المنقول لتأكيد حق المستأجر في هذا الأصل. [1]

لينا غبيش، هيئة سوق رأس المال الفلسطيني

1- لمزيد من التحليل عن مزايا التأجير التمويلي والعقبات التي يواجهها، فضلاً عن عرض لقانون التأجير التمويلي الذي صدر في 2014، يمكن العودة إلى الصندوقين في أعداد "المراقب الاقتصادي" رقم 47 و52.

6- مؤشرات الاستثمار[1]

رخص البناء

الربع الرابع: يعرض الشكل 6-1 التطوّر في عدد رخص البناء المسجّلة ومساحات الأبنية المرخّصة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الرابع 2018 إلى 2,602 ترخيص، بارتفاع بنسبة 2.7% عن الربع السابق. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من العدد الكلّي حوالي 9%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الرابع 2018 نحو 1,183.0 ألف متر مربع، وهذا أقل بنسبة 2.4% عن المساحات المرخّصة في الربع السابق.

المقارنة السنوية: وصل عدد رخص البناء الصادرة في فلسطين في العام 2018 إلى 9,898 رخصة، ويمثل هذا ارتفاعاً عن عددها في العام السابق بنسبة 7%. وترافق مع الارتفاع في عدد الرخص الصادرة ارتفاع أيضاً في المساحات المرخصة، إذ بلغت نحو 4,439 ألف متر مربع بارتفاع نسبته 9% عن المساحات المرخّصة في العام السابق (أنظر الجدول 6-1). ويتوجب التنبيه إلى أنّ منح رخص البناء لا يعني بالضرورة المباشرة في أعمال البناء، كما أنّ بعض نشاطات البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بناء لها.

جدول 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين

	عدد الرخص الصادرة *	المساحات المرخصة (ألف م2)
2017	9,242	4,067
2018	9,898	4,439

*لا تشمل الأسوار

أعداد السيارات

عدد السيارات المسجّلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقّعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأنّ شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإنّ هذا المؤشر يعبّر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات.

الربع الرابع: وصل عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجّلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الرابع من العام 2018 إلى 8,766 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 405 سيارة عن عددها في الربع السابق، ويزيد بمقدار 420 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2017. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 80% من الإجمالي، جاء نحو 6% منها من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 6-2).

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين*

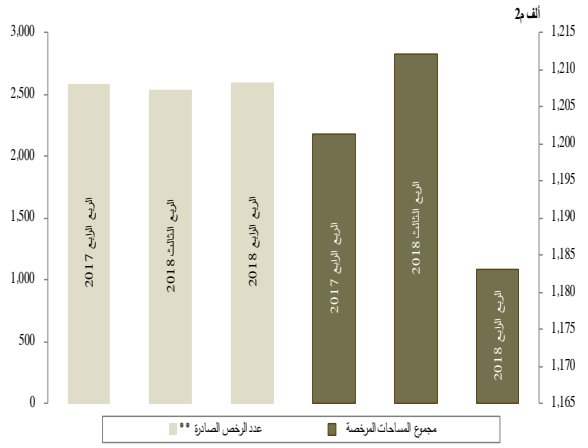

* لا تشمل رخص الأسوار

المقارنة السنوية: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجّلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في العام 2018، 32,107 سيارة. وهذا يقل بمقدار 3,787 سيارة عن عددها في العام 2017، أي بنسبة 11%. وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض السيارات الجديدة والمستعملة المستوردة من الخارج بنسبة 23% و5% على التوالي، كما انخفضت السيارات المستعملة المستوردة من إسرائيل بنسبة 28% (انظر الجدول 6-2).

جدول 6-2: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الاسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الرابع 2017	2,135	5,758	453	8,346
2017	8,137	25,090	2,667	35,894
الربع الثالث 2018	1,754	6,153	454	8,361
الربع الرابع 2018	1,755	6,560	451	8,766
2018	**6,303**	**23,892**	**1,912**	**32,107**

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2019، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

صندوق 5: غرامات المحاكم العسكرية الإسرائيلية: 60 مليون شيكل في 3 سنوات

نشرت صحيفة هآرتس في مطلع العام الجاري مقالة استقصائية عن التهم والغرامات التي فرضتها المحاكم العسكرية الإسرائيلية على الفلسطينيين. واستفادت المقالة من تقريرين أرسلهما رئيس محكمة الاستئناف العسكرية الإسرائيلية إلى "مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية فلسطينية. كما اعتمدت على تقارير عن نشاط جهاز القضاء العسكري الإسرائيلي. ونورد فيما يلي أهم ما جاء في المقالة.[1]

بلغت قيمة الغرامات التي فرضتها المحاكم العسكرية الإسرائيلية على فلسطينيي الضفة الغربية أكثر من 60 مليون شيكل (نحو 16 مليون دولار) خلال الأعوام الثلاثة (2015-2017) كما يوضح الشكل 1. وقيمة الغرامات السنوية هذه ليست عالية بشكل استثنائي، إذ تتوفر معلومات عن أن المحاكم العسكرية الإسرائيلية رفعت 8,000 قضية ضد الفلسطينيين في العام 2011، وتم فرض غرامات بقيمة 13 مليون شيكل في قرارات هذه المحاكمات.

تذكر المقالة أنّ مبالغ الغرامات يتم وضعها في حساب الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، ويتم إدارتها من قبل ضابط تحت إشراف وزارة المالية الإسرائيلية. ولكن لا تتوفر معلومات عن الكيفية التي يتم بها استخدام هذه الأموال. تورد الصحيفة أمثلة متعددة على قرارات المحاكم العسكرية وعلى الأساليب المتبعة لمراكمة المبالغ العالية للغرامات. على سبيل المثال في نهاية تشرين الثاني 2018 تم إدانة قاصر برمي حجارة على جندي كان يقف قرب مدرسته. وتم إطلاق سراح القاصر بعد ثلاثة أيام سجن لقاء غرامة بقيمة 3 آلاف شيكل. وفي نيسان 2017 تم توجيه تهمة الى شخص من بيت لحم بأنه نقل نقودا الى عائلتين من معتقلي حركة الجهاد. وصدر الحكم بحبس الشخص ثمانية أشهر وتغريمه 12,000 شيكل. وتذكر المقالة أن التجارب تؤكد أن المحكومين لا يتم إطلاق سراحهم، مهما كان نوع التهم الموجهة لهم، قبل سداد قيمة الغرامة المفروضة عليهم.

بلغ إجمالي عدد الفلسطينيين الذين وجهت لهم اتهامات في المحاكم العسكرية الإسرائيلية 10,445 فلسطيني في العام 2017. ويوضح الجدول 1 أعداد المتهمين وتوزع التهم التي ادينوا بها. وتشير أرقام الجدول الى أن أكثر من نصف التهم (56%) تتعلق بمخالفات السير.[2] وتتمثل معظم تهم "النشاط الإرهابي" (20%) في قضايا تتعلق بحمل السلاح أو الانتماء إلى منظمات محظورة. كما أنّ أكثر من ثلثي تهم تقويض السلم كانت تتعلق برمي الحجارة.

بلغ عدد المتهمين بالقيام "بعمليات إرهابية" 2,072 فلسطيني في العام 2017. وهذا العدد أعلى بنسبة 10% تقريبا عن عدد المتهمين بنفس التهمة في العام 2016. ومن الملفت للنظر، إذا ما وثقنا بتحقيقات المحاكم العسكرية للإحتلال، أنّ 66% من الفلسطينيين المتهمين "بالنشاطات الإرهابية" في العام 2017 لم يكونوا منتسبين إلى أي تنظيم فلسطيني. وكانت نسبة غير المنتمين الى تنظيمات من بين المتهمين "بأعمال إرهابية" 72% في العام السابق (أنظر الشكل 2).

شكل 1: قيمة الغرامات التي فرضتها المحاكم العسكرية الإسرائيلية على سكان الضفة الغربية (مليون شيكل)

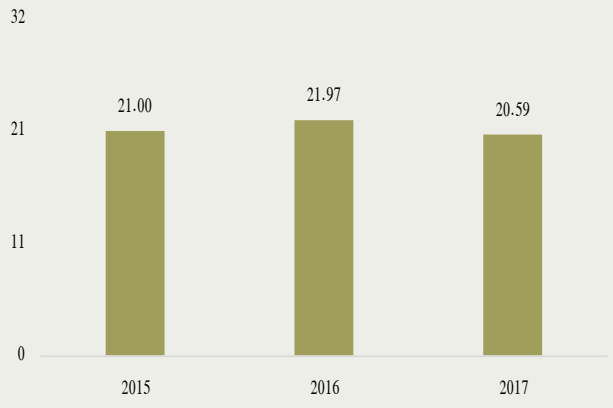

جدول 1: أعداد الفلسطينيين الذين وجهت لهم المحاكم العسكرية الإسرائيلية اتهامات وأنواع التهم في العام 2017

نوع التهمة	عدد المتهمين
مخالفات سير	5,857
"نشاط إرهابي"	2,072
- قتل متعمد	10
- محاولة قتل	69
تقويض السلم	1,020
دخول غير شرعي إلى إسرائيل والقدس الشرقية	1,064
مخالفات إجرامية	432
المجموع	10,445

شكل 2: أعداد المتهمين "بنشاطات إرهابية" وتوزعهم بين منتمين وغير منتمين الى منظمات

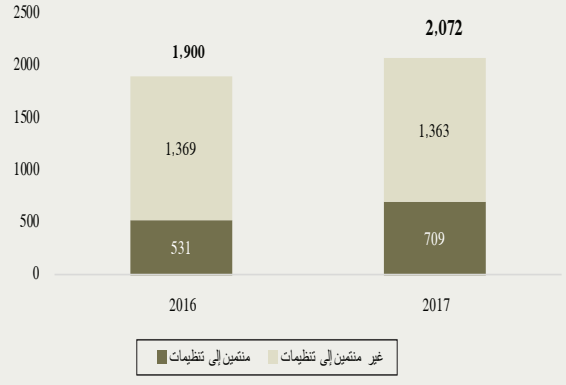

1 Haaretz January 12, 2019.

2- راجع الصندوق عن " المخالفات المرورية على الطرق ما بين المدن الفلسطينية: استنزاف آخر للخزينة" في العدد 26 من المراقب الاقتصادي.

7- الأسعار والتضخم[1]

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة هذه السلع والخدمات اسم "سلّة الاستهلاك". ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوّة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للدخول انخفضت بنفس النسبة.

الرقم القياسي للأسعار

الربع الرابع: يبين الشكل 7-1 منحيين، يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الأول 2010 والربع الرابع 2018. المنحنى الثاني يقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق له، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

الربع الرابع: وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الرابع 2018 إلى 111.12 مقارنة مع 111.10 في الربع الثالث 2018. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الثالث والرابع للعام 2018 كان موجباً (ارتفاع في الأسعار) بنسبة 0.01%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ (بنسبة 4.92%)، وأسعار مجموعة خدمات التعليم (بنسبة 1.69%)، مقابل انخفاض أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية (بمقدار 7.16%).

المقارنة السنوية: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين انخفاضاً مقداره 0.19% خلال العام 2018 مقارنة مع العام 2017. وتولد هذا عن انخفاض بمعدل 1.34% في قطاع غزة، مقابل ارتفاع بمعدل 1.04% في القدس1، وبمعدل 0.41% في الضفة الغربية. ويعود انخفاض أسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2018 لانخفاض أسعار معينة من السلع والخدمات مقابل ارتفاع أسعار أخرى. مثلا، انخفضت أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية (بمقدار 4.25%)، وأسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ (بمقدار 1.29%)، وأسعار خدمات التعليم (بمقدار 1.07%). أما أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، التي تشكل أهميتها النسبية حوالي 35% من سلة المستهلك الفلسطيني، فلقد انخفضت بنسبة 0.70%. وتحقق هذا نتيجة انخفاض أسعار الخضروات الطازجة والدرنيات والدواجن الطازجة بمعدل 4.74% و4.04% و3.40% على التوالي، مقابل ارتفاع أسعار الخضروات المجففة والبيض والفواكه بمعدل 9.08% و6.40% و2.93% على التوالي أيضا. كما سجلت مجموعة النقل والمواصلات (والتي تبلغ أهميتها النسبية حوالي 14% من سلة المستهلك الفلسطيني) ارتفاعاً نسبته 1.06%، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للسيارات

شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)

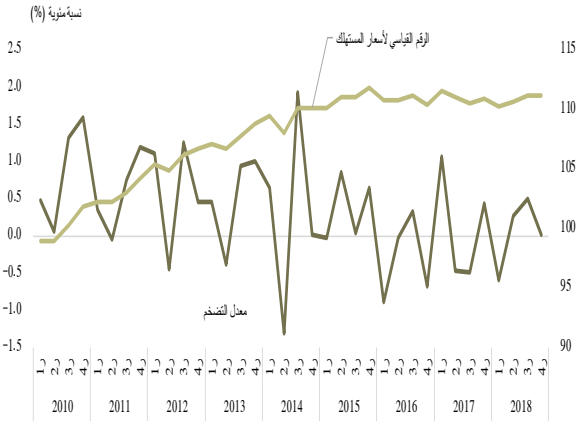

بنسبة 5.35%. وشهدت أسعار السلع والخدمات ضمن مجموعة المسكن ومستلزماته (التي تبلغ أهميتها النسبية حوالي 9% من سلة المستهلك الفلسطيني) ارتفاعا بنسبة 0.83%، نتيجة ارتفاع أسعار كل من الغاز والمحروقات السائلة المستخدمة كوقود للمنازل بنسبة 5.60% و4.78%.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

الربع الرابع: ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 0.49% بين الربع الثالث والرابع للعام 2018. ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 2.24%، مقابل انخفاض أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.54%. في حين انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقّاها المنتجون المحلّيون) بمقدار 2.87% بين الربعين، ونتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 3.24%، بينما ارتفعت أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.39% (انظر الشكل 7-2).

شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)

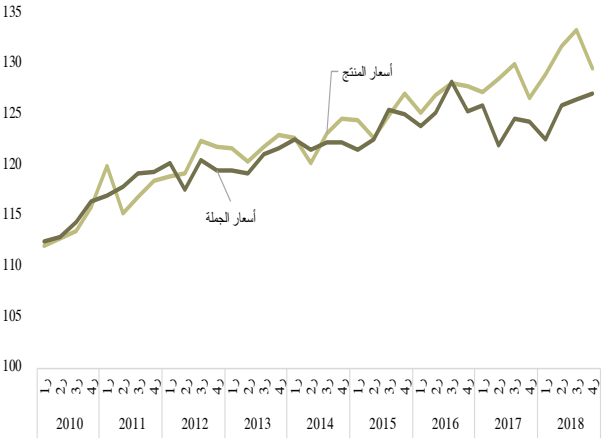

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2018. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.

المقارنة السنوية: سجل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفاعاً نسبته 1.05% خلال العام 2018 مقارنة بالعام 2017. ولقد سجلت أسعار الجملة للسلع المحلية خلال العام 2018 ارتفاعاً بنسبة 1.39%، كما ارتفعت أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.20% مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة الى الرقم القياسي العام لأسعار المنتج في فلسطين فلقد سجل ارتفاعاً نسبته 2.22% خلال العام 2018 مقارنة بالعام السابق. ونتج هذا عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المستهلكة محلياً بقدار 2.51%، بينما سجلت أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج انخفاضاً مقداره 0.34% مقارنة بالعام السابق.

الأسعار والقوة الشرائية[2]

الربع الرابع: القوة الشرائية للشيكل: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو في الوقت ذاته مقياس لتطوّر القوة الشرائية لكافّة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أن تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الرابع 2018 بنحو 0.01% مقارنة بالربع السابق، وهو ما يعني تراجع القوة الشرائية لعملة الشيكل بنفس المقدار (أنظر الشكل 7-3). أمّا على أساس المقارنة السنوية فلقد انخفض معدل التضخم في 2018 نحو 0.19 مقارنة مع 2017، أي أن القوة الشرائية للشكيل ارتفعت بنفس هذا المقدار.

القوّة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الرابع 2018 ارتفاع قيمة الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.90% مقارنة بالربع السابق. بناءً على

2- تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من دخل وثروة. وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل تبدل الأسعار وسعر صرف العملة، وهو ما يعني أنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

شكل 7-3: تطور القوة الشرائية بالعملات المختلفة (نسبة مئوية)

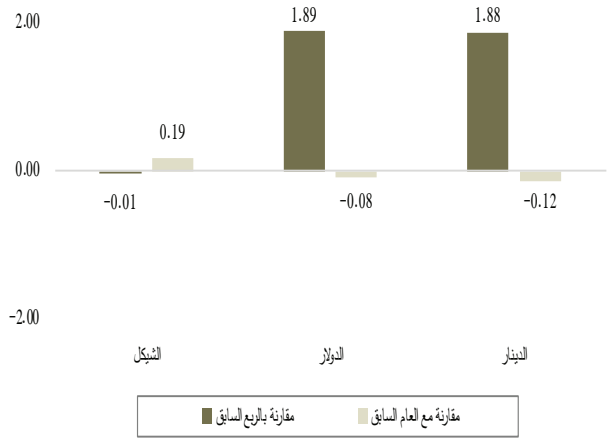

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، قد ارتفعت خلال هذا الربع بنسبة تقريبية تبلغ 1.89%. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار تطورا قريب الشبه من التي شهدها الدولار، كما يصور الشكل 7-3.

المقارنة السنوية: أمّا على الأساس السنوي فقد انخفض متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال 2018 بنسبة 0.27% مقارنة بالعام السابق. وهذا يعني أن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار، وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، تراجعت بمعدل تقريبي يبلغ 0.08% خلال نفس الفترة. وهي نسبة قريبة من النسبة التي شهدها الدينار، نظرا لثبات سعر الصرف بينه وبين الدولار (أنظر الشكل 7-3).

صندوق 6: توقف المساعدات الأميركية للفلسطينيين

الخطة والهدف

صّعدت الولايات المتحدة مواقفها ضد الفلسطينيين عقب الموقف الحازم للقيادة الفلسطينية ضد قرار الحكومة الأميركية بنقل سفارتها إلى القدس، ورفض القيادة اللقاء مع المندوبين الأميركيين والمشاركة في المشاورات تمهيداً لإعلان ما يدعى "بصفقة القرن". ورداً على المقاطعة الفلسطينية قررت الإدارة الأميركية قطع المساعدات الثنائية والمساعدات متعددة الأطراف التي تقدمها إلى الفلسطينيين، كوسيلة للضغط على قيادة م.ت.ف لإعادة النظر في موقفها والمشاركة في المفاوضات. وأعلن الرئيس ترامب هذا الهدف بشكل لا لبس فيه، وبشكل متكرر: "لماذا يتوجب علينا تقديم مساعدات للفلسطينيين في المستقبل ما داموا يرفضون التحدث والتفاوض لتحقيق السلام؟"

وفي واقع الأمر إنّ الأهداف السياسية وراء المساعدات الأميركية لم تكن يوماً خافية. على سبيل المثال، يذكر تقرير صادر من مركز الأبحاث التابع للكونغرس الأميركي أنّ الحكومات الأميركية المتعاقبة طلبت من الكونغرس الموافقة على تقديم المساعدات الفلسطينيين (خصوصاً بعد الانقسام بين الضفة والقطاع في 2007) على أرضية ثلاث أولويات/أهداف:

- محاربة، أو الحيلولة دون "الإرهاب ضد إسرائيل من قبل حماس وغيرها من المنظمات المتطرفة".
- خلق جو من الاستقرار والرضى في الضفة الغربية يدفع الفلسطينيين نحو قبول التعايش السلمي مع إسرائيل ويعدهم للحكم الذاتي.
- سد الحاجات الإنسانية والحيلولة دون مزيد من عدم الاستقرار خصوصاً في قطاع غزة.[1]

تنفيذ إيقاف الدعم

تم تنفيذ هدف إيقاف المساعدات الأميركية للفلسطينيين بشكل متسارع. وتمثل التنفيذ في ثلاث خطوات:

1- U.S. Foreign Aid to the Palestinians. Congressional Research Service. November 9, 2011
https://www.everycrsreport.com/files/20111109_RS22967_961f3c-419c247b4e3f0533877467a57dcc7fc3d3.pdf

- قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في أيلول 2018 بتحويل 200 مليون دولار من المعونة الاقتصادية المباشرة المخصصة للضفة والقطاع إلى تمويل "مشاريع ذات أولوية أعلى في مناطق أخرى من العالم". وفي نفس الشهر قامت الوكالة أيضاً بتحويل 25 مليون دولار كانت مخصصة لدعم 6 مستشفيات في القدس الشرقية إلى استخدامات في دول أخرى. يضاف إلى ذلك تقليص مبلغ الدعم الأميركي لبرنامج "إدارة وتخفيف النزاع"(CMM)، وهو برنامج للنشاطات المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بمقدار 10 ملايين دولار بعد حظر مشاركة فلسطيني الضفة والقطاع فيه. وتذكر المصادر المختلفة أنّ إجمالي المبلغ من المساعدات الثنائية الذي تم تحويله من صالح الضفة والقطاع إلى استخدامات أخرى وصل إلى 231.5 مليون دولار. [2]
- أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في آب 2018 أن الولايات المتحدة سوف تتوقف عن تقديم الدعم المالي إلى الاونروا (وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين). وكانت أميركا قد قدمت دعماً لموازنة الوكالة بمقدار 60 مليون دولار في مطلع العام 2018. وبلغت مساهمة الولايات المتحدة في موازنة الاونروا نحو 360 مليون دولار سنوياً في كل من 2016 و2017.
- المساعدات الوحيدة للفلسطينيين، التي لم تقم الإدارة الأميركية بتحويلها إلى أماكن أخرى، هي مساعدات تدريب وتوفير التجهيزات غير القتالية لقوات الأمن الفلسطينية. ولكن الحكومة الفلسطينية طلبت رسمياً من الإدارة الأميركية، في مطلع العام الحالي، وقف كافة أشكال التمويل بما فيها تمويل الأجهزة الأمنية. [3]

الشروط الأميركية المستجدة على المساعدات الثنائية لفلسطين

يبدو في حكم المؤكد أن الجزء الأكبر من المساعدات الأميركية الثنائية لفلسطين كان سيتوقف حتى دون قرار الرئيس الأميركي بالقطع الآني والمباشر للمساعدات. ويعود السبب في ذلك إلى تشريعين اقرهما الكونغرس الأميركي، في شهر آذار وشهر أيلول 2018 على التوالي، قانون "تايلور فورس" (TFA) وقانون "تفسير محاربة الإرهاب" (ATCA).

- قانون تايلور فورس. ينص هذا القانون على أن أية مبالغ من المساعدات الأميركية لفائدة السلطة الفلسطينية (باستثناء ما يذهب لمستشفيات القدس ولبرامج تنقية المياه والتطعيم) ستكون مشروطة بتأكد الإدارة الأميركية من أن السلطة ومنظمة التحرير تتخذان إجراءات فعلية لإيقاف أعمال العنف ضد المواطنين الإسرائيليين والأميركيين، ومحاسبة من يساعد على مثل هذه الأعمال، وأنهما سددتا ما يترتب عليهما من تعويضات لضحايا هذه الأعمال من إسرائيليين وأميركيين، وانهما جمدتا كافة القوانين والإجراءات التي تسمح بتقديم تعويضات للمساجين "المتهمين بالإرهاب"، وأنّ تعلنا إدانتهما لأعمال العنف وتتعهدا بالتحقيق في هذه الأعمال وبالتعاون على تقديم المتهمين للعدالة. [4]
- "قانون تفسير محاربة الإرهاب (ATCA)". ينص هذا القانون على أن الطرف (السلطة الفلسطينية) الذي يتلقى مساعدات أميركية خارجية- بما فيها المساعدات الثنائية، عليه أن يوافق في الوقت نفسه على المسؤولية القانونية الشخصية في المحاكم الأميركية تجاه الأعمال التي ترتكب ضد الأميركيين على أراضيه (على الأراضي الفلسطينية).[5] من الواضح أن هذين القانونين، والقانون الأخير بشكل خاص، يمكن أنّ يحملا السلطة الفلسطينية أعباءً ومسؤوليات تعويض باهظة أمام المحاكم الأميركية. وهذا هو السبب على الأرجح الذي دفع بالحكومة الفلسطينية إلى رفض استلام الجزء الأخير من المعونة الأميركية للأجهزة الأمنية، إذ أنّ المبلغ ضئيل نسبياً مقارنة بالمخاطر الناجمة عن استلامه.

قيمة وبنية المساعدات الأميركية إلى الفلسطينيين

يعرض الشكل 1 إجمالي قيمة المساعدات الأميركية إلى الفلسطينيين خلال 2001-2017، وتوزيعها بين مساعدات ثنائية للضفة والقطاع ومساهمات في موازنة وكالة الاونروا.

شكل 1: إجمالي المساعدات الأميركية إلى الفلسطينيين (إنفاق فعلي) (مليون دولار 2001-2017)

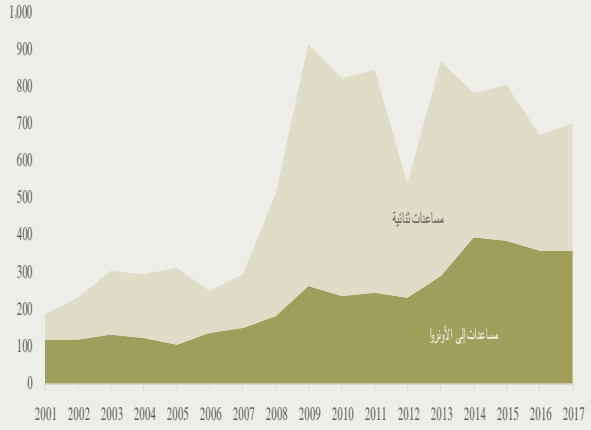

المرجع: قاعدة بيانات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، سنوات متعددة:
https://explorer.usaid.gov/cd/PSE?fiscal_year=2017&implementing_(agency_id=1&measure=Disbursements

* تم استثناء المبالغ التي حولت إلى موازنة الاونروا من المساعدات للضفة والقطاع، نظرا لأن هذه المبالغ متضمنة في الجزء الأسفل من الشكل.

بلغ إجمالي قيمة المساعدات الأميركية خلال الفترة 9.4 مليار دولار، موزعة بين 3.9 مليار (نحو 40%) دعم إلى وكالة الأونروا و5.5 مليار كمساعدات ثنائية إلى الضفة والقطاع.[6] ويلاحظ من الشكل أن الدعم إلى الأونروا كان تصاعدياً بشكل مستقر، في حين شهدت المساعدات للضفة والقطاع تذبذبات حادة: ارتفاع حاد خلال 2007-2009، ثم هبوط حاد ايضاً في العام 2012.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمساعدات الأميركية الثنائية فإن الشكل 2 يلقي ضوءا عليها. توزع مبلغ المساعدات الثنائية خلال 2001-2017 (3.9 مليار دولار) على خمسة قطاعات رئيسة. ويوضح الشكل 2 تركزاً كبيراً لصالح قطاع الحوكمة، بنسبة 52%، يليه قطاع المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية بنسبة 26%، بينما بلغت نسبة المساعدات الموجهة للتنمية الاقتصادية والبنية التحتية والزراعة 12%.

ولأجل مزيد من التوضيح لبنية المساعدات الثنائية الأميركية للضفة والقطاع نورد الجدولين 1 و2 اللذان يسجلان توزيع المساعدات الثنائية في السنوات الثلاث 2015 - 2017 تبعاً لمعيار الجهة المنفذة ومعيار حقل الإنفاق.

- الجهة المنفذة: يوضح الجدول 1 أنّ أهم الجهات المنفذة لمشاريع المساعدات الثنائية الأميركية خلال 2015-2017 كانت الحكومة الفلسطينية، التي استقطعت بين 20-24% من إجمالي المساعدات. وهذا مفاده أن نحو ربع المساعدات الأميركية خصص، أو أنفق بواسطة أو لصالح الحكومة الفلسطينية. وجاء الإنفاق عبر البرامج

2 U.S. Foreign Aid to the Palestinians. Congressional Research Service. December 12, 2018
https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

3- وكالة "وفا الإخبارية" 31-01-2019 نقلا عن "تقدير موقف –وقف المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية والبحث عن "قيادة بديلة."مسارات،رام الله 2019.

4 https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/1164

5 https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/5954/text

6- تورد نشرة صادرة عن مركز خدمات الأبحاث التابع للكونغرس أن إجمالي المساعدات الأميركية الثنائية للضفة والقطاع بلغت أكثر من 5 مليار دولار بين 1994 و2018، وأن المساهمات الأميركية في موازنة الأونروا بلغت 6 مليار تقريبا منذ العام 1950.

التي رعتها وزارة الخارجية الأميركية في المرتبة الثانية، بحصة بلغت نحو 17% بالمتوسط في السنوات الثلاث. ويلاحظ أن المساعدات الغذائية (عبر برنامج الغذاء العالمي) استقطعت نحو 7% من إجمالي قيمة المساعدات الأميركية الثنائية في 2017.

جدول 1: توزيع المساعدات الأميركية للضفة والقطاع* (إنفاق فعلي) حسب أهم 5 جهات منفذة (% من الإجمالي)

	2015	2016	2017
وزارة الخارجية الأميركية	16.0	10.6	23.5
الحكومة الفلسطينية	23.8	24.0	20.3
برنامج الغذاء العالمي	6.7	3.8	7.0
الوكالة الاميركية للتنمية الدولية	4.5	4.8	6.4
شركة بلاك فيتش القابضة (شركة هندسية أميركية)	5.2	6.4	3.5
غيرها	43.8	50.4	39.3
المجموع (مليون دولار)	419.8	312.2	344.6

المرجع: قاعدة بيانات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، سنوات متعددة:
https://explorer.usaid.gov/cd/PSE?fiscal_year=2017&implementing_(agency_id=1&measure=Disbursements

*تم استثناء المبالغ التي حولت إلى موازنة الاونروا من المساعدات للضفة والقطاع

- حسب حقل الإنفاق: يوضح الجدول 2 أنّ نحو ثُلث المساعدات الثنائية الأميركية خلال 2015-2017 للضفة والقطاع كان يتم إنفاقها على البنية والخدمات الاجتماعية. ويلاحظ هنا ارتفاع نسبة الإنفاق على مشاريع المياه والتصريف (نحو 13% بالمتوسط خلال الفترة)، مقابل محدودية نسبة الإنفاق على التعليم والبنية الاقتصادية.

جدول 2: توزيع المساعدات الأميركية إلى الضفة والقطاع (إنفاق فعلي) حسب أهم 9 مجالات للإنفاق* (% من الإجمالي)

	2015	2016	2017
البنية والخدمات الاجتماعية	34.3	37.2	30.2
الحكومة والمجتمع المدني	17.2	10.9	24.1
إنفاق طوارئ	7.4	6.4	12.5
مياه ومجاري	13.6	18.3	8.7
النزاع والسلام والأمن	1.8	3.0	4.9
نفقات تشغيلية وإدارة ونقل وتخزين	15.2	15.3	11.1
خدمات للأعمال وغيرها	2.4	3.0	2.9
تعليم أساسي	1.9	1.6	1.4
صحة وقطاعات أخرى	6.1	4.3	4.3
المجموع (مليون دولار)	419.8	312.2	344.6

المرجع: قاعدة بيانات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، سنوات متعددة:
https://explorer.usaid.gov/cd/PSE?fiscal_year=2017&implementing_(agency_id=1&measure=Disbursements

* تم استثناء المبالغ التي حولت إلى موازنة الاونروا من المساعدات الثنائية للضفة والقطاع.

شكل 2: التوزيع القطاعي للمساعدات الأميركية الثنائية للضفة والقطاع (إنفاق فعلي) (متوسط 2001-2017)

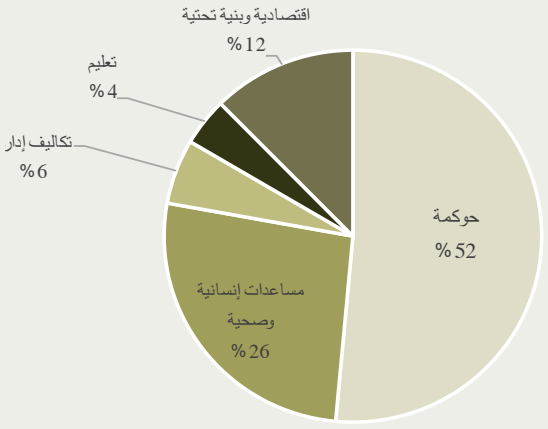

المرجع: قاعدة بيانات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، سنوات متعددة:
https://explorer.usaid.gov/cd/PSE?fiscal_year=2017&implementing_(agency_id=1&measure=Disbursements

*تم استثناء المبالغ التي حولت إلى موازنة الاونروا من المساعدات للضفة والقطاع.

التأثيرات المحتملة لقطع المساعدات

نبه مدير سابق في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن إيقاف المساعدات الأميركية لا يشكل أداة ضغط فعالة على السلطة الفلسطينية لتغيير موقفها، نظراً لأن الجزء الأكبر من هذه المساعدات يتم إنفاقه عبر برامج مستقلة عن مؤسسات السلطة.[7] من ناحية أخرى، وجه 34 عضوا في الكونغرس الأميركي رسالة إلى الرئيس ترامب عارضوا فيها سياسة إيقاف المساعدات إلى الفلسطينيين. وحاجج أعضاء الكونغرس هؤلاء بأن إيقاف المساعدات "سوف يضعف مواقف الفلسطينيين الداعين الى حل سلمي ويقوي من شوكة حماس وغيرها من المنظمات المتطرفة." وتطرقت الرسالة إلى الآثار التي يتوقع أن يتركها إيقاف المساعدات الأميركية: الحيلولة دون وصول المساعدات الغذائية لنحو 140 ألف شخص، والرعاية الصحية لنحو 3,800 طفل، والمياه النقية لما يقرب من 71 ألف شخص، ومعالجة سرطان الثدي لما يقل عن 16 ألف امرأة. كما أن ايقاف الدعم الأميركي لوكالة الأونروا سوف يؤثر سلبا على تعليم 525 ألف طفل في 700 مدرسة، وعلى منح المساعدات الغذائية لنحو مليون لاجئ في قطاع غزة.[8]

7- U.S. Foreign Aid to the Palestinians.Congressional Research Service. December 12, 2018 https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf
8- Ibid.

8- التجارة الخارجية[1]

الميزان التجاري

الربع الرابع: بلغت قيمة الواردات السلعية "المرصودة"[2] في الربع الرابع 2018 نحو 1,497.8 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 4% مقارنة بالربع السابق، أمّا بالمقارنة مع الربع المناظر 2017 فلقد سجلت الواردات السلعية زيادة بنسبة 9%. بالمقابل بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة في الربع الرابع 294.2مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12% و7% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي. وعلى ذلك تكون قيمة الصادرات قد شكلت ما يقارب 20% من قيمة الواردات في الربع الرابع. ويمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,203.6 مليون دولار. ولقد تمّ تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 7.6 مليون دولار (انظر الشكلين 8-1 و8-2).

المقارنة السنوية: بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة لعام 2018 نحو 5,716 مليون دولار وقد ارتفعت بنسبة 8% مقارنة مع عام 2017. أمّا الصادرات السلعية المرصودة فقد بلغت قيمتها حوالي 1,097.9 مليون دولار وسجّلت ارتفاعاً بنسبة 6% مقارنة مع 2017. ونتيجة لذلك بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي 4,618.1 مليون دولار. وطرأ تحسن طفيف على العجز نتيجة الفائض في ميزان الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 26.7 مليون دولار (انظر الشكلين 8-3 و8-4).

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي 1) الميزان التجاري، أو صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات. 2) ميزان الدخل، أو صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات أجور عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والخارج. 3) ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصّة.

الربع الرابع: تشير النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الرابع من عام 2018 إلى تراجع العجز في الحساب الجاري (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) بنسبة 10% مقارنة مع الربع السابق. ولكن العجز ارتفع بشكل حاد، بنسبة 31% مقارنة مع الربع المناظر 2017. وبلغت قيمة العجز 399 مليون دولار. ويعزى العجز إلى العجز في الميزان التجاري السلعي (1,256 مليون دولار)، إضافة إلى عجز ميزان الخدمات (264 مليون دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل (612 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (509 مليون دولار) أنظر الجدول 8-1.

شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)

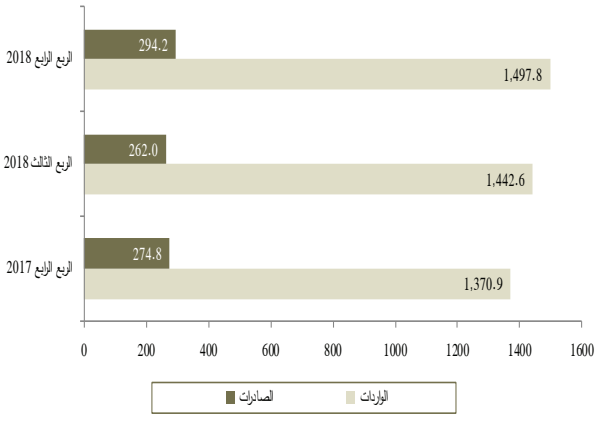

شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)

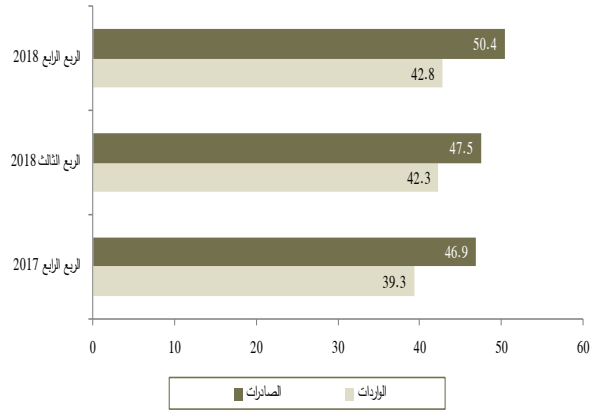

شكل 8-3: صادرات وواردات السلع المرصودة في 2017 و2018 (مليون دولار)

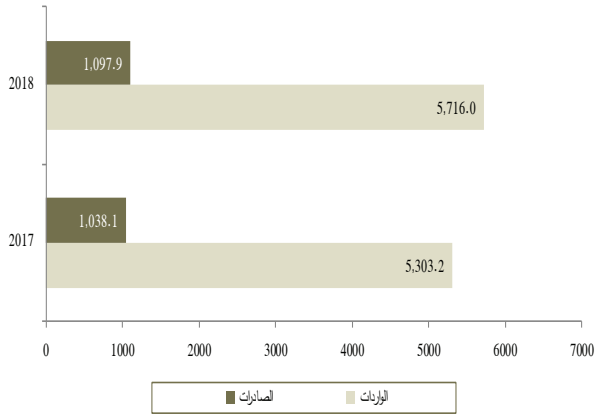

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2019، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الرابع 2018.

2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجّلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الكلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الكلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 328 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يُمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة (انظر جدول 8-1).

المقارنة السنوية: بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني 1,659.2 مليون دولار في العام 2018، وهو أعلى بنسبة 6% عن عجز العام الماضي. وجاء هذا أساساً بسبب الانخفاض في التحويلات الجارية (بنسبة 2%) بين العامين، وارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 8% أمّا ميزان الدخل فقد شهد تحسناً كبيراً بنسبة 20% (أنظر الجدول 8-1). جرى تمويل عجز ميزان المدفوعات هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 1,802.7 مليون دولار. من المفترض نظرياً أنّ يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أنّ القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما، بسبب نقص البيانات أو التهريب، وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ".[3]

الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الرابع 2018 نحو 6,597 مليون دولار، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها نسبة 5%، واستثمارات الحافظة 22%. بالمقابل بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 4,938 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 55% منها.

يعبر الفارق ذو الإشارة السالبة بين الأصول والخصوم عن أنّ المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 1,659مليون دولار في الخارج أكثر مما "يستثمر" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أنّ جزءاً كبيراً من الأصول (59%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، وهذه الإيداعات او العملات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المتعارف عليه للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإنّ الأرقام تشير إلى أنّ استثمارات الأجانب (غير المقيمين) المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع بمقدار 2,374 مليون دولار (انظر الشكل 8-5).

شكل 8-4: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل في 2017 و2018 (مليون دولار)

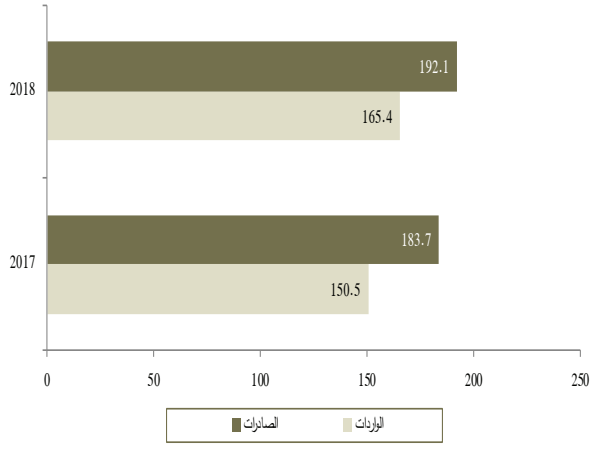

شكل 8-5: رصيد الاستثمارات الدولية (نهاية الربع الرابع 2018) (مليون دولار)

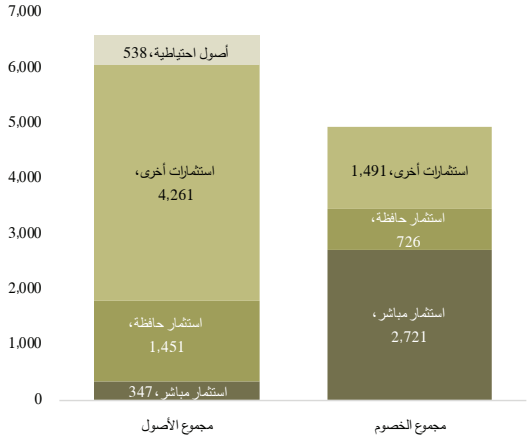

جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني*(مليون دولار)

	الربع الرابع 2017	الربع الثالث 2018	الربع الرابع	2017	2018***
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**	(1,386.6)	(1,520.6)	(1,520.3)	(5,374.2)	(5,827.5)
- صافي السلع	(1,146.5)	(91,254.)	(21,256.)	(4,441.6)	(4814.1)
- صافي الخدمات	(240.1)	(7265.)	(264.1)	(932.6)	(1,013.4)
2. ميزان الدخل	544.4	9608.	612.4	1,992.0	2,393.9
3. ميزان التحويلات الجارية	538.7	467.1	508.8	1,818.6	1,774.4
4 الحساب الجاري (3+2+1)	(303.5)	(444.6)	(1399.)	(1,563.6)	(1,659.2)
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	313.3	574.0	328.1	1,395.1	1,802.7
6. صافي السهو والخطأ**	(9.8)	(129.4)	71	168.5	(143.5)

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967.
** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ، والأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.
*** البيانات اولية ومستندةالى بيانات ارباع 2018.

3- صافي السهو والخطأ في الجدول لا يعادل الفرق بين الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، ويعود السبب إلى أنّ جهاز الإحصاء قام بإضافة التمويل الاستثنائي إلى بند صافي السهو والخطأ.

صندوق 7: خدمات وكالة الأونروا والتحول في تمويل عملياتها

تأسست "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" (الأونروا) بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1949 في أعقاب النكبة. وباشرت أعمالها في منتصف العام 1950 بهدف تقديم المساعدة والإغاثة للاجئين الفلسطينيين المتواجدين في خمسة مواقع: الضفة الغربية، قطاع غزة، لبنان، سورية، والأردن، وذلك إلى أنّ يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلتهم.وتقدم الأونروا مجموعة من الخدمات للاجئين الفلسطينيين في مجالات مختلفة بما فيها الإغاثة والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية وتحسين المخيمات. كما تقوم بمنح قروض وتمويل المشاريع الصغيرة.

اللاجئون الفلسطينيون في أقاليم عمليات الأونروا

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا، والذين يتلقون خدماتها، حوالي 5.4 مليون في مطلع العام 2018.[1] وارتفع هذا العدد بنسبة تزيد على 40% منذ العام 2000. ويقيم نحو 39% من اللاجئين المسجلين، كما يوضح الشكل 1، في الأردن، و25% في قطاع غزة. ولقد تراجعت نسبة اللاجئين المقيمين في الأردن بمقدار ثلاث نقاط مئوية بين 2000 و2018 مقابل ارتفاع في نسبة اللاجئين المسجلين المقيمين في قطاع غزة بالنسبة نفسها خلال ذات الفترة. من ناحية أخرى، على الرغم من تركز أعلى نسبة للاجئين المسجلين في الأردن، إلا أن النسبة الأكبر من موازنة البرامج الاعتيادية للأونروا يتم انفاقها في قطاع غزة (33%)، تليها الأردن (21%)، ثم الضفة الغربية (19%) حسب أرقام الانفاق الفعلي لسنة 2014.

خدمات الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين وتوزع إنفاق الموازنة

طرأ تغير على طبيعة الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين منذ نشأتها وحتى الآن. ففي بداية الخمسينات كانت النسبة الغالبة (حوالي 69%) من موازنة الاونروا مخصصة لعملياتها في مجال الإغاثة، وبشكل أساسي للمساعدات التموينية لحوالي 750 ألف لاجئ فلسطيني. ولكن مع مرور الوقت تم التركيز على تقديم خدمات أخرى إلى جانب الإغاثة، إذ ازداد الاهتمام بالتعليم وتوفير الخدمات الصحية وخدمات تحسين البنية التحتية في المخيمات. وانعكس هذا في بنية إنفاق موازنة البرامج الرئيسية للوكالة. إذ تم تخصيص حوالي 58% من موازنة البرامج الرئيسية للأونروا (البالغة 760 مليون دولار) إلى التعليم في 2017، فيما خُصص حوالي 15%منها الى برامج الرعاية الصحية. بالمقابل، تراجعت الحصة المخصصة للإغاثة والخدمات الاجتماعية إلى 6% فقط من موازنة البرامج في نفس السنة. وتخصص الأونروا جزءاً من موازنتها لدعم البنية التحتية (شبكات المياه والصرف الصحي) وتأهيل المرافق التعليمية والصحية والسكنية في حوالي 58 مخيم في أقاليم عملياتها.

وقدمت دائرة التمويل الصغير في الاونروا قروضاً صغيرة للاجئين بلغ عددها 476 ألف قرض بقيمة تراكمية 531 مليون دولار. يُلخص الجدول 1 أبرز مؤشرات خدمات الأونروا في السنوات2001-2018. ويلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في أعداد الموظفين بين 2000 و2010، إلا أن وتيرة هذا الارتفاع قد تراجعت بشكل كبير ما بين الفترة 2010 و2018، مما يعكس انخفاض نشاط عمليات الاونروا وسعيها لتقليص (أو على الأقل عدم توسيع) خدمات التوظيف للاجئين في السنوات الأخيرة.

شكل 1: توزع اللاجئين المسجلين في أقاليم عمليات الأونروا (2018)، وتوزيع إنفاق موازنة البرامج (2014)

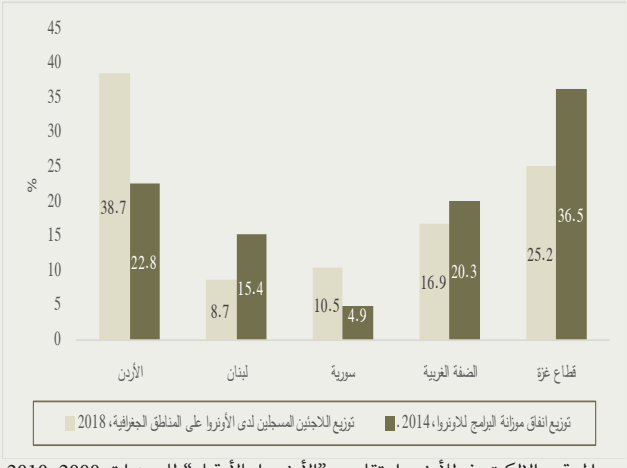

- الموقع الالكتروني للأونروا، تقارير "الأونروا بالأرقام" للسنوات 2000، 2010، و2018. https://www.unrwa.org/ar/resources
- الموقع الالكتروني للأونروا، موازنة الاونروا البرامجية لعامي 2016-2017.

جدول 1: أبرز مؤشرات الخدمات المقدمة من الأونروا للسنوات 2000، 2010، و2018.

السنة	2000	2010	2018
اللاجئون المسجلون	3,806,055	4,766,670	5,442,947
عدد المدارس	639	691	711
عدد التلاميذ	477,216	482,920	526,646
عدد مرافق الصحة الأولية	122	137	143
إجمالي الموظفين	22,561	30,614	31,822
تعهدات ميزانية البرامج (مليون دولار)	-	551.8	802.7
تعهدات ميزانية الطوارئ (مليون دولار)	-	288.9	453.5

المصدر: الموقع الالكتروني للأونروا، تقارير "الأونروا بالأرقام" للسنوات 2000، 2010، و2018. https://www.unrwa.org/ar/resources

الموازنة الاعتيادية والموازنة الطارئة

تخصص الأونروا، إلى جانب موازنة البرامج الاعتيادية، موازنات غير برامجية لتمويل المشاريع والبرامج الطارئة للاجئين المتضررين جراء النزاعات في أقاليم عملياتها. وكمثال على ذلك مواجهة الظروف التي نشأت خلال وعقب الانتفاضة الثانية، وحروب غزة المتكررة، والحرب الأهلية السورية. وتتطلب هذه البرامج موازنات إضافية عن موازنة البرامج للخدمات الاعتيادية للاجئين. بلغت قيمة موازنات الطوارئ، التي تعهد بها المانحون في 2018، حوالي 453.5 مليون دولار. ويعادل هذا 35% من اجمالي الدعم الذي تم التعهد بتقديمه للأونروا في ذلك العام. توزعت الموازنة الكلية للأونروا في ذلك العام على المشاريع الاعتيادية (43%)، والطوارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة (25%)، والطوارئ لسورية (30%)، وإعادة إعمار غزة (2%).

1- تعرف الأونروا اللاجئين الفلسطينيين بالتالي "الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين حزيران 1946 وأيار1948، والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948". وتعتبر الأونروا أن أبناء لاجئي فلسطين الأصليين والمنحدرين من أصلابهم مؤهلين للتسجيل لديها والاستفادة من خدماتها.

تمويل عمليات الاونروا

استطاعت الأونروا تقديم خدماتها بشكل متواصل ومتزايد للاجئين الفلسطينيين منذ تأسيسها إلى الآن من خلال الاعتماد بشكل كامل على التبرعات الطوعية. وتنوعت مصادر هذه التبرعات من الحكومات المختلفة ومن وكالات الأمم المتحدة ومساهمات المنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص والأفراد من كل أنحاء العالم.

منذ بدايات عمل الأونروا، احتلت الولايات المتحدة، بالتناوب مع الاتحاد الأوروبي، المركز الأول من حيث قيمة الدعم المقدم للوكالة. وشكل الدعم الأمريكي أكثر من ربع الدعم في معظم السنوات، وصولا الى أيلول 2018، حين أعلنت الادارة الامريكية عن وقف الدعم للأونروا. إذ انخفض هذا الدعم من 359.3 مليون دولار في 2017، إلى 65 مليون دولار في 2018، ثم انقطع بشكل كامل في مطلع 2019.[2]

يبين الشكل 2 التوزيع النسبي للدعم الذي تعهد به أكبر عشرة مانحين الى الأونروا في 2017 و2018. ويتضح من الشكل التراجع الكبير في مساهمة الولايات المتحدة في تمويل الأونروا من 41% في 2017 (المرتبة الأولى بين المانحين) إلى 6% من مساهمات أكبر عشرة مانحين في العام 2018.[3]

عملت الاونروا على مواجهة العجز الناتج عن تقليص الدعم الأمريكي لها عبر قناتين:

- الحصول على دعم أكبر من جهات أخرى: يتضح من الشكل 3 أن انخفاض الدعم الأمريكي قد ترافق مع زيادة ملحوظة في قيمة الدعم المتعهد به من عدد من الدول بما فيها: المانيا (ازداد دعمها بنسبة 132% بين السنتين، وصولا الى 177.3 مليون دولار). السعودية (زيادة بنسبة 200%، وصولا الى 159.9 مليون دولار). الاتحاد الأوروبي (زيادة بنسبة 25% بين السنتين). المملكة المتحدة (زيادة بنسبة 38.4%). هذا بالإضافة إلى صعود عدد من الدول الخليجية الى قائمة أكبر عشرة مانحين، مثل قطر والكويت والامارات.
- اتباع سياسة تقشف لتقليص النفقات في العام 2018 نتج عنها توفير حوالي 92 مليون دولار. وتسعى الوكالة كذلك إلى توفير مبالغ إضافية تصل إلى حوالي 60 مليون دولار خلال العام 2019، وهو ما يعادل مساهمة الولايات المتحدة في العام 2018 في تمويل الأونروا.

شكل 2: التعهدات النسبية لأهم 10 مانحين إلى الأونروا، 2017 و2018.

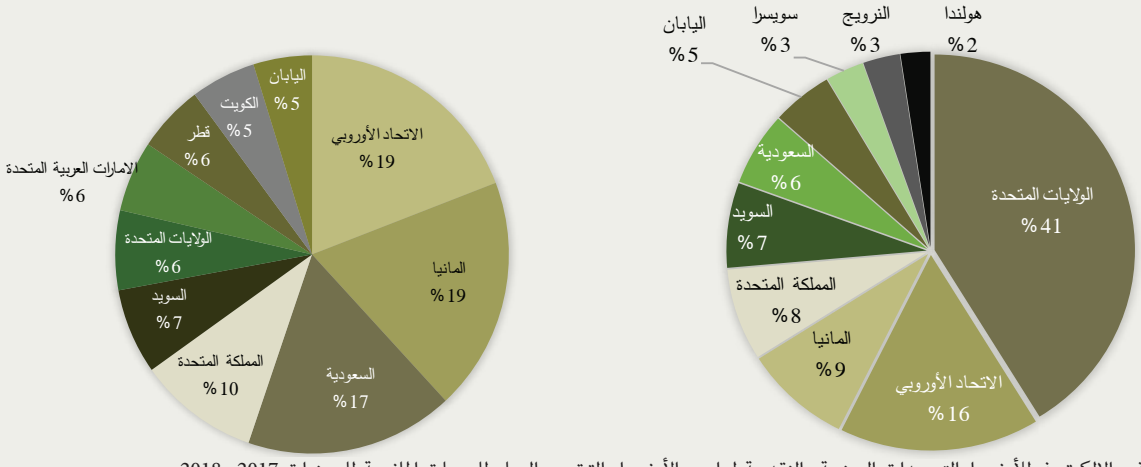

المصدر: الموقع الالكتروني للأونروا، التعهدات العينية والنقدية لبرامج الأونروا والترتيب العام للجهات المانحة للسنوات 2017 و2018.
https://www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners/funding-trends/donor-charts

وفاء البيطاوي، ماس

تصحيح

جرى في صندوق "أرباح صندوق رأس المال"، في عدد المراقب 54، حساب نسب توزيع الأرباح اعتمادا على التقارير السنوية، ولكن اقرار توزيع الأرباح الفعلية يتم في اجتماع الهيئة العامة لصندوق الاستثمار في السنة التالية لصدور التقارير. لذلك يتوجب التوضيح أن نسب الاحتفاظ الصحيحة لأرباح صندوق الاستثمار هي 32 و0 و6 بالمائة للسنوات 2014 و2015 و2016 على التوالي. أيضا حوَل صندوق الاستثمار إلى وزارة المالية 28 مليون دولار، وليس 21 مليون، في العام 2016.

2- U.S. Foreign Aid to the Palestinians. Congressional Research Service. December 12, 2018: https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

3- ادعت نيكي هالي، سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة، أن الأونروا تبالغ في أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون خدماتها، وأن الولايات المتحدة مستعدة لأن تعترف فقط بحوالي 10%من اللاجئين الفلسطينيين (حوالي 500 ألف لاجئ)، وأن الإدارة الامريكية ستعيد التفكير ملياً بإعادة الدعم للوكالة في حال تم تقليص العدد الرسمي للاجئين المسجلين.

مفاهيم وتعاريف اقتصادية
البضائع العامة Public Goods

يميِّز الاقتصاديون بين أربعة أنواع من البضائع والخدمات على ضوء معيارين، هما معيار "الحصرية"، أي القابلية لحصر استخدام البضاعة أو الخدمة بمن يدفع لقاء الحصول عليها، ومعيار "التزاحمية" أي الصفة حيث استخدام السلعة أو الخدمة من شخص ما يحول دون استخدام الآخرين لها. يميز المعيار الأول بين البضائع والخدمات التي لا يحصل عليها سوى من يدفع تكلفتها (سعرها) وتلك التي لا يمكن حظرها وهي متوفرة للجميع دون مقابل. أما المعيار الثاني فيميز بين البضائع والخدمات التي إذا ما قام شخص باستهلاكها فإنها لا تعود متوفرة للآخرين، مقابل تلك التي يمكن لعدد كبير من الأشخاص استهلاكها في آن معاً دون أن تفقد من قيمتها أو فائدتها، أي تلك التي لا يحول استهلاك شخص لها من توفرها ايضاً لاستهلاك الآخرين. يعرض الشكل 1أنواع البضائع والخدمات الأربعة التي يمكن تمييزها على ضوء المعيارين المذكورين.

شكل 1: تصنيف البضائع والخدمات
على ضوء معيار "الحصرية" ومعيار "التزاحمية"

	غير حصرية Non-Excludable	حصرية Excludable
تزاحمية Rivalrous	2 بضائع "مأساة المشاع"	1 بضائع وخدمات خاصة عادية
غير تزاحمية Non Rivarous	4 البضائع العامة	3 بضائع النوادي

أربعة أنواع من البضائع والخدمات

المربع 1 يضم مختلف أنواع البضائع والخدمات التي تتصف بأنها حصرية، أي لا يحصل عليها سوى من يدفع مقابلها، وبأنها تزاحمية أيضا، أي تلك التي حال حصول واستهلاك فرد لها تصبح غير متوفرة للآخرين. وهذا النوع من البضائع والخدمات هو النوع الغالب والعادي من السلع، وهو ما تقوم المؤسسات الاقتصادية الخاصة بإنتاجه وتسويقه، بدرجة أو أخرى من الفعالية.

يشتمل المربع رقم 2 على البضائع والخدمات التي لا يمكن حصر الحصول عليها بمن يدفع مقابلها، والتي تتصف بأنها تزاحمية أيضاً، أي ان استهلاك شخص لها يحول دون توفرها للآخرين. مثال على هذا النوع من البضائع هو المراعي والغابات المفتوحة والسمك في البحار. ويطلق على هذا النوع من البضائع اسم "مأساة المشاع" (Tragedy of the com-mons) نظرا لأن الاستهلاك المجاني وغير المقيد لها يؤدي إلى استنزافها ويحول دون استفادة الآخرين منها. والمثال المعاصر لهذا النوع من "البضائع" الهواء النقي حيث يستهلكه البعض دون حساب (عبر تلويثه) وهو ما يحول دون استمتاع الآخرين بالهواء والجو غير الملوث. ومن الواضح هنا أن السوق الحر (القطاع الخاص) لا يقوم بالاستثمار في انتاج هذا النوع من السلع والخدمات.

المربع 3 يضم البضائع التي يطلق عليها اسم " بضائع النوادي": البث التلفزيوني المشفَّر، أو مشاهدة الأفلام في قاعة السينما مثلاً. هذه خدمات يمكن حصر الحصول عليها بمن يدفع مقابلها، ولكن استهلاك (مشاهدة) أحد الأفراد لها لا يقلل من قيمتها ولا يحول دون استهلاك الآخرين لها. اخيراً، المربع رقم 4 يشتمل على البضائع والخدمات غير الحصرية وغير التزاحمية. وهذا النوع من البضائع والخدمات يطلق عليه اسم "البضائع العامة". البث التلفزيوني غير المشفر وخدمات الدفاع الوطني واجراءات الحماية من الزلازل والفيضانات هي أمثلة على البضائع العامة. هذه بضائع وخدمات لا يمكن حصر الاستفادة منها بمن يدفع مقابلها، كما أنها غير تزاحمية بمعنى أن استهلاك فرد ما لها لا يحول دون توفرها للآخرين.

البضائع العامة تعكس "فشل السوق"

البضائع العامة، هي إذن بالتعريف، نقيض البضائع الخاصة العادية، فهي غير حصرية وغير تزاحمية في آن معا. وهو ما يعني أن السوق الحر والقطاع الخاص لن يقوم بإنتاج هذا النوع من البضائع نظرا لانعدام حافز الربح والمصلحة الخاصة في الاستثمار والإنتاج لسلع وبضائع لا يمكن السيطرة على من يحصل عليها ولا تقل قيمتها عند استخدام فرد لها. ويطلق الاقتصاديون على عجز السوق الحر عن انتاج هذه البضائع اسم "فشل السوق" (Market Failure): قوى السوق الحرة لن تسد الحاجة الى هذه السلع على الرغم من توفر طلب عليها. ولهذا السبب فإن توفير هذه البضائع يقع على عاتق الحكومة، التي يتوجب عليها تمويل إنتاج هذه السلع والخدمات وجعلها في متناول الجميع.

إنتاج الأفكار والابتكارات

أعادت نظرية النمو الحديثة الاهتمام الى ظاهرة السلع غير التزاحمية. وركزت نظرية "النمو الجواني" (Endogenous Growth) بشكل خاص على موضوع "إنتاج" و"صناعة" الأفكار والابتكارات الجديدة. الأفكار الجديدة يتم انتاجها بشكل واعٍ في مراكز البحث والتطوير. وهي، كما الحال مع إنتاج البضائع العادية، تحتاج الى استثمارات والى "عمال" والى أسواق. ولكن الأفكار هي بضائع غير تزاحمية، اذ حالما يتم اكتشافها يمكن للجميع استخدامها دون أن تقل قيمتها أو فائدتها. ونظراً لأن قيود براءات الاختراع محدودة الفعالية فإن الأفكار الجديدة هي أيضا غير حصرية. وبالتالي فإن قوى السوق الحرة سوف تفشل في انتاج الكمية الكافية والمثلى من الأفكار والابتكارات الجديدة، وهو ما يتطلب تدخلا في آلية السوق لضمان استمرار "إنتاج" الأفكار والنمو الاقتصادي.

البضائع العامة والتكنولوجيا

ساهمت التطورات التكنولوجية في السنوات الأخيرة بالحد من عدد البضائع العامة ومن بضائع "مأساة المشاع" أيضا. إذ أنّ معدات الرقابة الحديثة نقلت استخدام عدد من السلع

والخدمات من عدم الحصرية الى الحصرية. على سبيل المثال، بات بالإمكان الآن حصر ومراقبة السيارات التي تدخل حدود المدن وأصبح من الممكن تحميل المسؤولين عن الازدحام وزيادة التلوث في المدن تكاليف أفعالهم. أي أن شرط عدم الحصرية انتفى الآن عن عدد كبير من الخدمات ولم تعد الشوارع السريعة أو ما شابهها بضاعة عامة بالضرورة. ايضاً يمكن الإدعاء الآن بأن الهواء النقي لم يعد بضاعة عامة تماما طالما بات بالإمكان تحديد ومعرفة المسؤولين عن التلوث وفرض ضريبة عليهم تتناسب مع مقدار التلوث المسؤولين عنه، أي اجبار الملوثين على دفع "سعر" للهواء النقي الذي يشترونه ثم يقومون بتلويثه، أو دفع تكاليف اعادة تنقية الهواء الملوث.

فشل السوق: المنفعة الاجتماعية مقابل المنفعة الخاصة (Private vs. Social Benefits)

من المهم التأكيد على أن مهام الحكومات لا تقتصر فقط على توفير البضائع العامة المتولدة عن "فشل الأسواق" بتأثير عدم الحصرية وعدم التزاحمية. ذلك لأن هناك أشكالا أخرى متعددة لفشل الأسواق وكلها تتطلب تدخلا خارجيا وتعديلا على آلية السوق الحر. على سبيل المثال، تفشل قوى السوق الحرة في توفير الكميات المثلى المطلوبة اجتماعيا من عدد من البضائع والخدمات، وهو ما يقتضي أيضا تدخلا من الحكومة للتعويض عن هذا الفشل. ويحصل هذا عندما تكون المنافع الخاصة من إنتاج بضائع أو خدمات معينة اقل من المنافع التي يحققها المجتمع ككل من هذه الخدمات. في هذه الحالات، ونظرا لأن السوق ينتج فقط على ضوء المنافع الخاصة، فإن كمية الإنتاج تكون أقل من الأمثل الاجتماعي.

خذ التعليم على سبيل المثال. عندما يستثمر شخص ما في تعليم نفسه فانه يهدف الى تحقيق منفعته الخاصة. ولكن الفرد المتعلم يترك أيضا أثرا ايجابيا على المجتمع ككل. هذا يعني أن المجتمع له أيضا مصلحة في زيادة تعليم الأفراد. السوق الحر لا يقوم "بإنتاج" التعليم سوى على ضوء المصالح الخاصة الضيقة، أي لا ينتج الكمية الكافية من المتعلمين. والأمر ذاته يصدق على تدريب العمال، اذ نظراً لان المصانع لا تستفيد من كامل ما تنفقه على تعليم وتدريب عمالها (الذين يمكن أن يغادروا للعمل في أماكن أخرى)، فإنها لا تستثمر بما فيه الكفاية في التعليم والتدريب: المنفقة الخاصة للشركة من تدريب العمال هي أقل من المكاسب الاجتماعية. وكذلك الحال بالنسبة للرعاية الصحية. وكلما فشل السوق في إنتاج الكميات الاجتماعية المثلى من سلعة أو خدمة ما، كلما استدعى الأمر التدخل من الحكومة لضمان الإنتاج على المستوى الأمثل الاجتماعي.

فشل السوق: الاحتكار الطبيعي (Natural Monopoly)

تتميز بعض النشاطات الاقتصادية بأن تكاليف تأسيسها عالية للغاية وأن وفورات الحجم (Economies of scale) فيها مرتفعة أيضا، وهذا يعني أنه كلما توسع الإنتاج كلما انخفضت تكاليف انتاج الوحدة من الخدمة. وتوفر هذه المواصفات الفرصة أمام شركة واحدة (أو بضع شركات) لاحتكار كامل السوق والحيلولة دون دخول شركات أخرى لمنافستها. وهذا شكل آخر من أشكال "فشل السوق"، وهو ما يتطلب تدخل الدولة، اما لتحمل أعباء توفير الخدمة عوضا عن المحتكر الخاص، أو لوضع التشريعات لضبط عمل السوق والحيلولة دون استغلال الشركة لموقعها الاحتكاري. شبكات توزيع الماء والكهرباء وشبكات المجاري، وخطوط المترو والسكك الحديدية، وأنابيب نقل الغاز والنفط هي أمثلة على النشاطات التي تحمل مواصفات الاحتكار الطبيعي.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2014 - 2018

المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2017	2018*			
						الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,429.1	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,915.3	4,778.6	4,808.8	4,838.9	4,869.3	4,900.0
الضفة الغربية	2,696.7	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,953.9	2,880.9	2,897.0	2,913.1	2,929.3	2,945.7
قطاع غزة	1,732.4	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,961.4	1,897.7	1,911.8	1,925.8	1,940.0	1,954.3
سوق العمل										
عدد العاملين (ألف شخص)	917.0	963.0	980.5	948.7	955,8	966.4	935.4	921.7	960.7	1,005.3
نسبة المشاركة (%)	45.8	45.8	45.8	45.3	46.3	43.9	45.4	45.9	46.9	47.1
معدّل البطالة (%)	26.9	25.9	26.9	28.4	30.8	27.7	30.2	32.4	31.7	29.1
- الضفة الغربية	17.7	17.3	18.2	18.7	17.6	16.9	18.3	19.1	17.3	16.1
- قطاع غزة	43.9	41.0	41.7	44.4	52.0	45.0	49.1	53.7	54.9	50.5
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج المحلي الإجمالي	12,715.6	12,673.0	13,425.7	14,498.1	14,615.9	3,728.8	3,689.9	3,559.5	3,659.8	3,706.7
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	11,840.4	11,805.1	12,337.7	12,844.7	13,110.3	3,173.8	3,182.9	3,258.5	3,316.9	3,352.0
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	3,478.2	3,429.5	3,530.3	3,809.8	3,828.1	1,068.6	977.5	904.3	957.7	988.6
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	2,415.0	2,677.4	2,827.0	3,305.6	3,536.0	894.9	876.7	837.3	916.1	905.9
- الصادرات	2,172.3	2,338.1	2,381.0	2,692.7	2,903.5	717.9	713.0	714.3	707.0	769.2
- الواردات (-)	7,208.9	7,537.6	7,626.7	8,066.7	8,730.9	2,104.5	2,072.3	2,141.5	2,227.7	2,289.4
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	3,051.7	2,973.1	3,080.1	3,254.6	3,198.4	828.6	815.4	781.5	798.3	803.2
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	2,940.7	2,973.1	3,044.4	3,072.4	3,021.4	772.4	746.2	735.8	760.5	778.9
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(5,036.7)	(5,199.6)	(5,246.2)	(5,374.2)	(5,827.5)	(1,386.6)	(1,359.3)	(1427.2)	(1,520.6)	(1,520.3)
ميزان الدخل	1,482.4	1,712.2	1,896.0	1,992.0	2,393.9	544.3	568.9	603.7	608.8	612.4
ميزان التحويلات الجارية	1,405.3	1,421.4	1,408.6	1,818.6	1,774.4	538.7	348.3	450.2	467.1	508.8
ميزان الحساب الجاري	(2,149.0)	(2,066.0)	(1,941.6)	(1,563.6)	(1,659.2)	(303.6)	(442.1)	(373.3)	(444.7)	(1399.)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.577	3.884	3.840	3.603	3.593	3.512	3.461	3.573	3.635	3.704
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.046	5.483	5.418	5.083	5.067	4.953	4.881	5.037	5.127	5.224
معدّل التضخم (%)[1]	1.73	1.43	(0.22)	0.21	(0.19)	0.43	(0.60)	0.26	0.49	0.01
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	2,784.8	2,890.2	3,551.0	3,656.5	3,460.2	976.9	991.0	862.3	938.6	677.7
النفقات الجارية	3,435.0	3,424.3	3,659.3	3,791.4	3,662.7	1,059.7	930.8	879.3	910.5	941.8
النفقات التطويرية	164.1	176.7	216.5	255.3	279.7	113.4	45.6	59.0	63.8	109.3
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(814.3)	(710.9)	(324.7)	(390.2)	(482.3)	(196.2)	14.6	(76.0)	(35.7)	(373.4)
إجمالي المنح والمساعدات	1232.0	799.0	766.9	719.8	672.5	254.2	87.2	159.8	194.2	226.2
فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	417.6	88.1	442.3	329.5	190.2	58.0	101.7	83.8	158.4	(147.2)
الدين العام الحكومي	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,543.2	2,369.6	2,543.2	2,448.8	2,367.6	2,352.3	2,369.6
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/ مطلوبات المصارف	11,815.4	12,602.3	14,196.4	15,850.2	16,128.9	15,850.2	15,916.7	15,763.0	16,179.4	16,128.9
حقوق الملكية	1,464.0	1,461.7	1,682.4	1,892.7	1,911.5	1,892.7	1,926.8	1,819.7	1,863.9	1,911.5
ودائع الجمهور	8,934.5	9,654.6	10,604.6	11,982.5	12,227.3	11,982.5	12,002.3	11,992.6	12,194.2	12,227.3
التسهيلات الائتمانية	4,895.1	5,824.7	6,871.9	8,026.0	8,437.9	8,026.0	8,175.4	8,260.0	8,293.6	8,437.9

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).
1.معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.
2.أرقام 2018 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.
الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة
البيانات الموجودة في الجدول حسب آخر تحديث متوافر للبيانات من مركز الإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.

Economic Monitor

56

2018

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)
Palestine Capital Market Authority (PCMA)

Economic Monitor Issue 56/2018

Editor: Nu'man Kanafani

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Islam Rabee)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)
Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)

Copyright
All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

@ 2019 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
E-mail: info@mas.ps
Website: www.mas.ps

@ 2019 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
E-mail: diwan@pcbs.gov.ps
Website: www.pcbs.gov.ps

@ 2019 Palestine Monetary Authority (PMA)
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
E-mail: info@pma.ps
Website: www.pma.ps

@ 2019 Palestine Capital Market Authority (PCMA)
P.O. Box 4041, AlBireh
Telephone: +972-2-2946946
Fax: +972-2-2946947
E-mail: info@pcma.ps
Website: www.pcma.ps

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the Economic & Social Monitor is supported by:

بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

May 2019

The Year 2018 in Brief:

- GDP: GDP declined during 2018 by 2 percentage points compared with 2017 (from 3.1% to 0.9%) which is attributed to growth in the West Bank by 3.1% (compared to 4.3% in 2017), against stagnation in Gaza Strip by 7%. Taking into consideration the increase in population, per capita GDP remained static over the two years (USD 3,021): around a mere USD 4,188 in the West Bank (a rise of 0.8% compared with the previous year) and USD 1,431 in Gaza Strip (a decline of 9.5% compared with the previous year).
- Unemployment: The unemployment rate in Palestine is considerably high, reaching around 30.8% in 2018, a rise of 2.4 percentage points compared with the previous year 2017. This rise is attributed to a marked increase in Gaza Strip (from 44.4% to 52.0%) against its decline by one percentage point in the West Bank (to 17.6%). The percentage of private sector waged workers who earn around NIS 748 on average (half of the sub-minimum wage limit put into force starting 2013), is still around one third of the total number of workers.
- Public Finance: In 2018, public revenues (including clearance) rose slightly (1.1%) compared with the previous year. This is due to the increase in domestic revenues of 10% against the decline in clearance revenues of 7%. Current expenditures dropped by 6.6% to USD 4 billion. This decreased the budget deficit (current/developmental) to around USD 1,080 million, or 7.5% of the GDP, which is one percentage point less compared with 2017. Foreign aid funding (budget support) declined by 7% compared with the last year reaching USD 672.5 million, whereas the financing gap amounted to USD 400 million. The government covered this gap by accumulating additional arrears and increased lending from local banks (USD 159 million).
- Inflation and Prices: During 2018, the inflation rate in Palestine was negative (0.19%) compared with 2017. This implies an increase in the purchasing power of those who receive and spend their income in shekels of 0.19% during 2018 compared with 2017. This resulted from the rise in the exchange rate of the shekel against the dollar which reflected on the static (declining) prices of imports.
- Balance of Payments: During 2018, the deficit in the Palestinian balance of payments increased by USD 96 million up to USD 1,659 million compared with the previous year (around 12.2% of GDP). This is attributed to an increase in imports (3 percentage points of GDP to 58%) and decline in foreign transfers by 2% compared with the previous year.

Note: The fractional components of ratios in the Monitor's sections, except for GDP and Prices and Inflation and Interest Rates, are presented as integer figures.

CONTENTS

- **GDP**
- **Labor Market**
  Box 1: Gap between Productivity and Wages in the Palestinian Economy
- **Public Finance**
  Box 2: FY 2018 Public Budget: Accrual Vs Actual
- **The Banking Sector**
  Box 3: Banks' Intersectoral Links in Palestine
- **Non-Banking Financial Sector**
  Box 4: How Financial Leasing Supports Small and Medium-sized Enterprises
- **Investment Indicators**
  Box 5: Israeli Military Courts Fined Palestinians NIS 60 million in Three Years
- **Prices and Inflation**
  Box 6: Cessation of US Aid to Palestinians
- **External Trade**
  Box 7: UNRWA Services and Financing: What has Changed?
- **Economic Concepts and Definitions:**
  Public Goods
- **Key Economic Indicators in Palestine 2014-2018**

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestine Monetary Authority (PMA)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1. GDP[1]

Quarter 4: Gross Domestic Product (GDP) is a monetary measure of the market value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. Palestinian GDP rose by 3.1% over Q4 2018 compared with the previous quarter reaching USD 3,594.9 million (at 2015 constant prices): 3.4% in the West Bank and 2.1% in Gaza Strip. Compared with the corresponding quarter, GDP grew by 3.4% (Figure 1-1).

This rise during Q4, accompanied by an increase in the population, resulted in an increase in the per capita GDP by 2.4% compared with the previous quarter, and by 0.8% compared with the corresponding quarter 2017 (Table 1-1).

Year-on-Year Comparison

GDP grew in 2018 to USD 13.8 billion (at 2015 constant prices), a growth of 0.9% compared with 2017. The overall growth resulted from a growth of 3.1% in the West Bank against 7% contraction in Gaza Strip. On the other hand, per capita GDP in Palestine declined by 1.7% to USD 3,021.4 in 2018 (Table 1-2).

Table 1-1: Per capita GDP* by Region (constant prices, base year 2015) (USD)

	Q4 2017	Q3 2018	Q4 2018
Palestine	**772.4**	**760.5**	**778.9**
-West Bank	1,055.2	1,056.5	1,085.2
-Gaza Strip	386.4	357.1	362.0

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

Table 1-2: Palestine's GDP * (constant prices, base year 2015)

	2017	2018	Year-on-Year Growth %
GDP* (million USD)	**13,686.4**	**13,810.3**	**0.9**
- West Bank *	10,302.2	11,034.4	3.1
- Gaza Strip	3,384.2	2,766.9	-7.0
per capita GDP *(USD)	2,923.4	3,021.4	1.7-
- West Bank *	3,762.4	4,188.3	0.8
- Gaza Strip	1,741.6	1,431.4	9.5-

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

The GDP Gap between the West Bank and Gaza Strip

Figure 1-1 depicts the expansion in the GDP gap between the West Bank and the Gaza Strip over the last decade. Gaza Strip's contribution to GDP is still less than one-fifth of Palestine's GDP. Meanwhile, the gap in per capita GDP between the West Bank and Gaza Strip reached USD 2,757 in 2018, higher by USD 455 compared with the previous year 2017 (Table 1-2). Currently, the per capita GDP in Gaza Strip is only one third (34%) of per capita GDP in the West Bank.

1 Source: PCBS, 2019, Periodic Statistics on National Accounts, 2007-2018. Ramallah- Palestine.

Figure 1-1: Palestinian GDP* by Corresponding Quarters (at 2015 constant prices) (USD million)

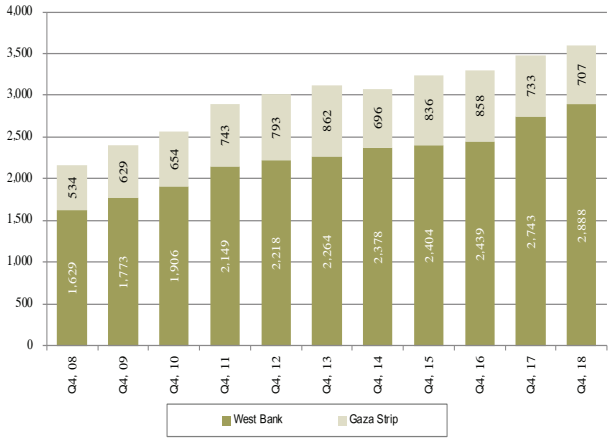

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

Figure 1-2: % Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP* (constant prices, base year 2015)

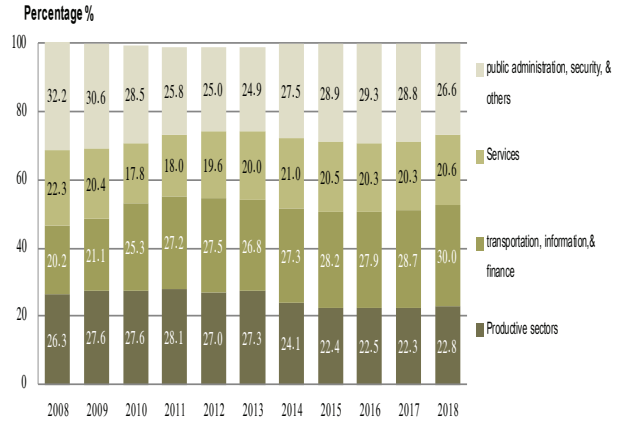

Composition of GDP

Quarter 4: The contribution of the productive sectors to Palestinian GDP decreased by 0.6 percentage point between Q3 and Q4 2018, as a result of a decline in the share of the manufacturing and construction sectors. Meanwhile, the share of the public administration and security sector increased by about 0.7 percentage point.

Year-on-Year Comparison

The share of the trade, transportation, information, and finance sectors rose by about 1.3 percentage points year-on-year basis, while the share of public administration decreased by about 2.2 percentage points respectively (Figure 1-4). The sectoral composition of GDP during the last decade (Figure 1-3), shows a downward trend among the share of the economy's productive sectors (agriculture, industry, and construction) from 26.3% to 22.8%. In addition, administration's share declined against a significant rise in the share of trade, transportation, and finance.

Expenditure on GDP

Quarter 4: The increase in GDP between Q4 2017 and Q4 2018 amounted to about USD 118.4 million (a growth of 3.4%). This is the result of the rise in final public consumption expenditure (net private and public expenditures) of USD 409.6 million, around 70% of which were covered from imports, which rose by USD 292.3 million (Table 1-3).

Table 1-3: Distribution of Expenditure on GDP in Palestine* between Q4 2017 and Q4 2018 (Million USD, 2015 constant prices)

Increase in Private consumption	310.7
Increase in Investment	**42.8**
Decline in Public Consumption	28.6-
Increase in Net Exports	84.7
Increase in Net Imports (-)	292.3-
Total GDP Increase	*118.4

* The total does not equal 100%, due to 'net errors and omissions' item

Year-on-Year Comparison: The increase in GDP between 2017 and 2018, amounting to USD 124 million, was constituted by an increase in public consumption expenditure and investment by USD 357.6 million. Most of this increase was covered by the surplus of imports of 311.4. This reflects the wide gap between the use and production of resources which manifests the Palestinian economy's permanent deficit: the increase in consumption is financed through increased resort to external resources. As shown in Table 1-5, the share of public and private consumption expenditure of GDP rose by 32% from 2010 to 2018. On the other hand, the surplus of imports increased by 21% compared with exports during the same period. The total use of resources for consumption, investment and exportation is equivalent to 158% of the Palestinian economy's total domestic product.

Figure 1-3: % Expenditure on GDP in Palestine* (constant prices, base year 2015)

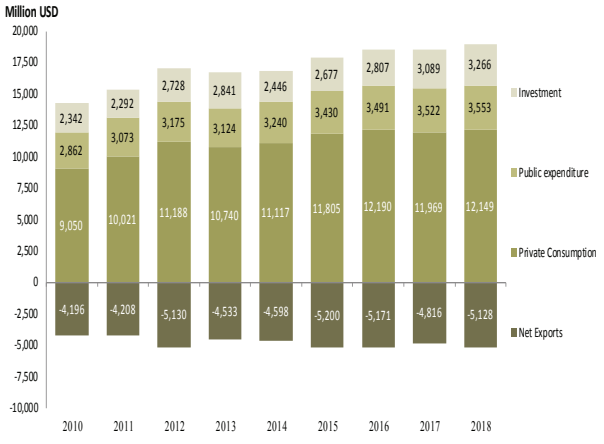

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

2- Labour Market

Manpower in Palestine, which comprises all persons aged 15 years and above, amounted to 3,020 thousand persons by the end of Q4 2018.[1] The labor force (which includes all persons qualified to work and actively seeking employment) amounted to 1,417 thousand. The difference between the labor force and the actual number of employed, i.e. workforce, provides a measure of the rate of unemployment. Figure (2-1) shows the relation between these three variables and the size of population in Q4 2018.

Figure 2-1: The Total Population, Manpower and Workforce in Palestine (Q4 2018) (Thousands)

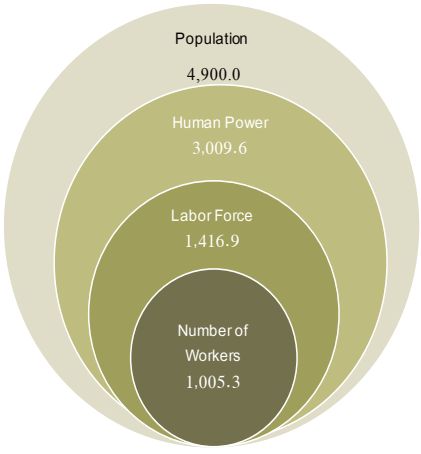

Q4 2018

As may be deduced from Figure (2-1), the participation rate (ratio of labor force to manpower) reached 47% in Palestine. This ratio marks the participation rate of population aged 15 and above in the labor market. This rate is close to the general average in the Middle East, reaching 48% in Turkey for example. However, compared with many developing countries, the Palestinian rate is considered low (63% in Latin America, 61% in South Korea).[2] This is mainly attributed to the low female participation rate in Palestine.

Number and Distribution of Employed[3]

Quarter 4: The number of those employed in Palestine increased by 4.6% between Q3 and Q4 2018 reaching 1,005.3 thousand. By regional distribution, 61% of those employed worked in the West Bank, around 26% in Gaza Strip and 13% (about 132 thousand) in Israel and the colonies. By sector, around one fifth of those employed in Palestine were in the public sector, while this ratio rises to 37% in Gaza Strip (Figure 2-2).

Figure (2-3) presents the sectoral distribution of Palestinians employed (including those working in Israel and the colo-

1 Source of data for this section draws on PCBS, 2019, Labor Forces Survey, Ramallah, Palestine.
2 World Bank database.
3 Note: the number of workers includes Palestinian workers in Israel and abroad. The unemployment and wages data include Palestinian workers in Israel only, excluding those working abroad. The data on the distribution of workers by occupation and place of work includes those working in Palestine only.

Table 2-2: % Distribution of Palestinian Workers by Region and Sector, Q4 2018 (%)

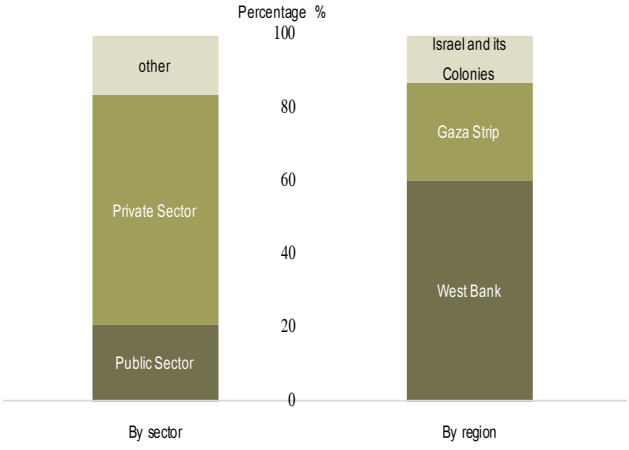

nies) during Q4 2018. The number of workers in the services sector in Palestine was 36% of total employed (29% in the West Bank against 56% in Gaza Strip). The number of workers in the construction and building sector was 21% in Palestine (24% in the West Bank compared with a mere 3% in Gaza Strip). The ratio of workers employed in the trade, restaurants & hotels sectors in the West Bank is close to that in Gaza Strip, around 22%, as well in the agriculture sector reaching 6%. Contrarily, the ratio in mining and manufacturing industries was more than 16% in the West Bank against less than 6% in the Strip.

Year-on-Year Comparison: Between 2017 and 2018, the workforce in Palestine increased by 0.7% reaching 956 thousand. Year-on-year basis, there was no significant change of distribution of employment by sector or region, compared with Q4 rates presented above. Remarkably, the increase in the Palestinian labor force over the two years reached around 5% compared with a growth rate in employment of only 0.7%, which is reflected in an increase in the annual unemployment rate.

Unemployment

Quarter 4: The number of unemployed in Palestine stood at 412 thousand by the end of Q4 2018. The unemployment rate (the number of unemployed workers divided by the labor force) was 29.1% in Q4 2018, 2.6 percentage points less than the previous quarter. This quarterly decline of the unemployment rate in Palestine was driven by a fall in Gaza Strip from 54.9% to 50.5% (Table 2-1).

Table 2-1: Unemployment Rate among Labor Force Participants in Palestine by Region and Gender (%)

		Q4 2017	Q3 2018	Q4 2018	2017	2018
West Bank	Males	14.5	14.0	13.2	15.6	14.7
	Females	27.6	32.1	28.2	32.1	30.2
	Total	**16.9**	**17.3**	**16.1**	**18.7**	**17.6**
Gaza Strip	Males	37.7	46.3	42.5	36.6	43.5
	Females	66.7	78.0	70.6	69.1	74.5
	Total	**45.0**	**54.9**	**50.5**	**44.4**	**52.0**
Palestine	**Males**	**22.9**	**25.5**	**23.5**	**23.2**	**25.0**
	Females	**45.3**	**54.0**	**48.3**	**48.2**	**51.2**
	Total	27.7	31.7	29.1	28.4	30.8

Year-on-Year Comparison: In 2018, the unemployment rate rose by 2.4 percentage points over the previous year reaching 30.8%; Gaza Strip unemployment rate of 52.0%, up 7.6 percentage points from 2017, far exceeded the West Bank rate of 17.6%. Gaza Strip's unemployment rate is one of the highest in the world, especially among females where it reached 69.1%. This means that only three of every ten females participating in the labor market in Gaza Strip have a job (Table 2-1).

Unemployment in Palestine is high among youth, reaching 43% among the age group 15-24 years, compared with 19% among the age group (33-44 years), and 15% for the age group (45-55 years), as shown in Figure (2-4).[4]

Figure 2-3: % Distribution of Palestinian Employed in the West and Gaza Strip by Economic Activity, Q4 2018 (percentage %)

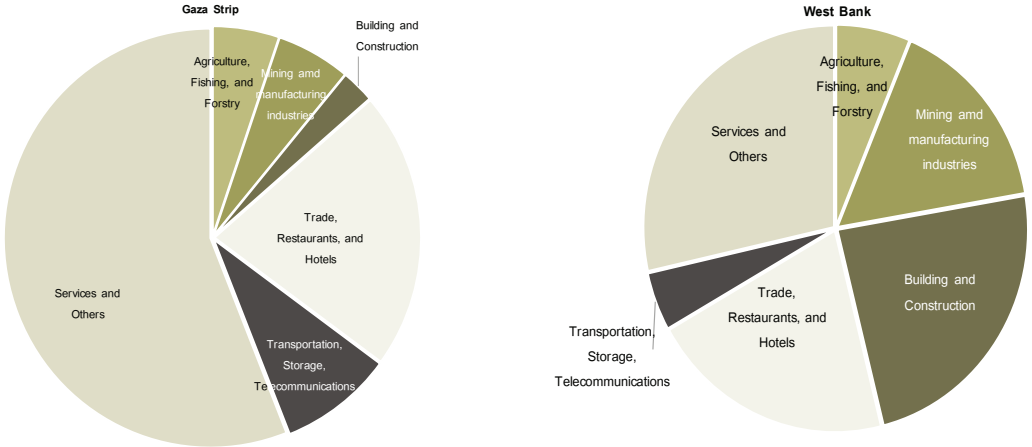

4 See Box 1- Issue 47 of the Economic Monitor: Results of the Survey of the Youth Transition from Education to the Labor Market.

On the other hand, the unemployment rate decreases with the attainment of higher educational levels for males, contrary to females (Figure 2-5). This is attributed to the significant increase in educated females' participation rate in the labor market compared with males.[5]

Wages

Quarter 4: The average daily wage for workers in Palestine amounted to NIS 122.7 in Q4 2018. Yet this figure masks the wide divergence between the average wage for workers in the West Bank and Gaza Strip compared to that for workers in Israel and the colonies, and between the average wage in the West Bank compared to that in Gaza Strip (Table 2-2). As figures indicate, the average wage of workers in Israel and the colonies is more than double the wage of workers in the West Bank and triple the wage of workers in Gaza Strip. Moreover, the average wage of workers in the West Bank is one and half the wage of workers in Gaza Strip. The gap is even wider when considering the median wage, which is a stronger indicator than the average wage, because it marks the topmost wage level for half of all workers (the other half receiving wages above that level) (Figure 2-6). Notably, the median wage in the West Bank is twofold the median wage in Gaza Strip.

Table 2-2: Average and Median Daily Wages of Waged Workers, Palestine, (Q4 2018) (NIS)

Place of Work	Average Daily Wage	Median Daily Wages
West Bank	**112.2**	**100.0**
Gaza Strip	67.0	50.0
Israel & the colonies	237.5	230.8
Palestine	122.7	100.0

Year-on-Year Comparison: In 2018, the average daily wage of workers rose by NIS 9.2 over the previous year; NIS 7.6 in the West Bank, NIS 3.7 in Gaza Strip, and NIS 16.2 in Israel & the colonies. The daily median wage for Palestinian workers increased from NIS 96.2 to NIS 100 on annual basis (Table 2-3).

Table 2-3: Average and Median Daily Wages of Waged Workers, Palestine, (2017-2018) (NIS)

Place of Work	2017		2018	
	Average Daily Wage	Median Daily Wages	Average Daily Wage	Median Daily Wages
West Bank	101.8	96.2	109.4	100.0
Gaza Strip	59.4	40.0	63.1	46.2
Israel & the colonies	226.9	200.0	243.1	250.0
Palestine	113.8	96.2	123.0	100.0

Minimum Wage

Quarter 4: During Q4 2018, the portion of waged workers employed by the private sector who earned sub-minimum wages (less than NIS 1,450) was 31%: 41% females and 28% males. The average monthly wage of those workers was NIS 748. By region, 12% of the private sector waged workers in the West Bank were sub-minimum wage earners, compared with 76% in Gaza Strip.

5 Refer to Box 1 in the Economic Monitor, issue 53: a discussion of how high unemployment rate among educated females is driven by those females' willingness to participate in the labor market (not because of their higher levels of education).

Figure 2-4: Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (Thousands) (Q4 2018) (Thousands)

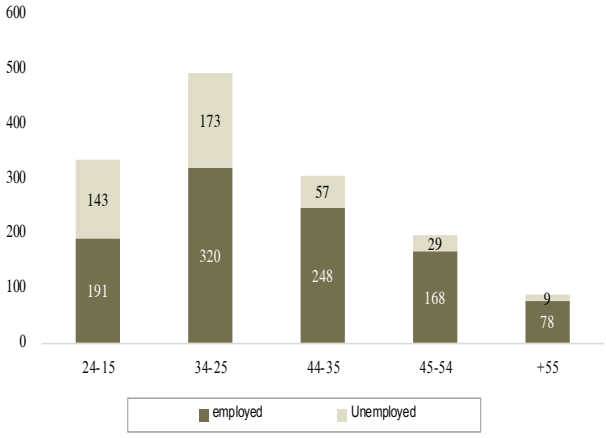

Figure 2-5: Number of Employed and Unemployed in Palestine by Educational Level and Gender (Q4 2018) %

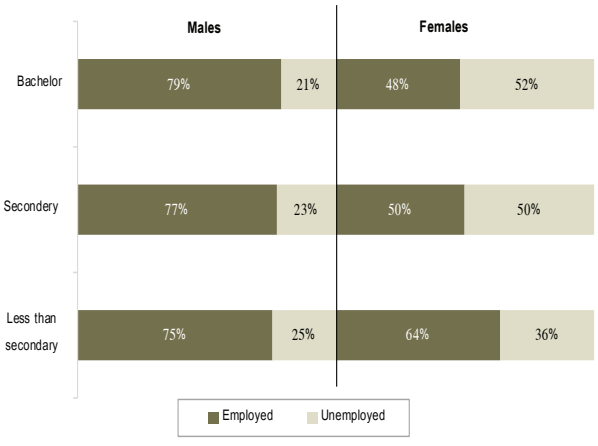

Figure: 2-6: Average and Median Wages of Waged Workers in Palestine

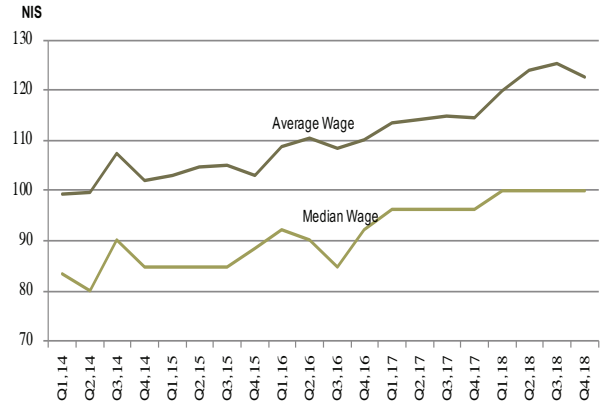

Table 2-4: The Number and Average Wage of Waged Workers Employed by the Private Sector and the Number and Average Wage of those who Earned Sub-minimum Wages (does not include workers in Israel and the Colonies), Q4 2018

	Number of waged workers in the private sector (Thousand)			Average monthly wage for sub-minimum wage earners (NIS)			Number of waged workers who earn sub-minimum wages (Thousand)		
	males	females	Both	males	females	both	males	females	Both
West Bank	203	48	251	1,145	952	1,033	13	18	31
Gaza Strip	85	18	103	656	468	634	69	9	78
Palestine	288	66	354	734	790	748	82	27	109

Year-on-Year Comparison: By the end of 2017, the portion of waged workers employed by the private sector who earned sub-minimum wages (less than NIS 1,450) decreased from 126 thousand to 105 thousand by the end of 2018 by 17%: 22% in the West Bank and 14% in Gaza Strip. This decline concentrated mostly among males, while females' number did not decline by more than a thousand.

Child Labor

Quarter 4: Child labor (aged 10-17 years) decreased slightly during Q4 2018 compared with the previous quarter, (from 3.3% to 3.1%). By region, child labor constituted 4.5% of the employed labor force in the West Bank and 1.6% in Gaza Strip.

Year-on-Year Comparison: Child labor (aged 10-17 years) remained constant in both regions, the West Bank and Gaza Strip, between 2017 and 2018.

Box 1: Gap between Productivity and Wages in the Palestinian Economy

This box investigates the relation between labor productivity and the increase in real wages in the Palestinian economy during the period 2004-2016. Since it is concerned with monitoring changes in productivity and wages in the Palestinian economy, data on workers in the Israeli economy and its colonies, and Jerusalem which was annexed by Israel in 1967, were not considered.

Productivity is a measure of the efficiency with which production factors (labor, human capital, and physical capital) are used in an economy to produce products and services. It is a measure of effectiveness of the use of human and physical capital worldwide. Productivity is essential for economic growth and development on the long run. According to a recent World Bank report, differential productivity growth accounts for half of the differences in GDP per capita across countries.[1] Productivity growth is driven by many interplaying factors: First, technological advancement which would increase production or improve quality of production in return for the same quantity of inputs. Second, developing the effectiveness and efficiency of output through improving the operating environment (institutional, economic, and geographic). Productivity can be a Total Factor Productivity (TFP), which measures the efficiency of utilizing all factors of production in economy, or Labor Productivity, the efficiency of utilizing the workforce, which is the focus of this Box.

Labor productivity equals GDP or gross value added per hour worked. In other words, a country's labor productivity in a specific year, equals that country's real GDP divided by the total number of labor hours that year. The higher the amount of GDP per a worked hour, the higher the level of efficiency and output capacity. [2]

Theoretically, under optimal market conditions wages should reflect the marginal productivity of labour. Growth in wages, also, should move in tandem with increased productivity. However, an unbalanced relation between wages and productivity means that profits increase at the expense of wages. Economic theory also stresses that the coupling of wages and productivity have many positive effects, such as equitable distribution of income, alleviation of poverty, as well as workers loyalty and motivation to improve their performance. Over the last decade, decoupling of wages and productivity has been an issue of concern in many countries around the globe, especially rich ones. It is directly related to the unequitable distribution of income in these countries, reaching alarming levels similar to those prevailing at the onset of the industrial revolution. Labor share of national income, has declined over the period between 1990 and 2009 in 26 of the 30 developed countries. Moreover, the average labor share of GDP has declined by 0.3% in the G20 countries annually since 1980 until 2000.[3]

The Evolution of Labor Productivity and Wages in Palestine

In the Palestinian case, as Figure-1 shows, labor productivity increased by 15.6% during the period (2004-2016), while real wages (nominal wages divided by inflation) decreased by 25% during the study period. The figure shows that the two trends diverged in 2007 until the end of the period. Although this gap is seen in other economies, its extent driven by the rise of one variable and the decline of the other, is quite prominent in the Palestinian economy compared to other countries.

1 World Bank (2018): Productivity Revisited: http://documents.worldbank.org/curated/en/578861548876206044/pdf/134222-PUB-9781464813344.pdf.

2 OECD. (2017). OECD compendium of productivity indicators 2017. Paris: OECD Publishing: https://read.oecd-ilibrary.org/economics/oecd-compendium-of-productivity-indicators-2018_pdtvy-2018-en#page11

3 OECD & ILO (2015): The Labor Share in G 20 Economies: https://www.oecd.org/g20/topics/employment-and-social-policy/The-Labour-Share-in-G20-Economies.pdf

As indicated before, wages growth decouples from, or lags behind, productivity growth in most countries. Unlike the Palestinian case, productivity growth is rarely accompanied by a decrease in real wages. In most countries, productivity and wages indices exhibit an upward trend, but at varying rates in favor of productivity. Take Denmark as an example, where labor productivity increased by 28% over the period 1995-1999 compared with a 10% increase in wages. During the same period, productivity increased by 32% in the USA compared with a 21% rise in real wages.[4]

In order to better understand this phenomenon, it is imperative to define in what economic sectors it is concentrated, as a first step on the way of conducting in-depth examination of its causes and bringing forth policy recommendations.

Figure -1: Evolution of labor productivity and real wages in the West Bank and Gaza Strip (2004 – 2016) (Standard, 2004 = 100)

Source: Monitor calculations based on PCBS data.

Productive Sectors - Agriculture and Industry

As shown in Figure-2, before 2007 the decline in wages was less than the decline in productivity in the agriculture sector. However, the relatively steep rise in productivity from 2007 to 2009 was accompanied by lower wages. Wages saw slight upward trend there after, yet significantly slower than the increase in productivity. Examining the entire study period, shows that labor productivity in agriculture increased by 46% between 2004 and 2016 while wages declined by 15%. Nevertheless, the decline in wages in this specific sector was lower than the overall average decline in the economy (i.e. 25%).

The industrial sector is a different case: wages fell significantly between 2008 and 2012, which was accompanied by a fluctuation and decline in productivity. Yet, following that year the decline in productivity was accompanied by a rise in wages. Taking the entire period into account shows a decline in both productivity and wages by 13% and 18% respectively. In other words, the two variables were moving in tandem in the industrial sector over the entire study period, though in a downward trajectory.

Services Sector

Regarding the services sectors, the difference between productivity and wages growth is striking. In the hotels and restaurants sector, real wages dropped sharply by 38% while productivity rose by 57%. Productivity and wages have stabilized since 2014, which means that a higher proportion of return on production in this sector is returning to capital at the expense of labor's share (Figure-3). In other service sectors, productivity and wages declined at first, then rose together, especially after 2013. During the entire period, wages decreased by 21% while productivity increased by 8%, which means that the distribution of return on production was in favor of capital as well.

Construction, Communications, Transport and Storage Sectors
Exceptionally, productivity and real wages in the construction sector moved in tandem. Between 2004 and 2009, the two indices rose, then remained stable until 2013, and declined thereafter (Figure-4). This indicates a coupling of wages and productivity in this sector, whether following an upward or downward trajectory. However, despite the convergent movement in this sector, there is still a gap between the two variables. Between 2004 and 2016 the

Figure -2: Evolution of labor productivity and real wages in agriculture and industry sectors in Palestine, 2004 - 2016 (Standard, 2004 = 100)

Source: Monitor calculations based on PCBS data.

4 Meager, N & S. Speckesser (2011) Wages, productivity and employment: A review of theory and international data. https://ec.europa.eu/social/search.jsp?advSearchKey=Wages%2C+productivity+and+employment&mode=advancedSubmit&langId=en

sector's productivity increased by 19%, whereas wages fell by 6%, i.e. the lowest level among all sectors.

Regarding the communications, transport, and storage sector, it also exhibits a wide gap between productivity and wages growth. Productivity increased by 46%, while wages fell by 10%. However, since 2014, both variables started rising together. This means that a bigger portion of the gains of productivity growth are returning on labor during this period.

Conclusion

This Box has shown the wide gap between productivity and real wages growth in the Palestinian economy in general. It also showed the significant disparity between the two indices in the different economic sectors, especially in agriculture and the different services sectors, and to a less extent in the industry and construction sectors. This highlights the need for studying sectoral productivity and the drivers of sectoral differences. Other essential factors, like unemployment rate, should also be considered when investigating the relation between the growth of productivity and wages.

On a different level, the wide gap between productivity and wages is worrisome. The divergent relation between the two variables makes it hard to motivate workers to improve their capacities and work harder, since raising their productivity will not raise their pay. On the other hand, growth in labor productivity which does not reflect on wages means that the largest proportion of productivity gains returns to capital and not workers. This is seen in the larger share of capital in national income and in aggravation of social and political tension, as well as in its impact on aggregate demand and investment incentives and growth in the long-run.

Figure-3: Evolution of Labor Productivity and Real Wages in the Services Sector in Palestine, 2004 - 2016 (Standard, 2004 = 100)

Source: Monitor's calculations based on PCBS data.

Figure-4: Evolution of Labor Productivity and Real Wages in Construction and Communications in Palestine, 2004-2016 (Standard, 2004 = 100)

Source: Monitor's calculations based on PCBS data.

Dr. Samia Al Botmeh, Birzeit University

3- Public Finance

Public Revenues

Quarter 4: During Q4 2018, net public revenues and grants decreased by 19% and by 23% compared with the previous and corresponding quarters respectively, reaching around NIS 3.3 billion.[1] This is attributed to the decline in clearance revenues by 32% compared with the previous and corresponding quarters, down to NIS 1.6 billion. This coupled with a decline in domestic tax revenues by 10% compared with the previous quarter. However, compared with the corresponding quarter, they have increased by 5%, reaching NIS 676.3 million. Non-tax revenues remained at the same level of NIS 337 million (Figure 3-1). On the other hand, foreign aid and grants increased by 18% compared with the previous quarter, while it decreased compared with the corresponding quarter 2017 by 6%, reaching NIS 835.5 million (Table 3-1).

Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PA (NIS Million)

Item	2017	2018			
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
Budget support	**712. 8**	**157**	**482.1**	**522**	**679.4**
-Arab grants	**205. 4**	**140.1**	**236.3**	**303.7**	**410**
-Other Countries	**507.4**	**16.5**	**245.8**	**218.3**	**269.4**
Development funding	**178**	**143.7**	**87.2**	**184.1**	**156.1**
Total	**890. 8**	**300.7**	**569.3**	**706.1**	**835.5**

Net public revenues and grants were equivalent to 86% of actual public expenditures during Q4 compared with 116% in the previous quarter (cash basis). However, the ratio dropped to 71.5% of accrued public expenditures during the quarter (commitment basis) compared with 103% in the previous quarter.

Year-on-Year Comparison: During 2018, net public revenues and grants decreased by 6% compared with the previous year, reaching around NIS 14.8 million. This is attributed to the decline in clearance revenues by 10%, standing at NIS 8.1 billion. Foreign aid and grants decreased as well by 7% reaching NIS 2.4 billion, while domestic revenues rose during 2018 by 9% compared with the previous year, amounting to NIS 4.8 billion. This rise in domestic revenues is ascribed to the rise in tax and non-tax revenues of 9% and 10% respectively, compared with the year, reaching NIS 3 billion and NIS 1.5 billion. Tax revenues made up 62% of total clearance revenues in 2018, against 32% for non-tax revenues. Net public revenues and grants were equivalent to 105% of actual public expenditures in 2018 compared with 97% in the previous year 2017 (cash basis). However, revenues covered about 92% of accrued public expenditures (commitment basis) during the quarter compared with 85% in the previous year.

Figure 3-1: Structure of Public Revenues (NIS million)

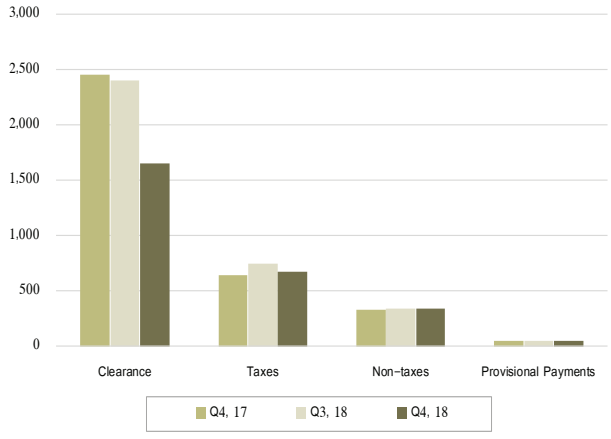

Public Expenditure

Quarter 4: By the end of Q4 2018, public expenditures increased by 10% compared with the previous quarter, while they decreased by 6% compared with the corresponding quarter 2017, reaching NIS 3.9 billion. This is attributed to an increase in public sector salaries and wage expenditures by 2% compared with the previous quarter, which however declined by 11% compared with the corresponding quarter, reaching NIS 1.5 billion. On the other hand, non-wage expenditures rose by about 10% compared with the previous quarter, while they dropped by about 5% compared with the corresponding quarter, standing at NIS 1.7 billion. Net lending expenditure, as well, decreased by 18% compared with the preceding quarter, and by 7% compared with the corresponding quarter, amounting to NIS 247.7 million. Development expenditure increased by 74% and 2% over the consecutive and corresponding quarters respectively, reaching NIS 403.6 million (Table 3-2).

Year-on-Year Comparison: During 2018, public expenditures decreased by 3% compared with the previous year, reaching around NIS 14.1 billion. This was driven by the decline in wages and salaries by 16% (NIS 5.9 billion). On the other hand, non-wage expenditures increased by 10% reaching NIS 6.1 million, and net lending increased by 1% reaching around NIS 1 billion, while development expenditures increased by 9%, reaching NIS 1 billion in 2018.

Government Arrears

Quarter 4: During Q4 2018, government arrears reached NIS 804.3 million, compared with NIS 522.2 million in the previous quarter, and around NIS 809.8 million in the corresponding quarter. Arrears were equivalent to about 24% of total public revenues and grants during the quarter. Arrears

1 By the end of Q4 2018, tax refunds reached around NIS 123.4 million compared with NIS 77.8 million in the previous quarter.

Table 3-2: PA's Accumulated Arrears (NIS million)

Item	2017	2018				2017	2018
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4		
Tax refunds	(23.3)	12.3	27.6	51.1	19.1	69.7	110.1
Wages and salaries	116.8	128.6	134.3	119.8	94.1	568.1	476.9
Nonwage expenditures	560.3	170.9	159.0	287.7	468.9	1,631.1	1086.5
Development expenditures	155.4	10.9	10.9	35.5	237.6	400.3	294.9
Provisional payments	0.6	104.3	(8.7)	28.1	(15.4)	115.0	108.2
Total arrears	809.8	427.0	323.1	522.2	804.3	2,784.2	2,076.6

were distributed as NIS 94.1 million in wages and salaries, NIS 468.9 million in non-wages, NIS 237.6 million in development expenditures, and NIS 19.1 million in tax refunds. The government paid off NIS 15.4 million of the payments arears during the quarter (Table 3-2).

Year-on-Year Comparison: The government's total arrears reached NIS 2.1 billion in 2018, compared with NIS 2.8 million in the previous year, a drop of 25%.

Financial Surplus/Deficit

Quarter 4: Developments on both the revenue and the expenditure sides during Q4 2018 led to a deficit in the total balance (before grants and aid), of NIS 1,379 million (10% of GDP). After grants and foreign aid, the deficit turned into a surplus of NIS 543.5 million (on cash basis), about 4% of GDP. (Figure 3-3) On commitment basis, the deficit in the total balance (before grants and aid) reached NIS 1,708 million, dropping to NIS 872 million after grants and aid during the same period.

Year-on-Year Comparison: At the end of 2018, the deficit in the total balance (before grants and aid) amounted to NIS 1.7 billion (or 3.2% of GDP) compared with NIS 1.4 billion in the previous year. After grants and foreign aid, the deficit turned into a surplus of NIS 0.7 billion (on cash basis), about 1.3% of GDP, compared with NIS 1.2 billion in 2017. On commitment basis the deficit in the total balance (before grants and aid) reached NIS 3.8 billion, dropping to NIS 1.4 billion after grants and aid.

Public Debt

Quarterly and Year-on-Year: By the end of Q4 2018, public debt increased by 4% compared with the previous quarter, while it remained unchanged compared with the corresponding quarter 2017, reaching NIS 8.9 billion (around 16.2% of GDP).[2] About 56% of the debt was domestic and 44% foreign. During the quarter, paid interests stood at NIS 48.9 million, most of which were paid on domestic debt (Table 3-3).

Figure 3-2: Structure of Public Expenditures (NIS million)

Figure 3-3: Government's Financial Balance (cash basis) as % to Nominal GDP

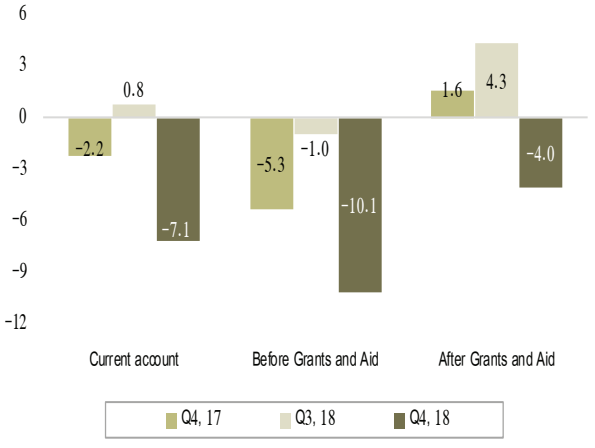

2 It should be mentioned that by the end of Q4 2018, the government's debit denominated in dollars rose by 0.6% compared with the previous quarter, while it declined by 6.8% compared with the end of 2017, reaching USD 2,369.6 million. Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rate.

Table 3-3: Palestinian Public Debt (NIS million)

Item	2017	2018			
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
Domestic debt	5,224	4,913.9	4,860	4,785.5	5,034
Banks	5,171.7	4,863.1	4,809.2	4,734.8	4,983.3
Public institutions	52.3	50.8	50.8	50.7	50.7
External debt	3,625.7	3,674.2	3,777.7	3,772.2	3,882.1
Total public debt	8,849.7	8,588.1	8,637.7	8,557.7	8,916.1
Paid interest	57.2	48.5	82	66.9	48.9
Public debt as % to nominal GDP*	%17.5	16.8%	16.2%	%16.1	%16.2

* Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rate.

Box 2: FY 2018 Public Budget: Accrual Vs Actual

In general the Palestinian government faces financial pressures burdening the budget, in particular high public expenditure and uncertain revenue streams which are controlled by Israel (clearance, foreign aid and grants). During 2018, public revenues and aid declined significantly, by 6.2% compared with the previous year, following a fall in clearance revenues and external financial support. Public expenditure, on the other hand, were cut by 3.2% during the same period. By the end of 2018, actual public revenues and expenditures show an increase in the total deficit before aid (on commitment basis), reaching NIS 1.7 billion compared with NIS 1.4 billion in the previous year. Total balance after grants and aid show a surplus of NIS 0.7 billion compared with a surplus of NIS 1.2 billion in 2017, whereas the total balance before grants and aid (on commitment basis) ran a deficit of NIS 3.8 billion. External aid and grants curtailed deficit to NIS 1.4 billion.

An analysis of MoF data indicates that by the end of 2018, actual public expenditures were 78% of the target set in the year's Public Budget. The ratio varies from one item to other; 52% for developmental expenditure, 76% and 82% for salaries and wages and for non-wage expenditures respectively.

Data show, as well, that during 2018 the government was unable to fully pay all its commitments, as actual public expenditure was able to meet only 8% of the year's targeted commitments. The government was able to cover 93% only of the year's wage bill, 85% and 77% of non-wage and developmental expenditure respectively (Figure-1). All these figures are an indication of the PNA's growing financial strains and difficulties.

On the other hand, actual public revenues in 2018 covered 94% of the 2018 Budget targets. While domestic revenues exceed their targets (reaching 106% of the target), clearance revenues and aid and grants fell below the FY2018 budget targets at 88% 87% respectively (Figure-2).

These figures reveal stark differences between actual public expenditures and revenues and those targeted and accrued in the 2018 Budget. Based on the Budget, public expenditures were 78% of the targeted and 87% of accumulated expenditures, which implies accumulation of arrears and a growing deficit. On the other hand, public revenues and grants reached 91% of the budget's targeted revenues, and 101% compared with accrued revenues in 2018. In other words, actual public revenues fell below the targets of the 2018 Budget, yet it collected all accrued revenues.

Figure -1: Actual Public Expenditures Vs. Accrual Vs. Targeted in the Public Budget 2018

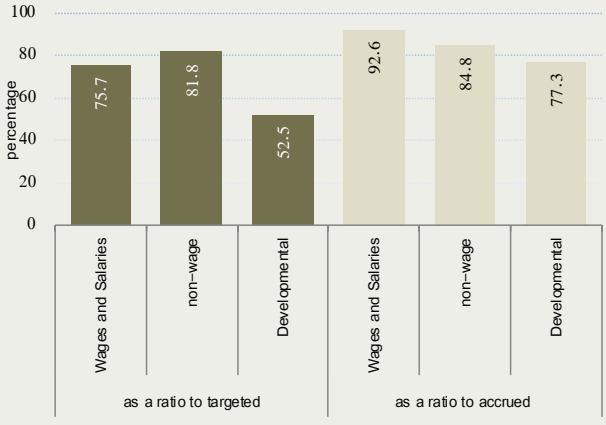

Figure-2: Public revenues and grants items 2018 vs target

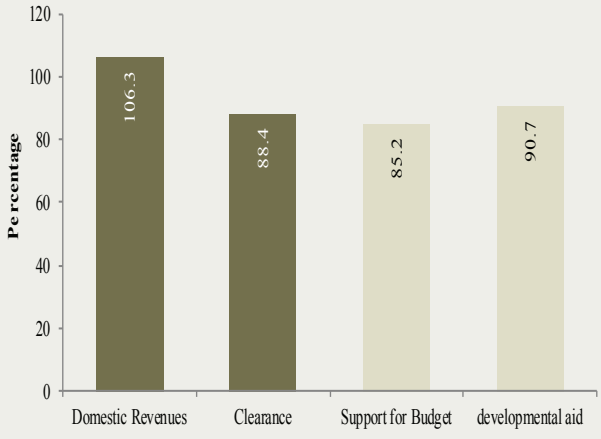

Waseem Safi, PMA

4- The Banking Sector[1]

There are 14 banks operating in Palestine, 7 of which are domestic operating through 351 branches and offices, of which 292 are in the West Bank and 59 are in Gaza Strip By the end of Q4 2018, net assets (liabilities) of the banking sector decreased by 0.3% compared with Q3, against an increase of 1.8% compared with the corresponding quarter 2017, reaching USD 16.1 billion (Table 4-1)

Table 4-1: Consolidated Balance Sheet of Licensed Banks Operating in Palestine (Million dollars)

Item*	2017	2018	
	Q4	Q3	Q4
Total assets	15,850.2	16,179.4	16,128.9
Direct credit facilities	8,026.0	8,293.6	8,437.9
Deposits at PMA & Banks	3,911.1	3,875.2	3,763.7
Securities portfolio for trading and investment	1,207.6	1,325.4	1,381.7
Cash and precious metals	1,728.2	1,642.6	1,582.6
Other assets	977.3	1,042.6	963.0
Total liabilities	15,850.2	16,179.4	16,128.9
Total deposits of the public (non-bank deposits)**	11,982.5	12,194.2	12,227.3
Equity	1,891.2	1,863.9	1,911.5
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	1,135.3	1,178.0	1,033.6
Other liabilities	282.5	263.5	271.9
Provisions and depreciation	558.6	680.1	684.5

Items in the table are totals (including provisions).

Non-bank deposits include the private and public sectors' deposits.

Credit Facilities

Quarter 4: During Q4 2018, total credit facilities rose by 1.7% compared with the previous quarter, reaching USD 8,437.9 million. This rise in credit facilities portfolio is ascribed mainly to the growing share of the public sector credit of 13.5%, reaching USD 1,315 million. On the other hand, the private sector's credit share dropped slightly (about 0.2%), standing at USD 7,122.2 million. By currency, the US dollar continued to account for the biggest share of credit (46%) compared with 37% granted in Shekels, and 15% in Jordanian Dinars (Figure 4-1).

By region, the West Bank had the lion's share of total credit facilities (about 87%). During the Q4, loans were the predominant form of total credit facilities, at 83%, against about 16% for overdraft accounts.

Data show an increase of 3% in real estate and construction sector facilities, amounting up to USD 1,606 million during Q4. Facilities granted to the trade sector and industry and mining increased as well by 1% and 2% respectively, reaching USD 1,558.6 million and USD 444.0 million respectively. Facilities granted to the tourism, hotels and restaurants sector increased by 24%, reaching USD 93.1 million.

1 The source of data in this section: PMA, Feb 2019. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database

Figure 4-1: Distribution of Total Direct Credit Facilities (USD million)

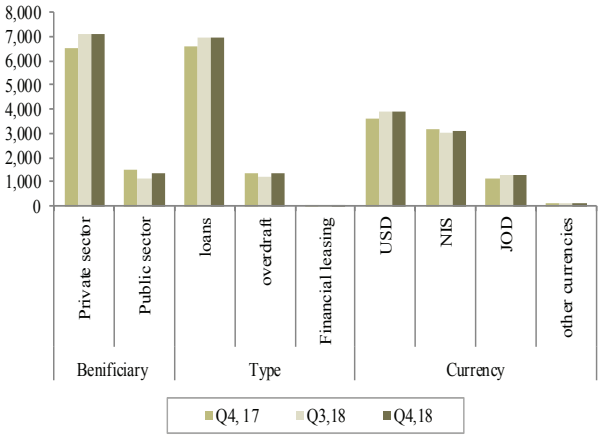

Figure 4-2: Distribution of Credit Facilities by Sector (%)

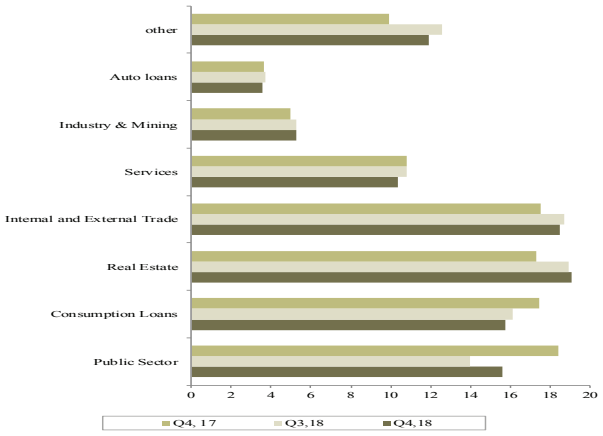

Year-on-Year Comparison: Credit facilities increased by 5% year-on-year basis, mainly because of the rise of private sector credit (9%) to USD 7,122.2 million, against the significant decline of credit to the public sector (11%). The share of loans increased by 6%, against the decline of overdraft accounts of 0.2%. By currency, facilities granted in Shekels dropped by 3%, while those granted in US dollars and Jordanian Dinars and other currencies rose by 9% and 15% respectively.

Deposits at PMA & Banks

This item consists of three sub-accounts: balances at banks abroad (52%), balances at the PMA (38%), and balances at banks in Palestine (10%). By the end of Q4 2018, balances at PMA and banks declined by 3% compared to the previous quarter and by about 4% compared to the corresponding quarter, reaching USD 3,763.8 million. This decline is attributed to a 11% decrease in balances at banks in Palestine by about 11%.

Deposits

Quarter 4: Deposits (bank and non-bank) are the most important and largest liability category, constituting 82% by the

end of Q4 2018. By the end of Q4 2018, total deposits dropped by 1% compared to the previous quarter, reaching USD 13,261 million. About 92% of the total were private sector deposits. Data show that private deposits are concentrated in the West Bank (91% of the total) against a scant 9% in Gaza Strip. About 95% of total deposits were those of the private sector against only 5% as public sector deposits. By currency, 36% of total deposits were in Shekels, 38% in US dollars, and 23% in Jordanian Dinar (Figure 4-3). Current deposits (on-demand) constituted 37% of the total, 34% were saving deposits, and 29% were time deposits.

Year-on-Year Comparison: During 2018, total deposits increased slightly by 1% compared to the previous year. The distribution of deposits by sector, currency, or geographic region remained unchanged.

Figure 4-3: Distribution of Deposits (USD million)

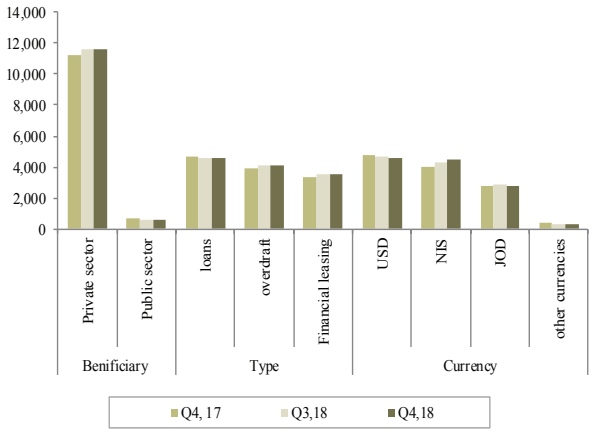

Bank Profits

Quarter 4: By the end of Q4 2018, bank profits (net income) grew by 5% compared with the previous quarter, reaching USD 48 million. This was driven by a decline in operating expenses by about 6% against the decline in revenues by 2% (Table 4-2).

Year-on-Year Comparison: Banks' net income stood at USD 178.2 million during 2018, a growth of 3.5% compared to the previous year, as the increase in revenues of USD 6.1 million surpassed the increase in expenditure (Table 4-2).

Table 4-2: Sources of Revenues and Expenditure of Licensed Banks (USD millions)

	2017		2018		
	Q4	Total	Q3	Q4	Total
Revenues	**168.0**	**650.3**	**176.3**	**172.6**	**693.7**
Net Interests	123.9	466.8	131.7	127.1	506.2
Commissions	**30.5**	**115.9**	**29.1**	**28.9**	**118.0**
Other	13.6	67.6	15.5	16.6	69.5
Expenses	**125.2**	**478.2**	**130.5**	**124.6**	**515.5**
Operating expenses and tax allocations	**109.6**	**420.4**	**120.5**	**112.7**	**459.9**
Tax	**15.6**	**57.8**	**10.0**	**11.9**	**55.6**
Net income*	**42.8**	**172.1**	**45.8**	**48.0**	**178.2**

Average Interest Rates on Deposits and Loans

During Q4 2018, average interest rates on USD and NIS loans rose by 6.1% and 7.37% compared with the previous quarter, respectively. This followed the rise in official interest rates in both the United States and Israel. Contrarily, average interest rates on JOD loans dropped during the same period to 6.7%, in conjunction with its decline in Jordan.

On the other hand, average interest rates on deposits rose in the three currencies, in conjunction with their rise in the issuing country. Average interest rates on JOD deposits was 2.9%, while for NIS deposits it rose to 2.17%, and the US dollar deposits was 2.56%. These changes over the year affected the margins between the deposit interest rates and those of lending facilities, as the margin on US dollars increased from 3.43 percentage points to 3.54 percentage points, and on the Israeli Shekel from 5.13 to 5.2 percentage points. The margin on the Jordanian Dinar meanwhile declined from 4.15 to 3.8 percentage points during the same period (Figure 4.5).

On the other hand, average interest rates on deposits rose in the three currencies, in tandem with their rise in the issuing country. Average interest rate on JOD deposits was 2.9%, while for NIS deposits it rose to 2.17%, and for US dollar deposits was 2.56%.

These changes over the year affected the margins between the deposit interest rates and that of credit facilities, as the margin on the US dollar increased from 3.43 percentage points to 3.54 percentage points, and on the Israeli Shekel from 5.13 to 5.20 percentage points. The margin on the Jordanian Dinar meanwhile declined from 4.15 to 3.80 percentage points during the same period (Figure 4.5).

Figure 4-4: Average Interest Rates on Deposits and Loans by Currency (%)

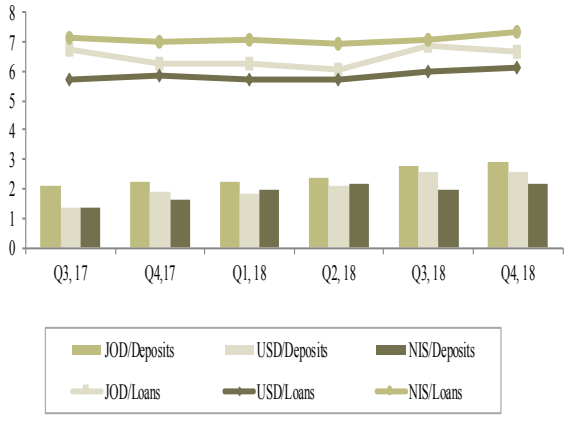

Clearance

By the end of Q4 3018, the value of cheques in circulation declined slightly (by 0.2%) compared with the previous quarter, amounting to USD 3,238.8 million. By region, 93% of cheques were circulated in the West Bank during Q4 and the

rest in Gaza Strip. Compared with the corresponding quarter 2017, the value of cheques presented for clearance has markedly declined by 11%.

Returned Cheques

The value of returned cheques increased by 6% over the previous quarter, yet less by 14% compared with the corresponding quarter, amounted to USD 292.4 million. By region, 94% of returned cheques were circulated in the West Bank and the rest in Gaza Strip. In the same context, the value of returned cheques to the total value of cheques presented for clearance, rose during Q4 2018 to 9.0% compared with 8.5% in the previous quarter, and 9.4% compared with the corresponding quarter 2017 (Figure 4-5).

Specialized Credit Institutions (SCIs)

By the end of Q4 2018, the six specialized credit institutions (SCIs) offered 687 jobs. The total assets of these institutions dropped, for the third consecutive quarter, by 5% compared with the previous quarter, and by 8% compared with the corresponding quarter, reaching USD 216.6 million.

The credit portfolio of SCI companies licensed by the PMA consisted of commercial loans (75%), Islamic loans (9%), and deposits (9%). Similarly, the credit portfolio of SCI declined by 3% during Q4 compared with Q3 and by 4% compared with the corresponding quarter, reaching USD 205.7 million. Around 74% of loans were granted in the West Bank against 26% in Gaza Strip (Table 4-3).

The sectoral distribution of the portfolio followed the same historic trends, where real estate and commercial sectors' loans continued to dominate with the biggest share of loans (around third for each), followed by trade sector (28%), and the agricultural sector loans (12%).

Figure 4-5: Value of Cheques Presented for Clearance to the Value of Returned Cheques (%)

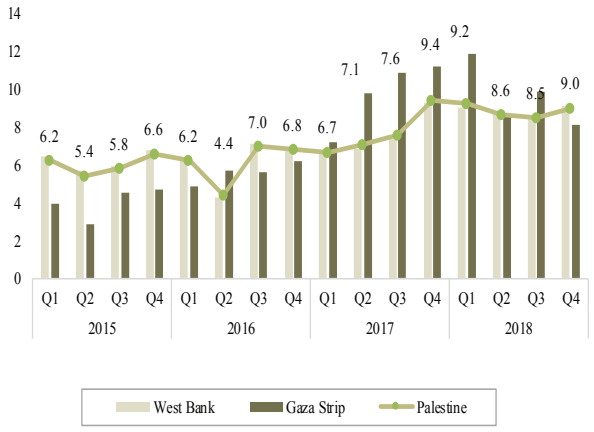

Table 4-3: SCIs data

	2017	2018			
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
Total of Loans Portfolio (USD millions)	**215.0**	**215.5**	**215.4**	**212.5**	**205.7**
West Bank	147.8	149.8	153.1	154.4	151.7
Gaza Strip	**67.2**	**65.7**	**62.3**	**58.1**	**54.0**
Active Clientele	72,209	71,759	70,922	68,942	65,458
No. of Offices and Branches	**84**	**81**	**81**	**81**	**81**
Employees	**652**	**664**	**675**	**680**	**687**

Box 3: Banks' Intersectoral Links in Palestine

The banking system plays a central role in advancing the development process. The stability of the system is a crucial factor in the stability of the financial sector in particular and the economy in general, given its intersectoral linkages. Figure-1 presents the distribution of banks' assets and liabilities distributed by the five main dealers in the Palestinian economy. The figure shows the banking system's relatively strong linkages with the economic sectors, which means that any sector's crisis can have tangible effects on the banking sector, and vice versa, a crisis affecting the banking sector might impact other sectors. This, in turn, demonstrates the crucial importance of the banking sector's stability, especially that assets of the sector are higher than Palestine's GDP by about 10%. Second, the figure shows that more than half of the banks' assets are loans granted to individuals and to the government, and that about one third of assets are assets and placements abroad.

A report published by the International Monetary Fund (IMF) notes that credit to the private sector in Palestine has been increasing at an annualized rate of 20% since 2009.[1] This growth rate is many times higher than the annual GDP growth rate. Despite the recessionary climate in 2018, credit growth did not slow, and reached 25% in 2016 compared to the previous year. However, the ratio of private sector credit to GDP in Palestine (about 41%) is still lower than that in neighboring countries (75% in Jordan, 81% in Tunisia, and higher in Lebanon). It is still considered a high growth rate, considering the special conditions prevailing in Palestine, especially that credit facilities are concentrated in limited sectors and are mainly for consumption and non-productive activities.

1 IMF- West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee, August 31, 2018 (Box 2)

Figure-1: Distribution of assets and liabilities of the banking system by Dealer Sectors (million USD, by the end of 2017)

IMF: West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Laisoin Committee, September 6, 2018 (Box 2)
Note: the aggregate of assets seen in the figure amount to USD 14,509 million, which is less than the total assets of the banking sector in Palestine, which stood at USD 15,850 million by the end of 2017. The purpose of using the figure is to clarify the impact that shocks can have in any sector on the banking system and vice versa. As such, some other assets and liabilities of the banking system have been excluded.

5- The Non-banking Financial Sector[1]

Securities Sector

Quarter 4: By the end of Q4 2018, the market value of traded shares in Palestine Stock Exchange)PEX(remained at the same level of the previous quarter, yet it declined by 4% compared with the corresponding quarter 2017. By the end of Q4 2018, the volume of traded shares in PEX declined by 40% compared with the previous quarter, which coupled with the decline in the market value of traded shares by 41%. Compared with the corresponding quarter, the volume and value of traded shares declined drastically by 69% and 70% respectively (Table 5-1).

Year-on-Year Comparison: By the end of Q4 2018, Al Quds index closed at 529.4 points, a decrease of 7.9% compared with the end of 2017 (around 574.8 points). By the end of 2018 the market value of traded shares in PEX was USD 3.7 billion (29% of GDP at current prices), which equals 25.8% of GDP at current prices.[2] This represents a decrease of 4% compared with the previous year (USD 3.9 billion). This decline is ascribed to the latest developments battering the Palestinian economy that pose internal and external challenges, such as cutting US aid. These changes have adversely affected securities investments, leading to a significant decline in volumes and trading values dropping to 31.8% and 24.6% respectively, during Q4 compared with the end of 2017.

1 The source of figures in this section: Palestinian Capital Market Authority (PCMA), 2019.
2 The 2017 current prices of GDP are used to reflect the accumulative market value of traded shares.

Table 5-1: Selection of Financial Indicators on the Trading Activity in PEX

Item	Q4 2017	Q3 2018	Q4 2018	2017	2018
Volume of Traded Shares (million share)	79.2	40.9	24.7	271.2	185.1
Value of Traded Shares (USD million)	136.8	69.6	40.9	469.1	353.5
Market Capitalization (USD million)	3,891.5	3,718.7	3,734.9	3,891.5	3,734.9
Total Trades	13,206	9,073	5,761	53,205	35,030
Total number of Traders	71,811	71,128	70,981	71,811	70,981
Palestinians	68,467	67,761	67,616	68,467	67,616
Foreigners	3,344	3,367	3,365	3,344	3,365

On the other hand, the total number of market traders stood at 70,981 by the end of 2018, around 4.8% were foreigners, mostly from Jordan (Table 5-1).

Figure 5-1 shows the distribution of market capitalization by trader type. It shows that corporations' shares reached 39.9% (USD 1,489 million) against 26.8% for individuals (USD 1,001.9 million).

Financial Leasing

Quarter 4: The performance of the Financial Leasing Companies showed improvement during Q4 2018. The total investment value of registered contracts with the PCMA stood at USD 30.3 million, through 517 contracts, a rise of 35.7% in the value and of 34.6% in the volume of contracts compared with the preceding quarter, and a rise of 9.5% and 21.6% in value and volume of contracts compared with the corresponding quarter 2017 (Table 5-2).

Year-on-Year Comparison: By the end of 2018, there were 13 financial leasing companies licensed by PCMA. During the year, the performance of the financial leasing sector improved and the base of leased assets expanded; the total value of contract investments registered at PCMA were USD 92.1 million through 1,645 contracts, arise of 9% and 20.2% in the value and volume of contracts respectively compared with 2017. This growth is attributed to the fact that three newly-licensed leasing companies started operating, along with the introduction of new products into the market (solar panels) and increased know-how in reaching out to new customers in governorates other than Ramallah and al-Bireh, and lastly, increased societal awareness of financial leasing services (Table 5-2).

As in previous years, financial leasing contracts concentrate in Ramallah (40%), followed by Nablus (15%), Hebron (14%), and the rest of governorates (31%). The financial leasing portfolio is still concentrated in motor vehicle leasing (78% of total contracts), compared with 88% in 2017. This is attributed to the ease of registering ownership of vehicles at the transportation department and therefore the low-risk associated with its leasing and re-possession. Heavy trucks constitute 12% compared with 8.9% in the previous year, and movable assets (equipment, production lines, and others) made up 10% compared with 3% in the previous year

Table 5-2: Total Value and Volume of Financial Leasing Contracts

	Total Value of Financial Leasing Contracts (USD million)		Total Volume of Financial Leasing Contracts	
	2017	2018	2017	2018
Q1	19.3	20.7	367	362
Q2	20.0	18.8	296	382
Q3	17.5	22.3	280	384
Q4	27.6	30.3	425	517
Total	84.4	92.1	1368	1645

Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of Q4 2018) (USD million)

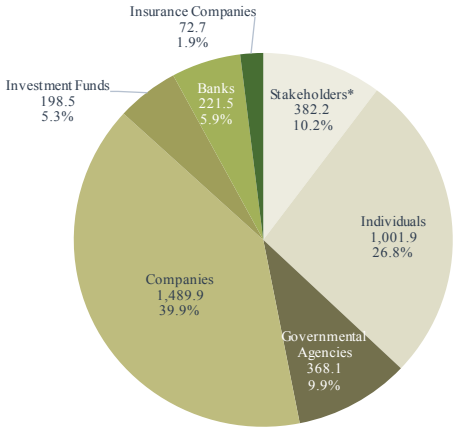

*Individuals who have direct or indirect relations with the company because of their job position or relation.

Figure 5-2: Geographical Distribution of Financial Leasing Contracts by Number (as of the end of 2018)

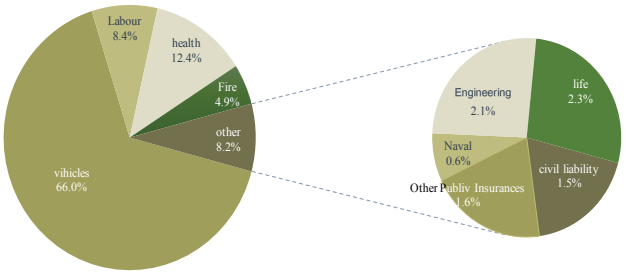

Figure 5-3: Distribution of the Insurance Portfolio Components by the Insurance Company (as of the end of 2018) %

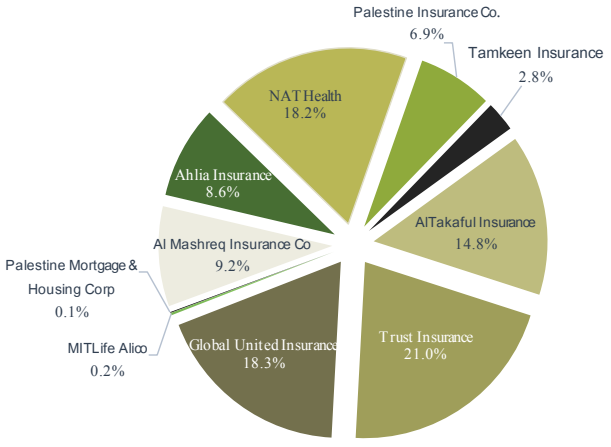

Box 4: Financial Leasing and Supporting Small and Medium-sized Enterprises (SMEs)

Small and medium-sized enterprises (SMEs) are the backbone of the Palestinian economy. Day after day, the role these enterprises play in developing economies becomes clearer; having large shares of production, wide expansion, and generating employment opportunities. The structure of SMEs has another advantage over large companies, supporting their flexible movement in the market and protecting them against many risks. In order to grow and expand their businesses, SMEs need funding. The lack of funding is a major impediment to their operation, growth and sustainability. Securing funds through financial markets, similar to mega firms, is not an option. Therefore, they resort to self-financing either by the owner him/herself or using held profits, or through borrowing from family members and kin. Nevertheless, these measures are limited and inadequate.

Securing financing from commercial banks is challenging to SMEs more than for larger firms. Banks are conservative in granting funding and requested collateral depends on the level of expected risks. Prudential rates are even higher under the special conditions prevailing in an occupied country, like Palestine, without control over its borders or crossing points, or access to Area 'C', and the inconsistent legal system inherited from different historical eras.

Financial Leasing

The concept of financial leasing means that wealth is achieved by using assets without owning them. This happens when the lessor owns an asset with the consent of the lessee. The lessor gives the lessee the right of possessing, using, and benefiting from the asset in return for monthly payments. At the end of the lease period, the ownership of the asset is transferred to the lessee or is returned to the lessor if the tenant is not willing to purchase the asset. Financial leasing is different from other types of financial activities, as it is based on leasing moveable and non-movable assets, which are the main guarantee. Financial leasing risks are limited, since the lessor remains the owner of the asset for the entire duration of the contract, and the assets are not transferred to the lessee unless he paid all his financial obligations.

Financial leasing is one of the financial options that SMEs can opt for to develop their businesses, upgrade their assets and boost their productive power without the actual need to provide additional collateral or having a previous credit record. However, it assists the lessee/tenant in creating a positive credit history. Flexibility in payment amounts allows the lessee to balance between due leasing payments and cash flows, which best suits seasonal business and activities, such as agribusiness.

The decision to grant a financial leasing contract does not depend merely on securing collaterals or having a credit history of the customer, it also depends on the feasibility and sustainability of the project. Financial leasing companies are therefore considered partners in these projects. This could be an entry point for entrepreneurial projects. Noticeably, rates of non-performing leasing contracts are not that high, as enterprises try as much as possible not to default on payments for the asset from which they profit.
In 2018, the share of corporate leasing contracts in Palestine constituted 25% of total contracts against 75% for individuals. However, the value of corporate investments in financial leasing contracts was 55% of the total value of all leasing contracts. The type of assets in financial leasing contracts include; vehicles, heavy equipment (bulldozers, concrete mixers, bulldozer, … etc.), production lines and machinery. A simple analysis of vehicles' contracts shows that the share of leases for productive purposes was around 40% of total contracts. Therefore, the overall share of contracts for productive activities is actually higher than the 25% corporate share.

Challenges Facing the Financial Leasing Sector

Financial leasing activities are impeded by a number of challenges. The first is associated with SMEs lack of knowledge of financial leasing activities, their characteristics and nature. On the other hand, most companies that provide financial leasing services work in leasing vehicles, which have created the wrong impression that financial leasing activities are related to vehicles only. The low level of knowledge regarding financial leasing activities is associated with a lack of trust; usually individuals own an asset when paying installments as its price. Paying installments without owning the asset raises fears and suspicions. This is despite that the Financial Leasing Law states that the lessee is the "economic owner" of the asset as of the first day of the contract's currency, and therefore bears all risks related to the asset and enjoys all its benefits. An additional challenge is the incomplete legal and legislative system and procedures for the financial leasing operation. In particular, there is no legislation on mechanisms for dealing with the financial leasing activities at tax and customs departments, which is further compounded by the lack of Palestinian sovereignty over crossings.

The Palestine Capital Market Authority (PCMA) is currently considering solutions for overcoming some of these challenges and difficulties. First, it has been planning to conduct a number of awareness raising workshops at industrial and agricultural chambers of commerce about financial leasing activities, as well as explaining their advantages, modus operandi and legal rights of the tenant in lease contracts. Measures preserving ownership rights of the lessee are taken from the first effective day of the financial leasing contract. The Ministry of Transport registers the vehicle in the name of the lessee in the license, and the name of the tenant and lessor is registered in the moveable assets register. The latter was launched by the MoNE following the passing of the law on Moveable Assets Law providing for the rights of the tenants.[1]

Lina Ghbesh, PCMA

1 For further analysis on Financial Leasing advantages and challenges, a review of the law on financial leasing issued in 2014, refer to Economic Monitor, Issue 47 and 52.

6- Investment Indicators[1]

Building Licenses

Quarter 4: Figure 6-1 shows the changes in the number of registered building licenses and licensed areas. The number of issued building licenses reached 2,602 during Q4 2018, a rise of 2.7% compared with the previous quarter. Licenses of non-residential buildings constituted 9% of the total. On the other hand, licensed areas of buildings in Q4 2018 amounted to around 1,183.0 million square meters, which is less by 2.4% compared with the previous quarter.

Year-on-Year Comparison: The number of issued building licenses reached 9,898 during 2018, a rise of 7% compared with the previous year. This was accompanied by a rise in the licensed areas of buildings, which amounted to around 4,439 thousand square meters, growing by 9% compared with the corresponding quarter 2017 (Table 6-1).The number of registered licenses does not include all building activities in the construction sector, and a relatively large part of construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed.

Table 6-1: Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine

	Number of Licenses*	Licensed areas (thousand square meters)
2017	9,242	4,067
2018	9,898	4,439

Vehicles Registration

Since vehicle prices are high and vehicles are often purchased via bank loans, the number of vehicles registered for the first time is considered a good indicator of the general economic situation and prospects.

Quarter 4: During Q4 2018, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 8,766, higher by 405 compared to their number in the previous quarter, and by 420 compared to the corresponding quarter 2017. The second-hand vehicles made up 80% of the total number of vehicles, 6% of which came from Israel (Table 6-2).

Figure 6-1: Total Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine*

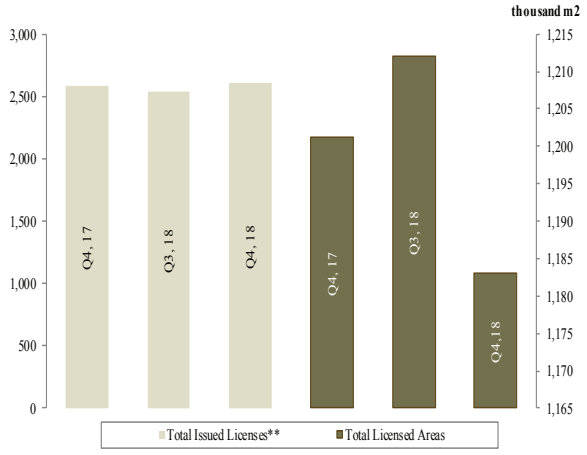

* do not include licenses of fences

Table 6-2: New and Second-hand Vehicles Registered for the First Time, West Bank

	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (second-hand)	Vehicles from the Israeli market (second-hand)	Total
Q4 2017	2,135	5,758	453	8,346
2017	8,137	25,090	2,667	35,894
Q3 2018	1,754	6,153	454	8,361
Q4 2018	1,755	6,560	451	8,766
2018	6,303	23,892	1,912	32,107

Year-on-Year Comparison: During 2018, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 32,107, which is less by 3,787 compared with the previous year 2017 (less by 11%). This resulted from a decline in the volume of new and second-hand vehicles of 23% and 5% respectively, and the decline of 28% in the volume of second-hand vehicles from Israel (Table 6-2).

1 The source of figures in this section: PCBS, 2019, Statistics on Building Licenses, and the MoF, 2019, Palestinian Customs and Excise Dep.

Box 5: Israeli Military Courts Fined Palestinians NIS 60 million in Three Years

Earlier this year, Haaretz published an investigative article about charges and fines charged or imposed on Palestinians by Israeli military courts. The article relied on two sources of information; reports sent by the president of the Military Court of Appeals to Al-Dameer -Prisoner Support and Human Rights Association, a Palestinian non-governmental organization; and available reports about the activity of Israel's military judicial system. Following is a summary of the main highlights in the article:

The value of fines imposed by Israeli military courts on Palestinians from the West Bank, from 2015 to 2017, was more than NIS 60 million (USD 16 million), as shown in Figure-1. Compared with 2011, the aggregate value of fines for the three years was not exceptionally high. As figures show, Israel filed 8,000 suits against Palestinians in 2011, collecting NIS 13 million from them.

As stated in the article, the money is deposited in the Israeli Civil Administration accounts in the West Bank and is managed by an officer who works under the supervision of the Israeli Ministry of Finance. However, no information is available about how this money is used. Haaretz's report cited several examples about the rulings of military courts and the methods used to accumulate significant amounts of fines. For example, at the end of November 2018, a military judge convicted a minor of allegedly throwing stones at a soldier, who was near his school. The minor was released after three days in jail, for a fine of NIS 3,000. In April 2017, a person from Bethlehem was convicted of allegedly passing funds to the families of two prisoners in Israeli jails. In addition to an eight-month prison sentence, the convicted person was fined NIS 12,000. As mentioned in the article, imprisoned Palestinians, regardless of the accusation, have never been released from detention or prison before paying fines previously imposed on them.

The total number of Palestinians who were prosecuted by Israeli Military Courts in 2017 was 10,454. Table-1 shows the distribution of this number by type of charge. As the table shows, more than half of the total number were charged with traffic offenses (56%). Around 20% were accused of security offenses like carrying or possessing weapons or affiliation with banned organizations. Moreover, more than two-thirds of the charges were related to disturbing peace by throwing stones.

The number of Palestinians who were charged with security offenses reached 2,072 in 2017, which is 10% higher than in 2016. Regardless of the reliability of these allegations, it appeared that 66% of those do not belong to any political faction or organization. Last year, the ratio of politically unaffiliated defendants was 72% (Figure-2).

Figure-1: The Value of Fines Imposed by Israeli Military Courts on West Bankers (Million NIS)

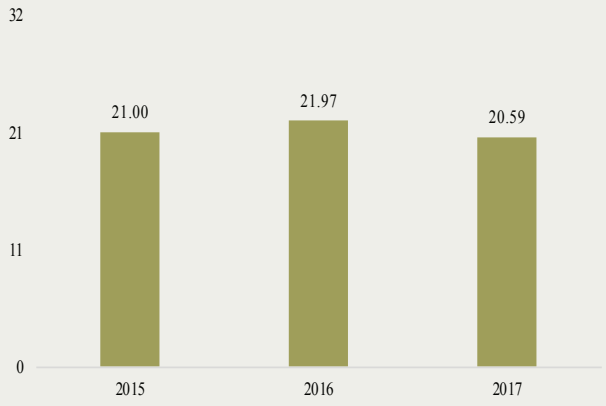

Figure- 2: Politically-affiliated and unaffiliated Palestinians who were charged with security offenses by number

Table-1: Total Number of Palestinians who were Charged by the Israeli Military Courts by Type of Charge, 2017

Type of Charge	Number of Prosecuted
Traffic offenses	**5,857**
Security Offenses	**2,072**
Thereof:	
-murder	**10**
- attempted murder	**69**
Disturbing peace	**1,020**
Unauthorized entry to Israel and Jerusalem	**1,064**
Criminal offenses	**432**
Total	**10,445**

7- Prices and Inflation[1]

The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy (this group of goods and services is referred to as the "consumption basket"). The average change in the CPI between the beginning and the end of a given period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individuals' income. If nominal wages and salaries are assumed to be fixed, an inflation rate of 10% per year means that the purchasing power of families and individuals will decline by the same percentage.

The Price Index

Figure 7-1 shows two curves, the first measures the average change in CPI (right axis) between Q1 2010 and Q4 2018. The second curve (left axis) measures the percentage change in the CPI each quarter compared to its previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate.

Quarter 4: During Q4 2018, the CPI reached 111.12 compared with 1101.10 in Q3 2018. This means that the inflation rate was positive over the consecutive quarters (rise in prices) by 0.01%. This rise is attributed to the increase in the prices of alcoholic drinks and tobacco group by 4.92%, in education group by 1.69%, despite the fall in the prices of garments, cloths and footwear group by 7.16%.

Year-on-Year comparison: During 2018, the Palestinian CPI declined by 0.19% compared with the previous year. This decline is attributed to the drawback of prices of 1.34% in Gaza Strip against a rise of 1.04% in Jerusalem J1, and by 0.41% in the West Bank.

This CPI decline in Palestine is attributed to the decline of the prices of a specific group against the rise of the prices of another group. For example, the prices of garments, cloths and footwear group fell by 4.25%, alcohol and tobacco by 1.29%, and education group by 1.07%. On the other hand, the prices of the food and soft drink group, which weighs 35% in the Palestinian consumer's basket, declined by 0.7% driven by the decline in the prices of fresh vegetables, tubers and fresh poultry by 4.71%, 4.04% and 3.4% respectively, against a rise in prices of dried vegetables, eggs and fruits by 9.08%, 6.4%, 2.93% respectively. Prices of the transport group, which has a relative weight of about 14% of the Palestinian consumer's basket, increased by 1.06% driven by the hike in liquid fuels prices (for car uses) by 5.35%.

The prices of the housing and related items group (a weight of 9%) rose as well, by 0.83%, resulting from the rise in the prices of gas and liquid fuels used for heating houses by 5.60% and 4.78%

Figure 7-1: Change in the Average CPI and the Inflation Rate (Base year 2010)

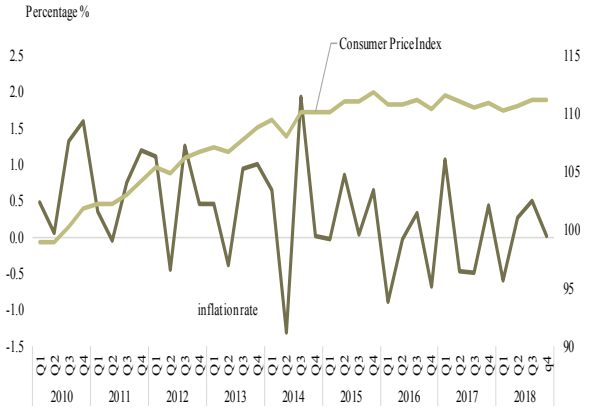

Wholesale Prices and Producer Prices

Quarter 4: The wholesale price index -WPI (sale price to retailers) declined by 0.49% between Q3 2018 and Q4 2018, driven by the rise in wholesale prices of local goods by 2.24% against the decline in wholesale prices of imported goods by 0.54%. The producer price index- PPI (prices received by domestic producers) has also fallen by 2.87% over the consecutive quarters. This resulted from the decline in producer prices of locally-produced and consumed goods of 3.24%, and the rise of 0.39% in producer prices of locally-produced exports (Figure 7-2).

Year-on-Year Comparison: The WPI grew by 1.05% during 2018 compared with 2017. Wholesale prices of local-produced goods and of imported goods rose during the year by 1.39% and 0.20% compared with the previous year respectively. On the other hand, PPI rose by 2.22% during 2018 compared with 2017. This rise resulted from the rise in prices of locally consumed goods by 2.51%, while producer prices of locally-produced and exported goods declined by 0.34% compared with the previous year.

Figure 7-2: Evolution of WPI and PPI (base year 2007)

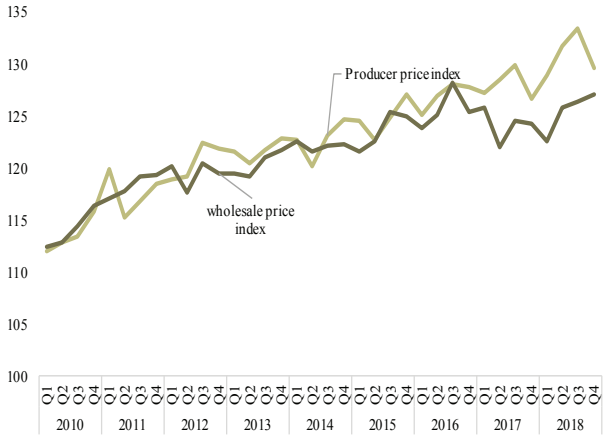

1 The source of figures in this section: PCBS, 2019, Price Indices Surveys, 2010-2018. The purchasing power was calculated in cooperation with PMA.

Prices and Purchasing Power[2]

NIS Purchasing Power: the rate of inflation in the economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency, i.e. the change in the NIS purchasing power is equivalent to the inflation rate, but in the opposite direction, during the same period. PCBS data show that the CPI increased by 0.01% during Q4 2018 compared with the previous quarter. This means that NIS purchasing power has decreased by the same percentage (Figure 7-3).

Year-on year basis, the inflation rate declined by 0.19% in 2018 compared with 2017, i.e. the NIS purchasing power has increased by the same amount.

USD Purchasing Power: During Q4 2018, the USD exchange rate against the NIS increased by about 1.90% compared with the previous quarter. As such, the purchasing power of individuals who receive their salaries in USD and spend all their income in NIS has risen during this quarter compared to the previous quarter by about 1.89%. Considering that the JOD exchange rate is pegged to that of the USD, the purchasing power of the JOD has seen almost the same developments as that of the USD (Figure 7-3).

2 The purchasing power measures the ability of the individual to buy goods and services using the income he generates. It is dependent on the level of income and variance in prices, add to that the change in the average prices and the currency's exchange rate. Based on this, the change in the purchasing power (assuming income is constant) = the average change in the exchange rate of the currency against the shekel – inflation rate.

Figure 7-3: Change in Purchasing Power by Type of Currency (percentage)

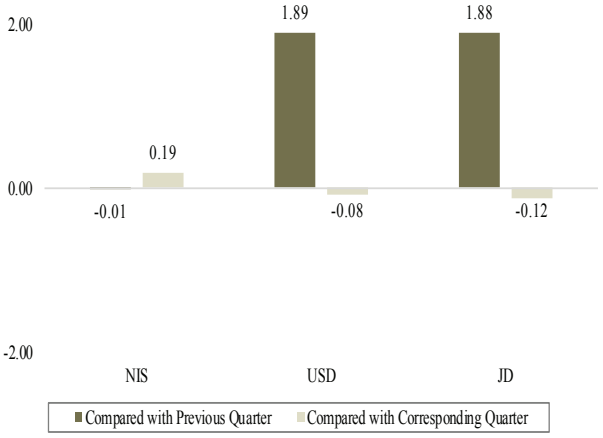

Source: Figures were calculated based on PMA and PCBS data.

On a year-on-year basis, the USD exchange rate against the NIS declined by about 0.27% compared with the previous quarter. In other words, the purchasing power of individuals who receive their salaries in USD and spend all their income in NIS has declined during this quarter by about 0.08% during the same period. This also was seen in JOD which is pegged with the US dollar exchange rate (Figure 7-3).

Box 6: Cessation of US Aid to Palestinians

Plan and target

Following the Palestinian leadership's firm position on the Trump administration's decision of moving the US Embassy to Jerusalem, refusing to meet American envoys, or joining consultation meetings ahead of the unveiling of the "Deal of the Century (DoC)", tensions between the two countries escalated. In response to the Palestinian boycott of negotiations, the US administration cut off multilateral and bilateral assistance to Palestinians, putting the Palestinian Liberation Organization (PLO) under political pressure. Trump repeatedly and relentlessly declared "why should the US give aid to Palestinians, while they refuse to talk and waive off peace negotiations?"

In fact, American justifications for the provision of aid, which mask their political agenda, has always been known. For instance, a report published by the Congressional Research Service states that the successive American administrations have provided aid for Palestinians (especially following the political divide between the West Bank and Gaza Strip in 2007) to support three major US policy priorities:[1]

- Combating or preventing "terrorism" against Israel from militant organizations.
- Creating stability and prosperity in the West Bank that inclines Palestinians toward peaceful coexistence with Israel and prepares them for self-governance.
- Meeting humanitarian needs and preventing further destabilization, particularly in Gaza Strip.

Cutting off Aid

To accelerate the cessation of US aid to Palestinians, several steps were taken:

- In Sep 2018, USAID redirected USD 200 million of the bilateral direct economic assistance that was originally intended for the West Bank and Gaza to other priority areas around the world. In the same month, an additional USD 25 million, assigned to aid around six East Jerusalem hospitals, were reprogramed for other purposes.
- USD 10 million were cut for supporting the Conflict Management and Mitigation program (CMM) (an Israeli-Palestinian program).
- The total reprogramed bilateral direct assistance is estimated at USD 231.5 million.[2]
- Furthermore, the US Department of State announced in August 2018, the complete end of US contributions to UNRWA. In 2018, US funding to UNRWA had dropped to USD 60 million, compared with around USD 360 million annually in 2016 and 2017.
- The only exception from the US Administration's decision was the US security assistance for PNA security forces, including training and non-lethal military materials. However lately, the PNA refused receiving US funds intended for security purposes. [3]

1 U.S. Foreign Aid to the Palestinians. Congressional Research Service. November 9, 2011 https://www.everycrsreport.com/files/20111109_RS22967_961f3c-419c247b4e3f0533877467a57dcc7fc3d3.pdf

2 U.S. Foreign Aid to the Palestinians. Congressional Research Service. December 12, 2018 https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

3 Wafa News, accessed 31-01-2019, citing "Position assessment- Stopping US

Bilateral Assistance to Palestine: New US Terms

It seems that the future of US aid to Palestinians was preordained, even before Trump's decision of cutting aid to Palestine. This is evident from two American acts passed by the Congress in March and Sep 2018 consecutively; the "Taylor Force Act (TFA)" and the "Anti-Terrorism Clarification Act (ATCA)":

- Taylor Force Act: US support assistance that directly benefits the PNA (except for East Jerusalem hospitals, wastewater projects, and children's vaccination) will not be made available for the West Bank and Gaza Strip unless the American administration ensures that the PNA and the PLO are taking steps to end acts of violence against US and Israeli citizens; ensure compensations are paid to "victims" of these acts; revoked any law or decree authorizing compensation for imprisoned individuals prosecuted for terrorist acts; are publicly condemning and investigating such acts; and cooperating in bringing defendants to justice.[4]
- Anti-Terrorism Clarification Act: tis law stipulates that the consent of the party (referring to the PNA) that benefits from US assistance – including bilateral assistance, entails a consensual legal liability as well, that allows American courts to exercise personal jurisdiction over a foreign defendant (in the oPalestinian territories) accused of an act of international terrorism.[5]

Clearly, the two acts, especially the ATCA, would add to the PNA financial liabilities, in the event that any US court ruling of compensation was issued. Most probably this is the reason behind the PNA's latest refusal to receive any US assistance, as the size of funds are meager relatively to the risks associated with receiving this aid.

The Size and Structure of US Aid to Palestinians

Figure-1 presents the size of US aid to the Palestinians between 2001 and 2017, and its type, whether bilateral assistance to the West Bank and Gaza Strip or contribution to UNRWA's budget.

During the study period, total US assistance reached USD 9.5 billion, around USD 3.9 billion (40%) were for UNRWA, USD 5.5 billion were bilateral assistance to the West Bank and Gaza Strip. As seen in the figure, aid to UNRWA was steadily growing, while that for the West Bank and Gaza Strip was sharply fluctuating: sharply rising from 2007 to 2009, to drop sharply in 2012.

On the other hand, Figure- 2 presents the sectoral allocation of bilateral US aid. During the period from 2001 to 2017, aid (USD 3.9 billion) were channeled through 5 main sectors; the share of governance was 52%, 26% humanitarian sector, 26% healthcare programs, 12% economic development, infrastructure, and agriculture.

Table-1 and 2 below clarify the structure of bilateral US aid to West Bank and Gaza Strip, which presents the sectoral distribution of bilateral aid between 2015 and 2017, by implementing party and sector.

- Implementing party: Table-1 shows that the main implementing party of bilateral aid programs (2015-2017) was the Palestinian government, dominating 20-24% of total aid; meaning that one-fourth of US aid was allocated or spent by or on the Palestinian government, followed by the share of the US Department of State which averaged 17% over the three-year period, while the share of food assistance (through World Food Program-WFP) was 7% of total bilateral US aid in 2017.

Allocation by Sector: Table-1 shows that one-third of bilateral US aid to West Bank and Gaza Strip was channeled through the Infrastructure and Social Welfare Services. Notably, aid to water and sanitation projects was high (averaged 13% during the period) compared to aid allocation for Education and economic development.

Figure 1: Total US aid to Palestinians (actual), 2001-2017(Million USD)

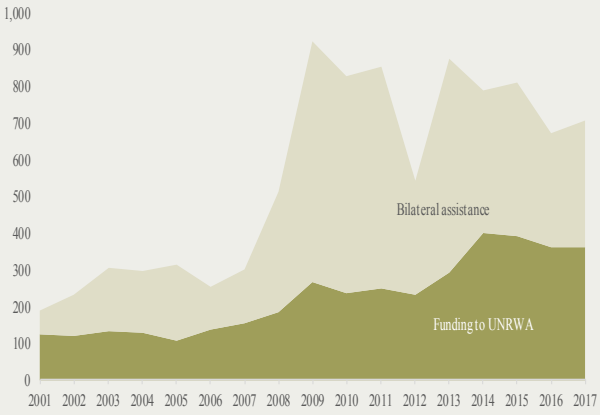

Source: USAID Database (different years).
https://explorer.usaid.gov/cd/PSE?fiscal_year=2017&implementing_agency_id=1&measure=Disbursements
* Aid to UNRWA was excluded from aid to West Bank and Gaza Strip, which were included in the lower part of the figure.

Figure- 2 presents the sectoral allocation of bilateral US aid to West Bank and Gaza Strip (actual), (average 2001-2017)

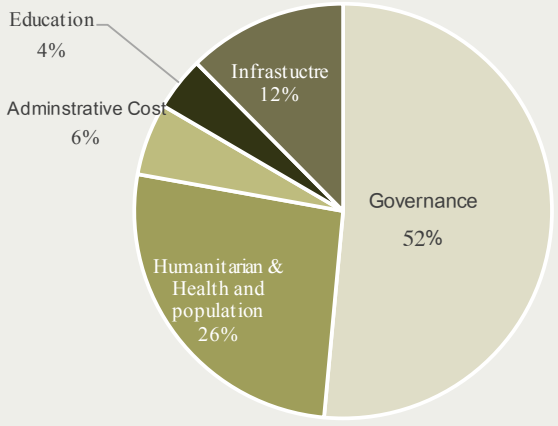

Source: USAID Database
https://explorer.usaid.gov/cd/PSE?fiscal_year=2017&implementing_agency_id=1&measure=Disbursements
* Aid to West Bank and Gaza Strip do not include aid to UNRWA.

aid to the Palestinian Authority and looking for an" alternative leadership" Massarat, Ramallah 2019.

4 https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/1164

5 https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/5954/text

Table-1: Direct US aid to the West Bank and Gaza Strip*, By top five implementing parties, (actual spending) (% of total)

	2015	2016	2017
Palestinian government	16.0	10.6	23.5
US Department of State	23.8	24.0	20.3
World Food Program	6.7	3.8	7.0
USAID	4.5	4.8	6.4
Black & Veatch (American engineering company)	5.2	6.4	3.5
Others	43.8	50.4	39.3
Total (USD million)	419.8	312.2	344.6

Source: USAID Database, different years.
https://explorer.usaid.gov/cd/PSE?fiscal_year=2017&implementing_agency_id=1&measure=Disbursements
* Aid to West Bank and Gaza Strip do not include aid to UNRWA.

A former USAID Director has warned that the cutoff of US assistance will not have the needed impact on the PNA leadership to change its position, as the bulk of these funds are directed to programs independent of politics.[6] However, this situation drove 34 US Senators to send a letter to Trump opposing his policy, saying that this will undermine those who seek a peaceful resolution and strengthen the hands of "extremists". They also expressed their concerns over the impact of stopping assistance, which will cut food assistance for 140,000 persons, healthcare for 3,800 children, clean water for nearly 71,000 persons and the treatment of breast cancer for at least 16,000 women. The suspension of US support for UNRWA will adversely affect the education of 525,000 children in 700 schools and the provision of food assistance to one million refugees in Gaza Strip.[7]

Table-2: Direct US aid to the West Bank and Gaza Strip, By major sector*, (% of total)

	2015	2016	2017
Infrastructure and Social Welfare Services	34.3	37.2	30.2
Government and civil society	17.2	10.9	24.1
- Emergency	7.4	6.4	12.5
- Water and sanitation	13.6	18.3	8.7
Conflict resolution, peace-building and security	1.8	3.0	4.9
Operational and administrative costs, travel, transportation and storage	15.2	15.3	11.1
Business services	2.4	3.0	2.9
Primary Education	1.9	1.6	1.4
Primary health care	6.1	4.3	4.3
Total	419.8	312.2	344.6

Source: USAID Database, different years.
https://explorer.usaid.gov/cd/PSE?fiscal_year=2017&implementing_agency_id=1&measure=Disbursements
* Aid to West Bank and Gaza Strip do not include aid to UNRWA.
Possible Repercussions

6 U.S. Foreign Aid to the Palestinians.Congressional Research Service. December 12, 2018 https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf
7 Ibid.

8- Foreign Trade[1]

Balance of Trade

Quarter 4: The value of "registered" merchandise imports during Q4 2018 was about USD 1,497.8 million, a rise of 4% compared with the previous quarter, and by 9% compared with the corresponding quarter of the previous year.[2] Meanwhile, the value of merchandise exports reached USD 294.2 million, an increase of 12% and 7% compared with the previous and corresponding quarters respectively. During the quarter, the value of exports was around 20% the value of imports. The difference between exports and imports (deficit) amounted to USD 1,203.6 million. The deficit has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel (USD 7.6 million) (Figures 8-1 and 8-2).

Figure 8-1: Imports and Exports of "Registered" Merchandise (USD million)

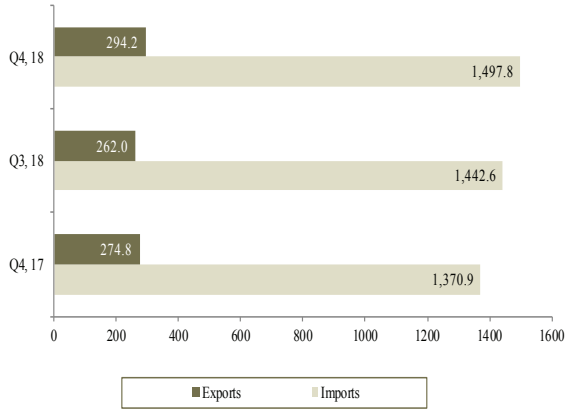

Year-on-Year Comparison: During 2018, the value of "registered" merchandise imports was about USD 5,716 million, a rise of 8% compared with 2017. On the other hand, the value of merchandise exports was USD 1,097.9 million, a rise of 6% compared with the previous year. Consequently, the deficit in the trade balance stood at USD 4,618.1 million, which has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel (USD 26.7 million) (Figures 8-3 and 8-4).

Balance of Payments

The current account in the balance of payments is the net aggregate in three sub-balances: 1) the balance of trade (net trade in goods and services), 2) the balance of income (net international transactions associated with income on factors of production, like remittances of Palestinian workers in Isra-

1 The source of data in this section: PCBS, 2018, Registered Foreign Trade Statistics, and PMA & PCBS, 2019, Palestinian Balance of Payment, Q4 2018.
2 Registered imports and exports are those registered in the clearance accounts of trade (between Palestine and Israel) and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). Rregistered trade figures are significantly lower than actual figures of Palestinian foreign trade. Actual figures are placed in the Palestinian balance of payments, mentioned later in this section.

el and overseas), and 3) the balance of current transfers (international aid to the government and private transfers).

Quarter 4: The deficit in the Palestinian current account (deficit in the balance of payments) reached USD in Q4 2018, by 10% compared with the preceding quarter, yet it increased sharply by 31% compared with the corresponding quarter 2017. The deficit of around USD 399 million, resulted from a deficit in the trade balance (USD 1,256 million), against a deficit in the balance of services (USD 264 million), and a surplus in the balance of income of USD 612 million (generated mainly from the income of Palestinian workers working in Israel), and a surplus in the current transfers of USD 509 million (Table 8-1).

The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of USD 328 million. This item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy, as long as its value is positive (Table 8-1).

Year-on-Year Comparison: The deficit in the Palestinian current account reached USD 1,659.2 million in 2018, a rise of 6% compared with the previous year. This resulted from a decline in current transfers (2%) over the previous year, and the rise in the balance of trade deficit (8%), while that of the income balance increased markedly by 20% (Table 8-1).

The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of USD 1,802.7 million. Theoretically, there should be a perfect balance between the current account deficit and the surplus of capital and financial account, i.e. the net value of the two should be zero. However, there is often a difference between the two accounts, usually recorded under "errors and omissions", because of insufficient data and smuggling activities.[3]

Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (USD million)

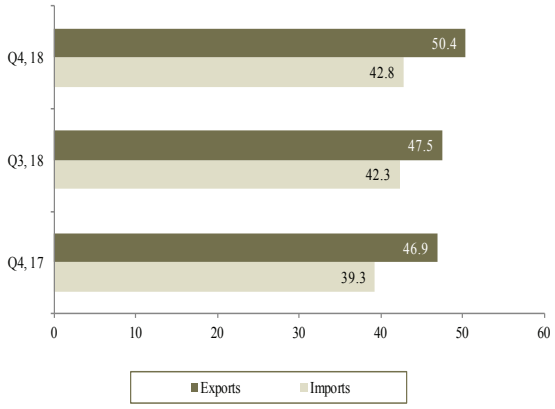

Figure 8-3: Imports and Exports of "Registered" Merchandise, 2017 and 2018 (USD million)

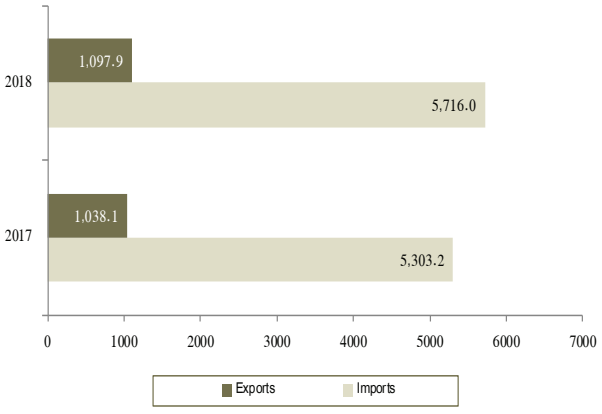

Table 8-1: Palestinian Balance of Payments * (Million USD)

	2017	2018		2017	2018***
Trade balance of goods and services**	Q4	Q3	Q4		
- Net goods	(1,386.6)	(1,520.6)	(1,520.3)	(5,374.2)	(5,827.5)
- Net services	(1,146.5)	(1,254.9)	(1,256.2)	(4,441.6)	(4,814.1)
2. Income balance	(240.1)	(265.7)	(264.1)	(932.6)	(1,013.4)
3. Balance of current transfers	544.4	608.9	612.4	1,992.0	2,393.9
4. Balance of current account (1 +2 +3)	538.7	467.1	508.8	1,818.6	1,774.4
5. Net capital and financial account	(303.5)	(444.6)	(399.1)	(1,563.6)	(1,659.2)
6. Net errors and omissions**	313.3	574.0	328.1	1,395.1	1,802.7
	(9.8)	(129.4)	71	168.5	(143.5)

* Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

** Exceptional financing has been calculated within the "Net errors and omission" item.

*** Figures are based on preliminary data on 2018 quarters.

3 The "net errors and omissions" item does not equal the difference between the current account and the financial and capital account, because PCBS included "exceptional financing" when calculating this item.

International Investments

By the end of Q4 2018, Palestine's foreign assets totaled USD 6,597 million, 5% of which represent direct foreign investments, and 22% represent portfolio investments. On the other hand, total external liabilities amounted to about USD 4,938 million, more than 55% of which were direct investments.

The difference between assets and liabilities means that overseas investments by Palestinians were USD 1,659 million higher than investments of non-residents. A significant portion of these assets (59%) is cash deposits (mostly by domestic Palestinian banks abroad), which are not considered conventional outward investments. When examining foreign direct investments in Palestine, figures show that it outweighed Palestinian investments abroad (by residents in the West Bank and Gaza Strip) by USD 2,374 million (Figure 8-5).

Figure 8-4: Exports and Imports of Registered Services from Israel, 2017 and 2018 (USD million)

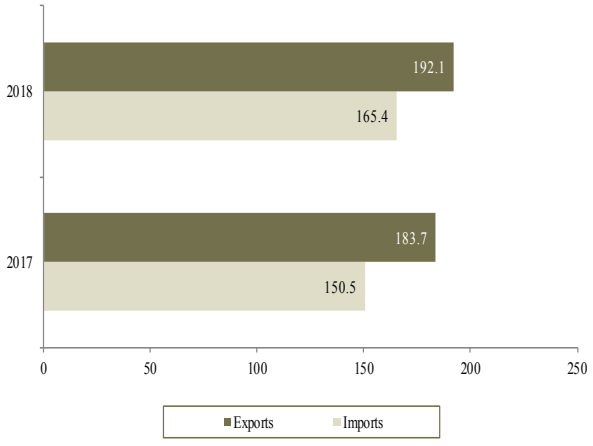

Figure 8-5: International Investments Balance (as of the end of Q4 2018) (Million USD)

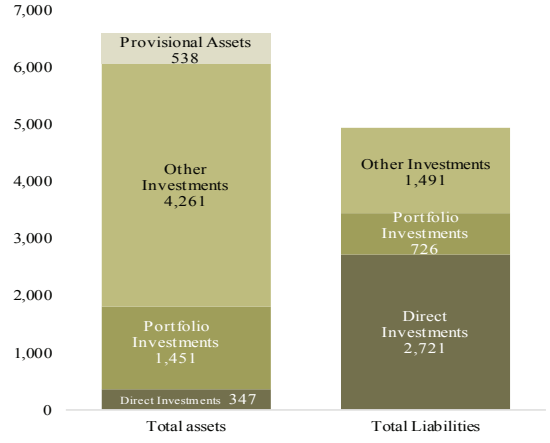

Box 7: UNRWA Services and Funders: what has Changed?

The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) was established in the aftermath of the Nakba by the United Nations General Assembly in 1949. The agency began its operations mid-1950 with the aim of providing assistance and relief to Palestinian refugees in five regions: the West Bank, Gaza Strip, Lebanon, Syria and Jordan, until a just and durable solution is found for this cause. The agency's services include: relief, education, healthcare, social services, infrastructure services and camp improvement, as well as lending and microfinance.

Distribution of Palestinian Refugees in UNRWA's Areas of Operation

At the beginning of 2018, around 4.5 million Palestinian refugees were registered with UNRWA and received its services. [1] This number increased by more than 40% since 2000. As Figure-1 shows, 39% of registered refugees live in Jordan and 25% in Gaza Strip. Between 2000 and 2018, the percentage of refugees living in Jordan decreased by 3 percentage points, against its rise in Gaza Strip by the same percentage during the same period. On the other hand, Jordan hosts the highest percentage of registered refugees, however, the largest portion of UNRWA's regular programs' budget is spent in Gaza Strip (33%), followed by Jordan (21%), then the West Bank (19%), as actual spending figures of 2014 show.

Figure-1: Distribution of Palestinian Refugees in UNRWA's Areas of Operation (2018) and Distribution of Programs Spending (2014)

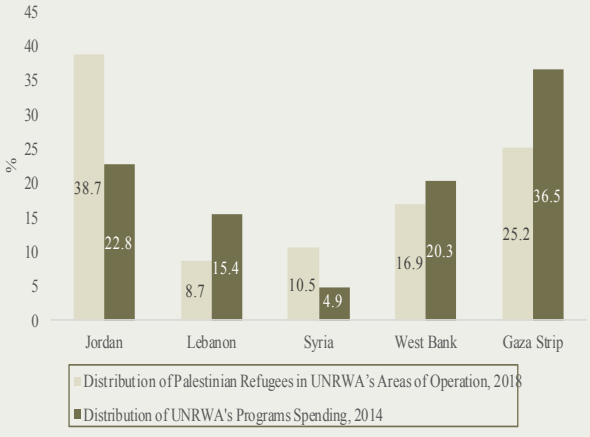

- UNRWA's website, "UNRWA in Figures" reports for 2000, 2010, 2018 https://www.unrwa.org/ar/resources
- UNRWA's website, "UNRWA's program budget 2016-2017.

UNRWA Services for Palestinian Refugees and Budget Distribution

UNRWA's mandate of services to Palestinian refugees has evolved since its start until this day. In the early 1950s, the majority of UNRWA budget (about 69%) was earmarked for its relief operations, mainly for assisting some 750,000 Palestinian refugees. With time, the agency's focus was shifted to services other than relief, and began working in the area of health services and the improvement of camps infrastructure. This was reflected in the spending structure of the main programs budget of the agency; about 58% of UNRWA's budget (around USD 760 million) were allocated to education in 2017, and about 15% to healthcare services, whereas the share of relief and social services fell to 6% in the same year. In addition, part of UNRWA's budget is allocated to support infrastructure (water and

1 UNRWA defines Palestinian refugees as "persons whose regular place of residence was Palestine during the period June 1946 to May 1948, and who lost both home and means of livelihood as a result of the 1948 conflict"

sanitation networks), the rehabilitation of educational, health, and some housing facilities in 58 camps within its areas of operation.

The UNRWA's micro-credit program/department has granted 476,000 loans to refugees with an accumulated value of USD 531 million. Table-1 shows the main services of UNRWA by figures during the period 2000-2018. As seen in the figure, there was a significant increase in the number of UNRWA workers between 2000 and 2010, however this number returned to decline sharply between 2010 and 2018, which indicates a scale down in UNRWA's operations and downsizing or at least not expanding its refugees' employment during the last years.

Table-1: UNRWA's Main Services by Figures, 2000, 2010, 2018

Year	2000	2010	2018
Registered refugees	3,806,055	4,766,670	5,442,947
Number of schools	639	691	711
Pupil enrollment	477,216	482,920	526,646
Primary healthcare utilities	122	137	143
Staff/ refugee employment	22,561	30,614	31,822
Pledges to Programs Budget (USD Million	-	551.8	802.7
Pledges to Emergency Budget (USD Million)	-	288.9	453.5

Source: UNRWA's website, "UNRWA in Figures" reports for 2000, 2010, 2018 https://www.unrwa.org/ar/resources

The Regular Programs Budget vs. the Emergency Appeal

In addition to its program budget, UNRWA provides urgent relief services to refugees in conflict areas through emergency appeal funding. As an example, assistance to refugees during and following the second Intifada, recurring attacks on Gaza Strip, and the Syrian civil war. These emergency programs need budgetary allocations other than those available under regular program budgets. In 2018, UNRWA received USD 453.5 million in emergency budget which is 35% of 2018 pledged funds. During the same year, UNRWA's budget was distributed to regular programs (43%), emergency interventions in the West Bank (25%), and emergency interventions in Syria (30%), and the rehabilitation of Gaza Strip (2%).

Financing UNRWA's Operations

Since its inception until today, UNRWA's operations and services to Palestinian refugees have continuously and increasingly depended on voluntary contributions and donations. Main contributions came from several sources like different regional governments, United Nations sister agencies, non-governmental organizations (NGOs), private sector companies and individuals from all over the world. Since the beginning of UNRWA's work, the USA or the European Union alternately, were ranked in first place in terms of the value of support provided to the agency. US support constituted more than a quarter of total support in most years until Sep 2018, when the American Administration announced cutting all funding for UNRWA (See Box 6). Between 2017 and 2018, USA's support decreased from USD 359.3 to around USD 60 million, then was completely cut at the beginning of 2019.[2]

Figure-3 presents the percentage distribution of pledged funding by the top ten donors to UNRWA in 2017 and 2018. The figure shows a significant decline in US funding of UNRWA from 41% in 2017 (first rank among donors) to a scant 6% in 2018.[3]

To adapt to this shortfall in funds, UNRWA had two options:

- Increasing funds from other top donors: as seen in Figure -3, the decline in US funding has been accompanied by a marked increase in other donor countries funding, namely: Germany (increased by 132% over the two years, reaching USD 177.3 million), Saudi Arabia (increased by 200% reaching USD 159.9 million), European Union (increased by 25% over the two years), United Kingdom (increased by 38.4%). Additionally, a number of Gulf countries have joined the top ten donors list, like Qatar, Kuwait and the UAE.
- Following austerity measures and cutting expenditures in 2018, which have resulted in saving USD 92 million, the agency is putting plans to save an additional USD 60 million, which equals the US cut funds in 2018.

Figure-2: % Pledges of Top Ten Donors to UNRWA, 2017 and 2018

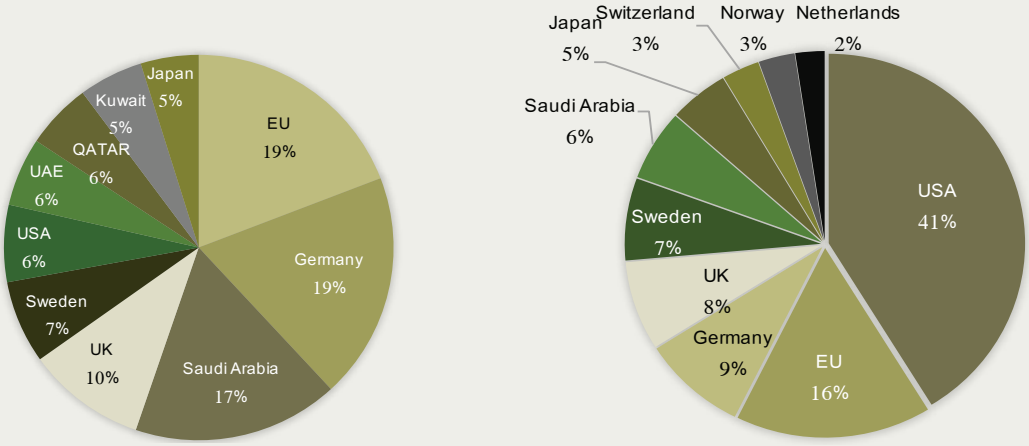

Source: UNRWA website, Pledges to UNRWA programs (In kind and cash), and overall donor ranking in 2017 and 2018. https://www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners/funding-trends/donor-charts

2 U.S. Foreign Aid to the Palestinians. Congressional Research Service. December 12, 2018: https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

3 Former United States Ambassador to the United Nations Nikki Haley claimed that UNRWA overcounts the number of Palestinian refugees receiving its services and that the United States recognizes only 10% of the number of Palestinian refugees (around 500,000) and that the US administration would reconsider partnering with the agency if the agency changes the official number of registered refugees to an accurate account.

Wafa Bitawi, MAS

Economic Concepts and Definitions:
Public Goods

There are four types of goods and services that economists classify based on two criteria: Excludability and Rivalry. Excludability refers to goods and services to which it is possible to prevent access by people who don't pay for them. As for "Rivalrous" goods, they are goods or services whose consumption by one consumer prevents their consumption by others. The former criterion distinguishes between goods and services which are restricted to people who pay (a price) for these goods and those which are available to all people for free and cannot be restricted. Whereas the latter criterion distinguishes between those goods or services when consumed by one consumer become unavailable to others, and those goods that can be consumed simultaneously by everyone without losing their benefits and from which no one is excluded.

Figure-1 presents the four types of goods and services that may be classified according to these two criteria.

Figure 1: The Classification of goods and services according to "Excludable" and "Rivalrous" criteria

	Excludable	Non-Excludable
Rivalrous	1 Regular private goods and services	2 "Tragedy of the commons" Goods
Non-Rivalrous	3 Club (restricted access) Goods	4 Public Goods

Four types of Goods and Services

The first cell in Figure -1 includes both excludable goods and services that no one can consume without paying for their consumption, and rivalrous goods and services which become unavailable to others if someone consumes them. Private economic enterprises usually manufacture and market this type of goods and services which is common and regular.

The second cell of the figure includes non-excludable goods and services that can't be restricted for those who pay for them which are also classified as rivalrous. Therefore, if they're used by someone, they become unavailable to others like common pastures, forests and sea fish. This latter type of goods and services is called the "tragedy of the commons", given that their free and unrestricted consumption would lead to their depletion and preventing others from accessing them. A contemporary example of this type of "goods" is fresh air whose abuse (pollution) by some people leads to depriving others from enjoying fresh air. Obviously, the free market (the private sector) doesn't invest in such goods or services.

The third cell of the figure, includes "Club Goods", such as encrypted television broadcasts or movies in cinemas. These services are restricted to those who pay for them only, yet their consumption does not affect their value or availability to others. Finally, the fourth cell includes non-excludable and non-rivalrous goods and services which are called "Public Goods", such as; unencrypted television broadcasts, national defense services and earthquake and flood protection measures. Accessing these public goods or services cannot be restricted to those who pay for them and their consumption is non-rivalrous, i.e. if they are used by an individual, they are still available to others.

Public Goods reflect "Market Failure"

Based on this definition of goods, public goods, which are non-excludable and non-rivalrous simultaneously, are the counter side of regular private goods. Since this type of goods does not correspond to profit and private interests of investment and production, the free market and private sector wouldn't be interested in producing this type of goods as it is impossible to control who can access them and their value do not decrease by their use. According to economists, the free market failure to produce these goods is called "Market Failure", i.e. the free market will not be able to supply these goods in spite of the market's demand. Therefore, the government is responsible for supplying and financing the production of these goods and services in order to be available to everyone.

The production of ideas and innovations

Modern growth theory has redrawn attention to the non-rivalrous goods phenomenon. Endogenous growth theory focused on the production and development of new ideas and innovations. Research and Development (R&D) centers develop new ideas consciously, which, just like regular goods, need investments, "workers" and markets. However, ideas are non-rivalrous goods; once known everyone can use them without any decrease in their value or benefits. Since the efficiency of patent restrictions are limited, new ideas are non-excludable as well. As a result, free market forces would fail to produce sufficient and optimal quantity of new ideas and innovations leading to the need for intervention in the market's forces to ensure the continuity of ideas production and economic growth.

Public Goods and Technology

Recently, technological developments have contributed to reducing the number of public and "common tragedy" goods; some excludable goods and services became non-excludable because of using modern monitoring equipment. For example, today, it is attainable to monitor vehicles entering cities' borders, and it became possible to hold those, who are responsible for congestion and polluting the air, responsible. Consequently, a large number of services became non-excludable. Highways for example, are not necessarily public goods. Also, it can be said that fresh air is not a public good anymore, if it is possible to punish or raise charges or tax persons who caused pollution, i.e. force pollutants to pay the costs (the price) of fresh air that they buy then pollute, or to pay for re-purifying polluted air.

Market Failure: Private vs. Social Benefits

It is important to emphasize that the responsibilities of governments are not limited to supplying public goods that markets fail to produce because of non-excludability and non-rivalry.

Market failure takes various forms, all of which necessitate external intervention to enhance the free market forces; for example, free market forces fail to produce optimal quantities of some socially needed goods and services, leading to the intervention of the government to fill this gap. This happens when private benefits from producing certain goods or services are less than the benefits gained by the society from these services. In these cases, and given that the market production is associated with private benefits, the quantity of production is less than the society's optimal need.

For example, in the field of education, when someone invests in self-education, he/she aims to achieve his own private benefit. However, the educated individual has also a positive impact on society as a whole. This means that the community also benefits from educating its members. However, the free market produces "educational" services/goods depending on the narrow-perspective of private benefits, so it doesn't produce a sufficient number of educated individuals. The same applies to training workers; since factories may not take full advantage of educating and training their workers (as workers may leave the work to another workplace), they don't invest sufficiently in training their workers. The private benefit of the company/factory from training its workers is less than social benefits. Another example is healthcare services. Whenever the market fails to produce optimal quantities of a social good or service, the intervention of the government becomes urgent to ensure the optimal level of producing this good or service in the society.

Market Failure: Natural Monopoly

Some economic activities have very high establishment costs and are economies of scale as well, meaning that as the quantity of production increases, the cost of a unit of production decreases. Such characteristics give one company (or few companies) the opportunity to monopolize the entire market and prevent other companies from competing with it. This, as well, is another form of "market failure", which requires the intervention of the government, either to shoulder the responsibility of providing these services instead of the private monopolist or to put in place legislation for regulating the market and restricting companies monopolizing powers. Water and electricity distribution networks, sewage systems, metro and rail lines, and gas and oil transportation pipelines are examples of activities that have the characteristics of natural monopoly.

Correction Note

In Monitor 54, Box on "Dividends of Palestine Investment Fund", the calculation of dividends was based on data available in annual reports. However, the final decision to distribute dividends is usually taken in PIF's General Assembly, convened in the following year. Accordingly, the actual retention ratios of PIF's dividends are 32%, 0%, and 6% for the years 2014, 2015, and 2016 respectively. In addition, in 2018 PIF transferred to the MoF USD 28 million, and not USD 21 million.

Key Economic Indicators in Palestine, 2014-2018

Indicator	2014	2015	2016	2017	2018	2017 Q4	2018[2] Q1	2018[2] Q2	2018[2] Q3	2018[2] Q4
Population (One thousand)										
oPt	4,429.1	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,915.3	4,778.6	4,808.8	4,838.9	4,869.3	4,900.0
West Bank	2,696.7	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,953.9	2,880.9	2,897.0	2,913.1	2,929.3	2,945.7
Gaza Strip	1,732.4	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,961.4	1,897.7	1,911.8	1,925.8	1,940.0	1,954.3
Labor Market										
No. of workers (thousand)	917.0	963.0	980.5	948.7	955,8	966.4	935.4	921.7	960.7	1,005.3
Participation rate (%)	45.8	45.8	45.8	45.3	46.3	43.9	45.4	45.9	46.9	47.1
Unemployment rate (%)	26.9	25.9	26.9	28.4	30.8	27.7	30.2	32.4	31.7	29.1
- West Bank	17.7	17.3	18.2	18.7	17.6	16.9	18.3	19.1	17.3	16.1
- Gaza Strip	43.9	41.0	41.7	44.4	52.0	45.0	49.1	53.7	54.9	50.5
National Accounts (USD millions)										
GDP	12,715.6	12,673.0	13,425.7	14,498.1	14,615.9	3,728.8	3,689.9	3,559.5	3,659.8	3,706.7
- Household expenditure	11,840.4	11,805.1	12,337.7	12,844.7	13,110.3	3,173.8	3,182.9	3,258.5	3,316.9	3,352.0
- Government expenditure	3,478.2	3,429.5	3,530.3	3,809.8	3,828.1	1,068.6	977.5	904.3	957.7	988.6
Gross capital formation	2,415.0	2,677.4	2,827.0	3,305.6	3,536.0	894.9	876.7	837.3	916.1	905.9
Exports	2,172.3	2,338.1	2,381.0	2,692.7	2,903.5	717.9	713.0	714.3	707.0	769.2
Imports (-)	7,208.9	7,537.6	7,626.7	8,066.7	8,730.9	2,104.5	2,072.3	2,141.5	2,227.7	2,289.4
GDP per capita (USD)										
at Current prices	3,051.7	2,973.1	3,080.1	3,254.6	3,198.4	828.6	815.4	781.5	798.3	803.2
at Constant prices (base year 2004)	2,940.7	2,973.1	3,044.4	3,072.4	3,021.4	772.4	746.2	735.8	760.5	778.9
Balance of Payment (USD millions)										
Trade Balance	(5,036.7)	(5,199.6)	(5,246.2)	(5,374.2)	(5,827.5)	(1,386.6)	(1,359.3)	(1427.2)	(1,520.6)	(1,520.3)
Income Balance	1,482.4	1,712.2	1,896.0	1,992.0	2,393.9	544.3	568.9	603.7	608.8	612.4
Current Transfers Balance	1,405.3	1,421.4	1,408.6	1,818.6	1,774.4	538.7	348.3	450.2	467.1	508.8
Current account Balance	(2,149.0)	(2,066.0)	(1,941.6)	(1,563.6)	(1,659.2)	(303.6)	(442.1)	(373.3)	(444.7)	(399.1)
Exchange Rates and Inflation										
USD/NIS exchange rate	3.577	3.884	3.840	3.603	3.593	3.512	3.461	3.573	3.635	3.704
JOD/NIS exchange rate	5.046	5.483	5.418	5.083	5.067	4.953	4.881	5.037	5.127	5.224
Inflation rate (%)[1]	1.73	1.43	(0.22)	0.21	(0.19)	0.43	(0.60)	0.26	0.49	0.01
Public Finance (cash basis USD million)										
Net domestic revenues (including clearance)	2,784.8	2,890.2	3,551.0	3,656.5	3,460.2	976.9	991.0	862.3	938.6	677.7
Current expenditure	3,435.0	3,424.3	3,659.3	3,791.4	3,662.7	1,059.7	930.8	879.3	910.5	941.8
Developmental expenditure	164.1	176.7	216.5	255.3	279.7	113.4	45.6	59.0	63.8	109.3
current budget deficit\surplus (before grants)	(814.3)	(710.9)	(324.7)	(390.2)	(482.3)	(196.2)	14.6	(76.0)	(35.7)	(373.4)
Total grants and aid	1232.0	799.0	766.9	719.8	672.5	254.2	87.2	159.8	194.2	226.2
Total budget deficit\surplus (after grants and aid)	417.6	88.1	442.3	329.5	190.2	58.0	101.7	83.8	158.4	(147.2)
Public debt	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,543.2	2,369.6	2,543.2	2,448.8	2,367.6	2,352.3	2,369.6
The Banking Sector (USD millions)										
Banks assets/liabilities	11,815.4	12,602.3	14,196.4	15,850.2	16,128.9	15,850.2	15,916.7	15,763.0	16,179.4	16,128.9
Equity	1,464.0	1,461.7	1,682.4	1,892.7	1,911.5	1,892.7	1,926.8	1,819.7	1,863.9	1,911.5
Deposits at banks	8,934.5	9,654.6	10,604.6	11,982.5	12,227.3	11,982.5	12,002.3	11,992.6	12,194.2	12,227.3
Credit facilities	4,895.1	5,824.7	6,871.9	8,026.0	8,437.9	8,026.0	8,175.4	8,260.0	8,293.6	8,437.9

Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (except for data on unemployment and population).
1. The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average CPI in the target year (each quarter) with its average in previous year (quarter).
2. Figures for 2018 are preliminary and subject to further revision.
Figures between brackets indicate negative values.
The figures in the table are based on the latest update of data.
Note 1: Data on population and the numbers of workers for years before 2017 are based on the Census of Population, Housing and Establishments 2007 and will be updated to reflect the final results of the 2017 census.
Note 2: data for 2017 and the Q1 2018 were updated based on the final results of the Census of Population, Housing and Establishments 2017.